وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة

الماستـر

تخصص: (مالية وتجارة دولية)

تحت عنوان:

أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري

(دراسة تحليلية للفترة 2010-2020)

إعداد الطالبتان:

❖ رميساء شيراز قرقوري

❖ مريم زروخي

إشراف الأستاذ:

د.بن الشيخ توفيق

السنة الجامعية: 2023/2022

شكر وتقدير

إن الشكر والحمد لله وحده، نحمده ونشكره على أنه تفضل علينا بإتمام هذا العمل المتواضع، فلله الحمد كما ينبغي لجلال وجهه العظيم وسلطانه.

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير الكبير والعرفان الجميل إلى: الأستاذ الفاضل توفيق بن الشيخ على تفضله الإشراف على هذا العمل وعلى التوجهات والنصائح القيمة، ونقد ونقاشات بناءة حول الموضوع.

كما لايفوتنا تقديم الثناء إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مراجعة ومناقشة هذا العمل لكم منا كل الشكر والتقدير وجازكم الله خيرا.

إهـــــــــــــــــــــداء

لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها أن تكون لم يكن الحلم قريبا ولا الطريق كان محفوفا بالتسهيلات

لكني فعلتها.

أهدي تخرجي إلى من أحمل اسمه بكل فخر إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

"أبي الغالي"

بعد فضل الله، ما أنا فيه يعود إلى أبي، الرجل الذي لم ينل ولو جزء بسيط مما حصلنا عليه، والرجل الذي سعى طوال حياته لكي نكون أفضل منه.

إلى اليد الخفية التي أزالت عني طريق الأشواك، ومن تحملت كل لحظة ألم مررت بها وساندتني عند ضعفي وهزلي، قد جاءت الفرصة لأقدم لك الروح والقلب والعين هدية رخيصة لك لما قدمتيه، شكرا لك لأنك أنت من صنعتني، أدامك الله نورا يضيء بيتنا.

"أمي الغالية"

إلى أخي نصفي الثاني، صديق الطفولة، ورفيق الشباب، السند والعضيد بعد الله، من نعم الدنيا وهدية إلهية.

"محمد"

إلى شخصي المفضل زوجة أخي، الحياة قدر وأنت أجمل أقداري، نصف ابتسامتي ونصف حياتي، ضلعي الثابت...سندي وملجأي... رفيقة لي بكل وقت، الحمد لله الذي وهبني إياك، هدية دائمة الصلاحية، شكرا لوجودك جانبي، شكرا على دعمك لي، شكرا على كل ما فعلته.

"آسيا"

إلى أختي، البعيدة عن عيني والقريبة لقلبي، الوفاء الذي لا يموت، أنيسة وحدتي، أدامك الله صديقة صدوقة صادقة الوعد منصفة.

"وئام"

إلى من جمعتني بهم أيام الدراسة، رفقتهم أمان ونسيانهم مستحيل، رميساء، آية.

مـــريـــــم

إهـــــــــــــــــــــــداء

لك الحمد ربي على عظيم شأنك وفضلك وكثرة عطائك

شرف عظيم لي أن اهدي هذا العمل المتواضع إلى:

من وضع المولى"سبحانه وتعالى" الجنة تحت قدميها

ووقرها في كتابه العزيز من سهرت الليالي لراحتي

سعادتي في الحياة امي الغالية

من مهد طريق العلم لي، الى من أنار درب علمي بنور لاينطفئ

الى احب ضحكة لقلبي أهدي تخرجي لأبي رحمه الله

واخواتي الاعزاء وجميع أقاربي واصدقائي

وكل من وقف بجانبي وساندني هنا

سأتنفس الصعداء وأحمد ربي وأبتسم

رمـــــيـــــســـــاء

الفهرس

فهرس المحتويات

الفهرس	الصفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
فهرس المحتويات	I
فهرس الجداول	III
فهرس الأشكال	IV
المـــقـــدمـــة	أ–د
الفصل الأول: الإطار النظري لأسعار النفط وميزان المدفوعات	2–57
تمهيد	2
المبحث الأول: عموميات حول أسعار النفط	3
المطلب الأول: ماهية النفط	3
المطلب الثاني: السوق النفطي وآلية التسعير	13
المطلب الثالث: آليات تحديد أسعار النفط	19
المبحث الثاني: الأسس النظرية لميزان المدفوعات	27
المطلب الأول: أساسيات حول ميزان المدفوعات	27
المطلب الثاني: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات	43
المطلب الثالث: آليات تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات	51
خلاصة	57
الفصل الثاني: دراسة تحليلة لأثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2010–2020	59–75
تمهيد	59
المبحث الأول: قطاع النفط والاقتصاد في الجزائر	60
المطلب الأول: واقع قطاع النفط في الجزائر	60
المطلب الثاني:خصائص الاقتصاد الجزائري	62
المبحث الثاني: انعكاسات تذبذب أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة	65
المطلب الأول: تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2010–2020	65
المطلب الثاني: دراسة تطورات أسعار النفط الجزائري خلال الفترة 2010–2020	69

المطلب الثالث: أثر تغيرات أسعار النفط على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2010-2020	72
خلاصة	75
الخـــاتـــمـــة الـعـــامـــة	77
قائمة المراجع	80

فهرس الجداول

الرقم	المحتوى	الصفحة
الجدول رقم (01)	الدول المنتجة للنفط خارج الأوبيك	18
الجدول رقم (02)	مثال توضيحي عن معاملات الحساب الجاري	32
الجدول رقم (03)	حسابات ميزان المدفوعات حسب صندوق النقد الدولي	38
الجدول رقم (04)	التوازن الحسابي لميزان المدفوعات	44
الجدول رقم (05)	تطور رصيد الميزان التجاري من 2010-2020	65
الجدول رقم (06)	تطور حساب رأس المال من 2010 إلى 2020	66
الجدول رقم (07)	تطور الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات الجزائري 2010-2020	67
الجدول رقم (08)	تطور صادرات المحروقات الجزائرية	68
الجدول رقم (09)	تطور أسعار النفط من الفترة (2010-2020)	71
الجدول رقم (10)	مقارنة أسعار النفط ورصيد الميزان التجاري الجزائري 2010-2020	72
الجدول رقم (11)	مقارنة أسعار النفط والرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات الجزائري 2010-2020	73

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
الشكل رقم (01)	مكونات ميزان المدفوعات عموديا	37
الشكل رقم (02)	تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2010-2020)	66
الشكل رقم (03)	تطور ميزان رأس المال خلال الفترة (2010-2020)	67
الشكل رقم (04)	تطور الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات الجزائري من 2010-2020	68
الشكل رقم (05)	تطورات صادرات المحروقات خلال الفترة (2010-2020)	69
الشكل رقم (06)	تطور الإيرادات النفطية خلال الفترة(2010-2020)	70
الشكل رقم (07)	تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2010-2020	71
الشكل رقم (08)	أثر تغيرات أسعار النفط على الميزان التجاري خلال 2010-2020	73
الشكل رقم (09)	أثر تغيرات أسعار النفط على ميزان المدفوعات	74

مـــقـــــدمـــــة

يقوم الاقتصاد العالمي على علاقات اقتصادية مختلفة بين الدول تنتج عنها فوائض لدول وعجز لدول أخرى، وهذه العلاقات تتعدد وتتنوع حسب التطور الاقتصادي للدولة وموقعها في الاقتصاد العالمي، حيث يتم رصد هذه العلاقات في سجل هو ميزان المدفوعات، الذي يعد النافذة التي يطل منها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي كونه ذلك السجل الذي تدرج فيه كافة المعاملات الاقتصادية التي ترتبط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي بعلاقات تبادلية تضمن حركة انتقال السلع والخدمات ورأس المال، ونظرا للأهمية الكبيرة التي يحتلها ميزان المدفوعات تحاول البلدان الحفاظ على التوازن في ميزان مدفوعاتها وذلك من خلال معالجة الاختلال في هذا الميزان باتباع كل الاجراءات المتاحة والفعالة لتصحيح هذا الخلل وعادة ما يصيب هذا الاختلال أجزاء رئيسية في الميزان كرصيد العمليات الجارية وكذا حساب رأس المال وبنودها الفرعية، لذا فان معالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات تتم من خلال آليات متنوعة تعمل على تصحيح هذه الاختلالات.

ولقد تميز القرن الواحد والعشرون بكونه عصر البترول، فقد إحتل النفط مكانة هامة كمورد إستراتيجي تعتمد عليه كل الشعوب في إستعمالاتها وحياتها اليومية، كما برزت أهميته في المجالات السياسية والعسكرية وأصبح سلاحا قويا تعتمد عليه الدول المالكة له في بسط قراراتها ونفوذها، كما أصبح سببا لغزو دول وقيام صراعات في مختلف مناطق العالم للسيطرة على مكانه و إحتياطاته و الاستفادة من طاقات إنتاجه. ومن منطلق أن العديد من الاقتصاديات العالمية المنتجة للنفط بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة تمثل أحد أطراف السوق البترولية العالمية المنطوية تحت سلطة منظمة الأوبك وتعتمد بدرجة كبيرة على النفط كمادة أولية في صادراتها وارداتها، وذلك لأنه لا يزال منذ الاستقلال القطاع المسيطر على النشاط الاقتصادي، فالنفط في الجزائر يعتبر من أهم الموارد الطبيعية النافذة وغير المتجددة التي تُصدر إلى الخارج، وبالتالي اعتبر مصدرا لجلب العملة الصعبة خاصة بعد تأميم قطاع المحروقات ذلك القرار التاريخي الذي أضفى على الموارد الطاقوية صفة الوطنية وألزم بضرورة الاستفادة منها محليا وذلك بهدف النهوض ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

وكما هو معلوم أن سوق المحروقات سوق غير مستقر وذلك بسبب التقلبات الحادة التي شهدتها أسعار النفط، هذه التقلبات التّي تباينت واختلفت شدتها وحدتها على الاقتصاديات المنتجة للنفط والتي من بينها الجزائر التي تعتبر اقتصادها اقتصاد نفطي بالدرجة الأولى، يُعول فيه كثيرا على الموارد البترولية كمصدر رئيسي مؤثرة بذلك على أداء مختلف المتغيّرات الاقتصادية الجزائرية بصفة عامة وميزان المدفوعات بصفة خاصة.

أولا: إشكالية الدراسة:

مما سبق ذكره يتعين علينا طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2010-2020؟

هذا السؤال الرئيسي تتفرع منه مجموعة من الأسئلة يمكن طرحها على النحو التالي:

- في ما تتمثل آليات تحديد أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها؟
- في ما تتمثل العوامل المؤثرة في ميزان الحساب التجاري وحساب رأس المال في الاقتصاد الجزائري؟

ثانيا: فرضيات الدراسة:

وللإجابة على إشكالية الدراسة قمنا بطرح الفرضيتين التاليتين:

1: لتقلبات أسعار النفط تأثير على حساب رأس المال في الاقتصاد الجزائري.

2: لتقلبات أسعار النفط تأثير على الميزان التجاري في الاقتصاد الجزائري.

ثالثا: أسباب اختيار موضوع الدراسة:

توجد عدة أسباب دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع دون غيره مجملة فيما يلي:

- تسليط الضوء على كل من رصيد ميزان المدفوعات الجزائري وأسعار النفط.
- الأهمية المتزايدة للنفط في الاقتصاد الجزائري.
- صلة الموضوع بتخصصنا.

رابعا: أهمية الدراسة

- عرض وتحليل مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على رصيد ميزان المدفوعات.
- أهمية النفط في حد ذاته كسلعة ثمينة منتجة للطاقة ومريحة في نفس الوقت.
- أهمية ميزان المدفوعات الذي يعتبر أداة يمكن من خلالها معرفة مكانة الدولة الاقتصادية ومن ثم السياسية.
- اعتبار الجزائر واحدة من الدول العربية التي تعتمد اقتصاديا على النفط وبالتالي الدراسة التحليلية لهذه السوق مهمة للاقتصاد الوطني.
- أهمية الآثار التي تخلفها تقلبات أسعار النفط على اقتصاد الدولة.

خامسا: أهداف الدراسة

- التغير المستمر في أسعار النفط يدفعنا إلى البحث عن تفسير لهذه التقلبات ومحاولة توقعها، من أجل تخفيف حدة صدمات تقلبات الأسعار على اقتصادنا.
- إعطاء أهمية كبيرة لموضوع أسعار النفط وإبراز أثره على ميزان المدفوعات ومنه على الاقتصاد الجزائري.

سادسا: الدراسات السابقة

نظرا لما يكتسبه هذا الموضوع من أهمية كبيرة دفعت الكثير من الباحثين إلى المساهمة في إثراءه ونذكر على سبيل المثال:

1) 1- حمادي نعمة،"**تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل في التنمية الدول العربية**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،(غير منشورة)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2009-2008.

وقد حاولت هذه الدراسة إبراز تأثير تقلبات أسعار النفط على تمويل التنمية في الدول العربية وكيفية العمل على تحقيق التنمية العربية الشاملة في ظل تقلبات أسعار النفط، وأيضا تبيان مكانة قطاع في النفط في الاقتصاديات العربية وواقع التنمية فيها في ظل سيطرة هذا القطاع على الاقتصاد، ودراسة العوامل المؤثرة على سعر النفط، وتوضيح توظيف العوائد النفطية العربية وما يوجه منها لخدمة التنمية وتأثر مصادر تمويل التنمية في الدول العربية بتقلبات أسعار النفط، وقد توصل الى أن الدول العربية النفطية تعتبر من بين أكثر الدول تضررا وتأثرا بتقلبات أسعار النفط تتحقق التنمية الاقتصادية الاجتماعية بصورة كبيرة في الدول العربية النفطية مما هي عليه في الدول العربية الغير نفطية، تمويل التنمية بين الدول العربية من خلال المنح والمساعدات والاستثمارات المباشرة لا يتوجه بالضرورة إلى الدول الأقل نموا بين الدول العربية.

2- سمية موري،"**أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية**"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،(غير منشورة)، تخصص مالية دولية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2014.

وقد حاولت هذه الدراسة إبراز تأثير تقلبات أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر حيث تطرق إلى التحليل الاقتصادي لأسعار وأسواق النفط العالمية، وأيضا قطاع المحروقات في الجزائر وآفاقه المستقبلية، وتبيان استراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد سوقي في ظل تغيرات أسعار البترول.

وقد توصلت إلى أنَّ الاقتصاد الوطني يعتمد على النفط كمحرك وحيد واساسي لانعاش الاقتصاد العوائد المالية المحققة التي تميزت بالارتفاع لم تستفد منها الجزائر، اعتماد الجزائر على مصدر وحيد جعلها عرضة للتقلبات.

سابعا: منهج الدراسة

للإجابة عن إشكالية الدراسة وإثبات صحة الفرضيتين اخترنا المنهج الوصفي والتحليلي وهذا لطبيعة الموضوع، والتي تهدف إلى معرفة العوامل التي تؤثر فيها وتتأثر بها أسعار النفط وميزان المدفوعات.

ثامنا: حدود الدراسة

تقتضي منهجية الدراسة العلمية ضرورة تحديد البعد المكاني والزماني لأي بحث، للتمكن من تقديمه بطريقة موضوعية تساعد على الوصول إلى نتائج منطقية وواقعية، فحدود هذه الدراسة تتمثل في:

-البعد المكاني: الجزائر هي المكان الذي تم اختياره لدراسة أثر أسعار النفط على ميزان المدفوعات.

-البعد الزماني: تم تحديد الفترة 2010-2020 لكونها تميزت بتباين واضح لمتغيري الدراسة (أسعار النفط وميزان المدفوعات) ما يسمح بدراسة دقيقة فيما يخص هذين المتغيرين.

تاسعا: هيكل الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة واختبار فرضياتها وتحقيق أهدافها تم تقسيم هذا الموضوع إلى فصلين على النحو التالي:

*__الفصل الأول__: نستعرض فيه تحليل نظري لأسعار النفط وميزان المدفوعات الجزائري، من خلال تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول تحت عنوان مفاهيم حول أسعار النفط، وفي المبحث الثاني الأسس النظرية لميزان المدفوعات.

*__الفصل الثاني__: خصص هذا الفصل إلى تبيان تأثر ميزان المدفوعات بأسعار النفط، والذي قسم إلى مبحثين، المبحث الأول تحت عنوان قطاع النفط والاقتصاد في الجزائر، أما المبحث الثاني نمذجة تحليلية تجسد انعكاسات تذبذب أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2010-2020.

الفصل الأول

الإطار النظري لأسعار النفط وميزان المدفوعات الجزائري

تمهيد:

يعتبر النفط العنصر الرئيسي التي تقوم عليه التجارة الدولية، فهو سلعة معظم احتياطاتها وانتاجها في بلدان لا تقوم باستهلاك معظمه، ما جعل عامل العرض يتحكم في التأثير في حركة أسعاره، في المقابل ومن جهة الطلب سعت الدول المستهلكة إلى تفوق مصالحها على مصالح المنتجين والمصدرين في تحديد مستوى الأسعار.

ومن جهة أخرى يعد ميزان المدفوعات المرآة العاكسة لقوة الاقتصاد الوطني، لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والمنتجات، فهو أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية بسبب هيكله الجامع.

ومن خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى مبحثين:

المبحث الأول: مفاهيم حول أسعار النفط

المبحث الثاني: الأسس النظرية لميزان المدفوعات

المبحث الأول: مفاهيم حول أسعار النفط

يمثل النفط أهم مصدر من مصادر الطاقة في العالم، كونه مورد اقتصادي واستراتيجي تعتمد عليه كل الشعوب في استعمالاتها اليومية، وفي كافة المجالات حيث تشهد هذه المادة الناضبة طلبا متزايدا ومستمرا، خاصة من قبل الدول الصناعية الكبرى، ويعتبر القرن الواحد والعشرون عصر البترول، فبسببه قامت حروبا من جهة وتحالفات من جهة أخرى، فشهدت أسعاره تقلبات أثرت على جميع اقتصاديات الدول.

المطلب الأول: ماهية النفط

أولا: نشأة النفط:[1]

اهتم الباحثون عن النفط بسؤالين مهمين هما كيف تكون؟ وأين يتواجد؟ هذا السائل المعدني الملقب بالذهب الأسود، وهناك الكثير من الحقائق ومن الشواهد التي تساعد في استنتاج بعض النظريات التي توضح أصل النفط وتكونه داخل القشرة الأرضية، فمن الشواهد أن النفط يتوزع في أنحاء متفرقة من القشرة الأرضية وعلى أعماق مختلفة من طبقتها، وقد قام علماء الجيولوجيا بدراسة طبقات القشرة الأرضية وتصنيفها حسب عمرها التكويني وطريقة تكونها إلى صخور نارية نتجت عن تقلد الجمع البيانية والتي تتكون منها الصخور الأساسية للقشرة الأرضية، ومن الحقائق الثابتة أن النفط يتواجد على هيئة حبيبات دقيقة في الصخور الرسوبية المسامية والتي تكونت في بيئة بحرية أو قريبة من البحار، وكذلك يتجمع النفط في تراكيب جيولوجية خاصة تسمح بتجمعه وتحد من ارتحاله، وأيضا من المعتقدات أن النفط قد نشأ من دفن أجزاء من النباتات والحيوانات في الصخور الرسوبية أثناء تكونها منذ ملايين السنين وكذلك احتكاكها بالعديد من الموارد المعدنية التي تساعد الكثير من التفاعلات التحويلية والتي أدت في النهاية إلى تكوين النفط بما يحتويه من خليط معقد من المركبات العضوية، أما تفاصيل تكون النفط وميكانيكية التفاعلات فإنها مازالت قيد البحث.

وعلى العموم فإنه يوجد نظريتان أساسيتان لتكون النفط وهما النظرية العضوية والنظرية غير عضوية.

- **النظرية غير عضوية:**[2]

وهي من أولى وأقدم النظريات حول تفسير أصل تكون النفط والكيفية التي يتم فيها. فتجمع هذه النظريات على أن مادة النفط قد تكونت في باطن الأرض نتيجة تفاعلات كيماوية بين العناصر غير

[1] عبد المطلب عبد الحميد،"**اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية**"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الطبعة الخامسة، الأردن، 2015، ص ص 20،21.

[2] الفار إبراهيم محمد،"**سعر الصرف بين النظرية والتطبيق**"، دار النهضة العربية، مصر، 1991، ص 84.

عضوية، كاتحاد وتفاعل عنصر الهيدروجين مع الكاربون مثلا أو عنصر كبريت الحديد مع بخار الماء، وينشأ من اتحادهما مادة متشابهة للأسيتيلين، التي تحولت إلى زيت بفعل العوامل الجيولوجية من ضغط وحرارة.

ويحدد أماكن تواجد النفط حسب هذه النظرية في مكامن من الصخور النارية ويستشهد أنصار هذه النظرية بمكامن النفط الموجود في المكسيك واليابان ويعتبرون ذلك دليلا على صحتها.

كما تمكنوا نظريا ومخبريا من تحضير بعض المنتجات الهيدروكربونية أو النفطية كالبنزين ولأستلين والميثان...الخ، بينما يعترض أنصار العضوية على ذلك بقولهم: إن النفط الموجود في مثل هذه الصخور ليس أصيلا وإنما هو مهاجر من أماكن أخرى ذات أصل عضوي.

- **النظرية العضوية:**[1]

تعتمد هذه النظرية على الكثير من الملاحظات والشواهد والحقائق التي تعضلها وتميزها عن النظرية غير العضوية لتكون البترول، ومن الملاحظة نجد ان النفط يتلازم وجوده مع تواجد الصخور الرسوبية المساهمة التي تكونت في بيئة بحرية أو قريبة من البحار والمحيطات، ومن الشواهد أن أعمار الصخور الرسوبية الحاوية للنفط تتزامن مع بعض العصور الجيولوجية التي انتشرت فيها الكثير من النباتات والحيوانات العملاقة المعروفة بالديناصورات، وتعتمد هذه النظرية العضوية لتكون البترول على ثلاث مراحل:

-المرحلة الأولى:

تتجمع أجزاء النباتات والحيوانات الميتة في قطاع البحيرات والبحار ويتوالى دفنها مع استمرار ترسيب حبيبات الصخور والرمال الناتجة من عوامل التعرية المختلفة لسطح القشرة الأرضية، ثم تتفاعل البكتيريا والحيوانات الدقيقة مع معظم المواد الكربوهيدراتية البسيطة والبروتينات الذاتية في الماء، ثم تتجمع المخلفات الناتجة وتدفن في أعماق متزايدة مع استمرار عملية الترسيب.

-المرحلة الثانية:

تتعرض البقايا النباتية والحيوانية التي قاومت عمليات التحلل البكتيري لمعدلات مختلفة من الضغط والحرارة مما ينتج عنها خروج ثاني أكسيد الكربون من الأحماض العضوية الليفانية الناتجة من التحلل المائي للشحوم الحيوانية والزيوت النباتية وكذلك تفقد الكمولات الطبيعية جزيء الماء وتتكون نتيجة لذلك خلط هيدروكربون شبيه

[1] نبيل جعفر عبد الرضا،"**اقتصاد النفط**"، دار حياء الثراث للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2011، ص 16.

بالبيتومين أو الراتنجات البترولية ومع تعرضها المستمر للحرارة والضغط تتكسر هذه الجزيئات إلى مكونات هيدروكربونية ذات وزن جزئي منخفض نسبيا وغنية بالمواد المشعة.

-المرحلة الثالثة:[1]

وباستمرار تعرض النفط المتكون في المرحلة لمزيد من الضغط والحرارة وتحركه من خلال مسام الصخور الرسوبية واحتكاكه بالعديد من العناصر والحفارات الطبيعية الموجودة في باطن الأرض والتي تعمل كعوامل مساعدة للكثير من التفاعلات العضوية.

وكذلك يتكون مجموعة من الهيدروكربونات الحلقية غير المتجانسة والتي تحتوي على الكبريت والنيتروجين والأكسجين.

وعلى هذا الأساس فإنه باختلاف النباتات والحيوانات المترسبة وكذلك باختلاف طبيعة المكونات والصخور الرسوبية الحاوية للبترول، يختلف البترول الناتج في كثير من صفاته الطبيعية والكيميائية.

- **النظرية المعدنية:**[2]

تنظر هذه النظرية على أساس أن النفط تكون نتيجة تعرضه لرسوب كربيدات الفلزات الموجودة في باطن الأرض وبخار الماء وذلك لإن كربيد الكالسيوم يتفاعل مع الماء مكونا الهيدروكربون غير المشبع، لكن الندرة الشديدة لرواسب الكربيدات يصعب تصور أنها كانت موجودة بكميات كبيرة تكفي لتكوين ما استخرج فعلا من النفط الخام والذي مزال موجود أيضا.

ثانيا: تعريف النفط:[3]

البترول هي كلمة جاءت من أصل لاتيني (Petra بيترا) والذي يعني صغر أو زيت كما أن له اسم رائج "الذهب الأسود" وعبارة عن سائل كثيف قابل للاشتغال وله رائحة تميزه وتختلف ألوانه بين أسود وأخضر وبني غامق، يوجد في الطبقة العليا من القشرة الأرضية ويتكون من خليط معقد من الهيدروكربونات ومواد كيميائية أخرى ولكنه يختلف في مظهره وتركيبته ونقاوته من مكان لآخر.

-يعتبر النفط مادة بسيطة ومركبة في نفس الوقت، فهو بسيط من حيث أنه يتكون من عنصرين أساسين هما الكربون والهيدروجين، وهو مركب من بسبب اختلاف خصائصه ومشتقاته باختلاف التركيب الجزئي لكل

---

[1] نبيل جعفر، **مرجع سبق ذكره**، ص 50.

[2] مجدي محمود شهاب،"**الاقتصاد الدولي المعاصر**"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007، ص127.

[3] هاني عمارة، "**الطاقة وعصر القوة**"، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، دون سنة نشر، ص ص 132،133.

منهما، فكل مادة تتكون من جزيئات وكل جزيء يتألف من ذرات وتتجدد خصائص المادة، بعدد ونوع الروابط التي تساهم في هذا الاتحاد وكيفية توزيعه.[1]

ويعتبر النفط مادة خام موجود بشكل طبيعي بكميات متفاوتة في بلدان مختلفة من العالم، يتكون النفط من عدة عناصر فلا يستخدم مباشرة فيتم تكريره ليستخرج منه منتجات مختلفة منها البنزين والديزل والبتروكيماويات الأخرى، والتي يتم استخدامها إما مباشرة للاستهلاك أو يتم معالجتها بدورها.[2] ونظرا لأنه مورد غير متجدد فإن العرض محدود. يتبع إنتاجه هذه المراحل: التنقيب عن احتياطات النفط، وتطوير احتياطات النفط، واستخراج النفط ومعالجة النفط. ينطوي التنقيب عن النفط على مخاطر مرتبطة بعدم اليقين بشأن حجم الاحتياطات التي سيتم اكتشافها والتقلبات المستقبلية لأسعار النفط.[3]

-ومما سبق يمكن تعريفه على أنه ذلك السائل الأسود سريع الاشتعال والمكون من خليط من المركبات العضوية والتي تتكون من عنصرين الكربون والهيدروجين.

ثالثا: خصائص النفط[4]

للنفط خصائص متعددة والتي تجعل منه ثروة ومصدر طاقة وذلك فيما يلي:

- ❖ يعد النفط مادة سائلة لها رائحة خاصة ومميزة ولونها متنوع بين الأسود والبني الغامق،كما يعتبر أنه مادة لزجة تختلف بحسب الكثافة النوعية لمادة النفط الخام وهذه الكثافة النوعية متوقعة وهو مادة محددة بمقدار نسبة ذرات الكربون فكلما زادت الذرات الكربونية كلما ازدادت كثافته النوعية أو ثقله والعكس بالعكس.
- ❖ النفط مادة تستخرج من باطن الأرض وبها الكثير من الشوائب العالقة والمختلطة مثل غاز المنفصل أو الممزوج وكذلك كمية المياه والأملاح والرمال أو الشمع أو الكبريت.
- ❖ النفط مادة استراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية مما يضفي عليها طبيعة دولية وأهمية خاصة.
- ❖ تبلغ المشتقات النفطية حوالي 80000 منتجا.
- ❖ النفط هو المصدر الرئيسي للطاقة ويعتمد عليه التطور التكنولوجي المعاصر والفن الإنتاجي السائد.

---

[1] حسين عبد الله "**البترول العربي**", دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2003 , ص 1.

[2] إبراهيم طه عبد الوهاب،"**محاسبة البترول رفقا للنظم العالمية والمحلية ومعايير الجودة الدولية**"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص 22.

[3] حافظ برجاس، "**الصراع الدولي على النفط العربي**"، بيسان للنشر والتوزيع والاعلام، لبنان، 2000، ص 22.

[4] نبيلة بن جامع" **أثر تغيرات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي في الجزائر**"، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، 2015-2016، ص 8.

- ❖ تتركز معظم منابع النفط في الدول النامية بينما يتوفر الفحم الحجري في الدول الصناعية.
- ❖ يعتبر النفط صناعة من الصناعات العملاقة التي تتضمن مخاطر عالية.
- ❖ تعتبر تكلفة إنتاج النفط أقل من إنتاج كل البدائل الطاقية الأخرى.

رابعا: أنواع النفط

يختلف النفط من بلد لآخر وأحيانا يكون الاختلاف في نفس الحقل، ويمكن التمييز بين الأنواع التالية من النفط كما يلي:

4-1-نفط برافيني: هو النفط الذي يحتوي نسبة عالية من المركبات الهيدروجينية البارافتية.

4-2-نفط اسفلتي: وهو النفط الذي يحتوي على نسبة عالية من المركبات أو المواد الإسفلتية (العطرية، الأوروماتية).

4-3-حسب درجة الكثافة: ويقال عن هذا النفط انه نفط إما خفيف أو ثقيل أو متوسط

4-4-حسب نسبة المادة الكبريتية: وهنا يتم بين النفط الحلو والمر، وهذا الاختلاف في أنواع مواد النفطية ينجم عنه تأثيرات متعددة على الصناعة والنشاط الاقتصادي البترولي ومن أبرز هذه التأثيرات ما يلي:

- ❖ التأثير على سعر النفط وقيمته.
- ❖ التأثير على الكلفة الإنتاجية للنفط.
- ❖ التأثير على العرض النفطي من خلال تقدير مقدار ونسبة المنتجات البترولية التي يمكن الحصول عليها من كل نوع نفطي.
- ❖ التأثير على طريقة التكرير ونوعية المصافي النفطية.

خامسا: مراحل الصناعة النفطية:[1]

النفط مادة خام لا يمكن استعماله أو استهلاكه في حالته الأولوية إلا بعد عدة عمليات مختلفة من أجل تحويله إلى منتج نهائي للمستهلك حيث تمر الصناعة النفطية بعدة مراحل يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- مرحلة البحث والاستكشاف: تعتبر هذه المرحلة من أهم المراحل، حيث تهدف إلى معرفة وتحديد مكان تواجد الثورة البترولية، حيث تبث أن النفط موجود في الصخور الرسوبية مما يجعلهم يركزون في عملية البحث

[1] سمير التنير، "**التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ماضيا وحاضرا**"، دار المنهل اللبناني لطباعة والنشر، الطبعة الأولى، لبنان، 2007، ص 15.

على النفط في الأحواض الرسوبية عند حافات القارات وقرب السلاسل الجبلية، وأهم طرق المتبعة في البحث على النفط: المسح الجوي، المسح الجيولوجي، والمسح الجيوفيزيائي.

ب – **مرحلة الحفر والتنقيب:**[1] بعد القيام بعمليات المسح وتحديد المكان المحتمل الذي يتواجد النفط فيه، يتم القيام بعملية الحفر لان هذا الأخير يعتبر الوسيلة الوحيدة التي بموجبها يتم التحقق من تواجد النفط ويتم ذلك عن طريق إعداد وتسوية سطح الأرض، وشق طرق اللازمة من أجل نقل الأجهزة التي يتم الحفر بها عن طريق عدة شركات.

ج– مرحلة الاستخراج والإنتاج النفطي: في هذه المرحلة يتم استخراج البترول الخام من باطن الأرض ورفعه إلى السطح الأرض من أجل القيام بعملية نقله سواء إلى أماكن قريبة أو بعيدة من أجل القيام بعملية تصنيعه أو تصديره خام أو مصنع.

د– مرحلة نقل النفط: في هذه المرحلة يتم نقل البترول الخام من منابعه إلى أماكن التكرير أو التصدير وذلك باستعمال عدة وسائل للنقل المختلفة كالأنابيب، والشاحنات والسفن العملاقة).

هـ–مرحلة التكرير أو التصفية:[2] لا يمكن استعمال النفط في حالته الأولى في مرحلة الاستخراج، ولذلك لابد من القيام بعمليات التكرير من أجل الحصول على مشتقات بترولية مختلفة، التي بدورها يتم استعمالها في عدة منتجات سلعية أخرى.

و – مرحلة التسويق والتوزيع:[3] تعتبر من أهم المراحل حيث يتم تسويق البترول سواء خام أو مصنع إلى مناطق استهلاكه محليا أو دوليا.

ي – مرحلة التصنيع البتروكمياوي:[4] هي المرحلة التي جاءت نتيجة عملية التكسير الحراري للمشتقات البترولية نتج عنها منتجات البتروكمياويات المتمثلة في الأثيلان والبروبيلان والبوتان، والتي تصنع منها منتجات متنوعة كالأسمدة الزراعية والمنظفات والمبيدات...الخ.

---

[1] سفيان عمراني،"**أثر تغيرات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية**"، دار الوفاء للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، مصر، 2018، ص ص 24،25،26.

[2] **المرجع نفسه**، ص 28.

[3] خالد أمين عبد الله،"**محاسبة النفط**"، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2011، ص 13.

[4] **المرجع نفسه**، ص 25.

سادسا: أهمية النفط:[1]

يعتبر النفط مصدر طاقوي مهم جدا على الصعيد الدولي ويشمل اهتمام مختلف الميادين ويمكن التعرف على أهميته فيما يلي:

6-1-الأهمية الاقتصادية: وتتمثل الأهمية الاقتصادية للنفط فيما يلي:

- **النفط كمصدر رئيسي للطاقة:** حيث يعتبر من العناصر المهمة للطاقة في الاقتصاد الحديث، وترجع أهمية النفط كأهم مصدر للطاقة إلى المزايا التي يتمتع بها:
  - مثل ارتفاع القيمة الحرارية المتولدة في البترول أكثر من أي مصدر آخر.
  - تكلفة إنتاج النفط أقل بكثير من تكلفة إنتاج كل البدائل الطاقوية الأخرى.
  - يحتوي البترول على العديد من المنتجات الأخرى(مشتقات).
- **النفط مادة أولية في الصناعة:**

ما يميز البترول كمادة أولية أنه لا يمكن استخدامه إلا بعد إجراء عدة عمليات عليه، والصناعة البترولية تعتبر في حد ذاتها نشاط صناعي واسعا، بحيث تحتل مكانة فعالة في القطاع الصناعي ككل، إضافة إلى الأنشطة الصناعية التي تعتمد على المنتجات البترولية مثل: الصناعات البتروكيماوية.

- **النفط مصدر للإيرادات المالية:**

تتضح هذه الأهمية بصفة أكبر في اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة له والتي يعتمد اقتصادها بصفة رئيسية على البترول في الداخل الوطني.

- **النفط أهم سلعة في التبادل الاقتصادي:**

يشكل النفط ومشتقاته سلعة تجارية دولية لها دور كبير في تنشيط التبادل التجاري لأن النفط ومشتقاته يتم تداولها في كل العالم وتزداد أهميته في التجارة الدولية خاصة بالنسبة للدول المنتجة التي تعتبر الصادرات البترولية فيها المصدر الأساسي في ميزان مدفوعاتها.

- **دور النفط في تنشيط الأسواق المالية:**

توجد بورصات بترولية كبيرة يتم فيها تداول بالعقود البترولية مما يساهم في تنشيط الأسواق المالية.

[1] صديق محمد عقيقي "**تسويق البترول**" مكتبة عين الشمس، مصر، 2003، ص 276.

6-2-الأهمية الاجتماعية:[1] تكمن الأهمية الاجتماعية للنفط فيما يلي:

- **النفط وقطاع المواصلات:** يعتبر النفط المحرك الأساسي في عملية النقل والتي بدورها تعتبر من أهم القطاعات في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للإنسان المعاصر.
- **دور القطاع النفطي في تشغيل اليد العاملة:** نظرا لكون الشركات التي تعمل في القطاع البترولي من الشركات الكبيرة فإنها تساهم في توظيف عدد كبير من اليد العاملة من مختلف المستويات والاختصاصات.

6-3- الأهمية السياسية للنفط:

وتتمثل الأهمية السياسية للنفط في:

- **النفط والاستقرار السياسي:**

يؤدي البترول دورا هاما في صنع القرار السياسي ويشار إليه على أنه أساس قيام الحروب أو السلام في العالم، وذلك لأن توزيع النفط في العالم غير متكافئ حيث لا يتوفر في الدول الصناعية جميعها، كما تعد منطقة الشرق الأوسط من أغنى المناطق به.

- **النفط كسلاح ضغط:**

لا تنحصر مظاهر الأهمية السياسية للبترول في يد الدول المستهلكة له من خلال اعتباره غاية تنافسية من أجل بسط النفوذ على مناطق النفط، فالدول المنتجة استعملته لغرض سياسي كما استعملته المنظمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة لنفس الغرض عندما فرضت قيودا على العراق من خلال برنامج البترول مقابل الغذاء.

6-4- الأهمية العسكرية للنفط:[2]

الطلب العالمي على النفط ذو الطبيعة العسكرية يعادل حوالي 5% من الاستهلاك العالمي وتزداد هذه النسبة بسبب الحروب، ويعد الكيروسين أهم المنتجات البترولية التي يزداد عليها الطلب العسكري لاستعماله

[1] صديق محمد عفيفي، **مرجع سبق ذكره**، ص 276.

[2] سفيان عمراني، **مرجع سبق ذكره**، ص 24.

كوقود لمختلف الآليات الحربية الميكانيكية، كما أن من أبرز أسباب الحروب في العصر الحديث هو السيطرة على مناطق البترول.

سابعا: تكوين النفط:[1]

يتكون النفط من تحلل المواد العضوية (حيوانية ونباتية) التي انطمرت لملايين السنين في طبقات من الرمل الناعم تحت ضغط وحرارة شديدين، ويبقى النفط الذي قد يكون مختلطا بالماء داخل مسامات تلك الطبقات الرسوبية التي تحدث فيها التواءات وانكسارات بفعل حرارة القشرة الأرضية فيندفع تحت الضغط الواقع عليه، وبحكم طبيعته التي تسمح له بالهجرة داخل الصخور المسامية يتراكم فيما يتسمى بالمصيدة النفطية، ولا يمنعه من مواصلة الهجرة في تلك الحالة الا ما يحاصره في المصيدة من طبقات صخرية غير مسامية، وتتكون المصيدة من تحول الطبقات المسامية إلى طبقات غير مسامية بفعل العوامل الطبيعية أو لأسباب جيولوجية أخرى، وإذ تقارب عدد المصايد الحاملة للنفط تقاربا يجعل منها وحدة منتجة سميت حقلا نفطيا.

وحدات قياس النفط:

يقاس البترول على أساس الحجم والوزن:[2]

- **الحجم:**

❖ يعتبر البرميل الذي يعادل 159 لترا، الوحدة الأكثر استعمالا ويعرف بوحدة القياس الأمريكية.

❖ وحدة قياس المتر مكعب وتعادل 6.28 برميل، ويستخدم هذا المعيار في بعض البلدان مثل أوروبا الغربية.

- **الوزن:**

يعتمد مقياس الطن كوحدة قياس ونميز بين:

❖ الطن الطويل يعادل 1006 كغ.

❖ الطن المتري يعادل 999 كغ.

❖ الطن القصير يعادل 906 كغ.

[1] خالد أمين عبد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص 10.

[2] رشيد بوعسلة،"**انعكاسات سوق البترول العالمية على الاقتصاد العربي خلال الفترة (1973–2006)**"، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص إحصاء واقتصاد تطبيقي،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2009/2008، ص 11.

ثامنا: تطور سوق الإنتاج والاستهلاك للنفط:[1]

أ–الإنتاج العالمي للنفط: إن انتشار وتوسع مناطق الإنتاج في العالم أدى إلى تطور إنتاج النفط وزيادة استهلاكه بسبب الاكتشافات الجديدة. ولا شك أن هذا الاتساع في مناطق وحقول الإنتاج في العالم يرتبط ارتباطا وثيقا بصورة عالمية واقتصادية، ومن الواضح من خريطة الإنتاج العالمي التركيز الكبير في مناطق الصخور الرسوبية، لاسيما في مناطق الخليج العربي وحوض بحر الكاريبي وخليج المكسيك وأجزاء معينة من الولايات المتحدة الأمريكية وسواحل بحر قردين وأجزاء من دول الإتحاد السوفياتي سابقا وشمال إفريقيا وبحر الشمال وأستراليا وبعض دول الشرق الأوسط. يتوزع إنتاج النفط في الوقت الحالي بنسب متفاوتة، تستحوذ منطقة الشرق الأوسط على 29% من الإنتاج العالمي، ومنطقة التعاون الاقتصادي والتنمية 26 %، ودول الإتحاد السوفياتي سابقا 14% تليها إفريقيا وأمريكا اللاتينية والصين وآسيا.

ب الاستهلاك العالمي للنفط: ارتبط التوسع في استهلاك النفط خلال النصف الأول من القرن الماضي مع التوسع في صناعة السيارات وتطور أساليب حياة الرفاهية، إن هذا التوسع أدى إلى ارتفاع معدلات استهلاك النفط بسبب التطور الصناعي الذي شهده النصف الثاني من القرن العشرين وكانت عملية إعادة تعمير أوروبا في فترة بعد الحرب العالمية الثانية مرتكزة على تقنيات الإنتاج الأمريكي التي مثلت توسعا جوهريا في الطلب على النفط، وفي نفس الوقت تبقى حقيقة قائمة في اعتماد أوروبا الغربية واليابان على النفط كأحد مصادر الطاقة خلال الحرب العالمية الثانية، حيث ارتفع نصيب النفط في الاستخدام العام للطاقة في العديد من الدول وخاصة الدول الأوروبية إلى معدل يفوق كثيرا ما كانت عليه الولايات المتحدة الأمريكية. وبالرغم من أن الدول الصناعية مازالت تعتبر المستهلك الأكبر في العالم، حيث تبلغ حصتها من إجمالي الاستهلاك العالمي نسبة 60% سنة 2004، أما متوسط الاستهلاك العالمي من النفط الخام فبلغ حوالي 80 مليون برميل يوميا.

[1] سليمة لرقط، نعيمة غسمون،"**آثار تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات (دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال 2000–2019**"، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2021/2020، ص 42.

المطلب الثاني: السوق النفطي وآلية التسعير

أولا: تعريف السوق النفطية:[1]

السوق البترولية هي السوق التي يتم فيها تبادل مصدر مهم من مصادر الطاقة وهو البترول ويتحكم في هذا السوق قاعدة العرض والطلب، بالإضافة إلى عدة عوامل أخرى سياسية وعسكرية ومناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية الكبرى.

ثانيا: التطور التاريخي لسوق النفط العالمي:[2]

إن التأثيرات التي واجهتها السوق البترولية منذ نشأت الصناعة البترولية في أواخر القرن التاسع عشر إلى يومنا هذا يتم عرضها عبر المراحل التالية:

- **الفترة (1880–1960)**: تميزت هذه الفترة بظهور ما يسمى بالاحتكار وهذا بسبب سيطرت الشركات الكبرى على صناعة النفط في العالم، حيث انتقلت هذه السيطرة إلى السوق البترولية العالمية وهذا لتحكمها في عمليات الحفر والاستكشاف والنقل والتوزيع وحتى التسعير ففي نهاية سنة 1911 برزت ثلاث شركات أمريكية احتكارية هي (ستاندر، أوف نيوجرسي، وشركة كاليفورنيا) حيث اعتمدت هذه الشركات على ما يسمى "بظاهرة التركيز الاحتكاري للنفط" أو "احتكار القلة". مع التطور التكنولوجي وطرق البحث بالإضافة إلى ظهور مناطق مهمة مثل فنزويلا والشرق الأوسط، ارتفع حجم احتياطي هذه الشركات. وفي ديسمبر 1927 تم عقد اتفاقية "أكنا كاري بين هذه الشركات وتنص هذه الاتفاقية على تقسيم منابع البترول في العالم والعمل على التحكم في أسعاره مما أدى إلى تشكيل الكارتل البترولي.
- **خلال الفترة (1960–1973)**: في عام 1959 قامت الشركات الأجنبية بتخفيض أسعار البترول العربي إلى أن وصل سعر البرميل الواحد 1.8 دولار سنة 1960 رغم مطالبة الدول المصدرة للبترول برفع الأسعار مما عجل بظهور صراع بين الدول المصدرة للبترول من جهة والكارتل النفطي من جهة أخرى، وتجلى هذا الصراع في إنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك)، وفي ظل هذا التنظيم عملت الدول صاحبة الثورة على فرض منطقها والحفاظ على ثروتها ومصالحها وذلك بالعمل على رفع

[1] سليمة لرقط، نعيمة غسمون،"**آثار تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات (دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال 2000–2019**"، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2021/2020، ص 42.

[2] سفيان عمراني، **مرجع سبق ذكره**، ص- ص 33-36.

الأسعار واستقرارها بما يخدم مصالحها، وكانت اتفاقية طهران في 24/02/1970 تهدف إلى تحديد السعر رفقة الشركات البترولية الكبرى.

- **الفترة (1973-1981)**: لقد عرفت هذه الفترة تغيرا قويا في سوق البترول حيث سيطر على هذا السوق المعارضين للبترول بعد 1973، ولقد كان لمنظمة الأوبك دور فعال في وضع حد لهذه الشركات الاحتكارية وتقليل من سيطرتها على السوق العالمية، وظهر هذا من خلال النتائج التالية:
  - ❖ قامت منظمة الأوبك بالتأثير على أسعار البترول وارتفعت من حوالي 2 دولار للبرميل إلى أكثر من 8 دولار للبرميل أي تضاعف السعر أربع مرات سنة 1973 ووصل إلى 30 دولار وسنة 1980 وإلى 34 سنة 1981.
  - ❖ حظرت الأوبك تصدير البترول إلى الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا سنة 1973.
  - ❖ انخفاض أرباح الشركات العالمية بسبب موجة التأميم في الدول المصدرة للبترول.
- **خلال الفترة 1981 إلى يومنا هذا:** شهدت هذه الفترة تطورات وظهرت العولمة الصناعية التي أثرت على صناعة البترول والسوق العالمية حيث أصبحت هذه الأخيرة تضم عددا أكبر من المنتجين والمستهلكين فأصبحت سوق تنافسية، وهذا ما أدى إلى ظهور خلل بين العرض والطلب على البترول دون أن نهمل الإمدادات البترولية من خارج منظمة الأوبك مما جعل الأسعار متقلبة وغير مستقرة ففي سنة 1986 حدث ما يعرف بالأزمة النفطية العكسية.
- إضافة إلى:
  - ❖ سقوط الإتحاد السوفياتي 1991.
  - ❖ ظهور نظام اقتصادي عالمي جديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.
- تميزت سنة 2004 بزيادة الطلب العالمي على البترول بسبب الإمدادات من طرف بعض أعضاء الأوبك مثل العراق بعد غزوها 2003 وكذلك حدوث اضطرابات في نيجيريا التي كانت أكبر مصدر للبترول دون أن نهمل ضغط الولايات المتحدة الأمريكية على منظمة الأوبك حيث كان سعر البرميل حوالي 11.28 دولار للبرميل وارتفع في أواخر 2004 ليصل 75.34 دولار للبرميل.
- لقد شهد سعر البترول قفزة كبيرة حيث وصل إلى أعلى مستوياته ب 148 دولار للبرميل سنة 2008، وانخفض في شهر أكتوبر من نفس السنة ليصل السعر أقل من 90 دولار للبرميل.
- عرفت سنة 2015 تقلبات شديدة في أسعار البترول حيث وصل سعر البرميل في شهر ديسمبر 37 دولار للبرميل.

- كان الأزمة كورونا أثر كبير على أسعار النفط منذ أواخر سنة 2019، حيث ساهمت إجراءات الحجر الصحي في مختلف دول العالم وتراجع النشاط الاقتصادي في أهم الدول الصناعية كالصين في تراجع الطلب عليه وهو ما ساهم في انخفاض أسعاره بشكل غير مسبوق.

ثالثا: أنواع الأسواق النفطية:

هنالك نوعين من أسواق النفط وهي

أ- الأسواق الفورية (الأسواق الآنية أو الحرة):[1]

هي أسواق ليس لها مكان محدد تتم فيها صفقات بصفة حرة يحدد السعر فيها حسب قانون العرض والطلب، والتي لا تتجاوز مدتها 15 يوم حيث أنها تتميز بالتراضي.

ب-الأسواق الآجلة:

نظرا لخطورة التقلبات الكبيرة في أسعار النفط ولتجنب هذا الخطر وضع المنظمون البترول بسوق الأسعار الثابتة بتسليم مؤجل وهو ما يعرف بالأسواق البترولية الآجلة، إن وظائف هذه الأسواق متعددة حيث توفر الحماية من خطر التذبذبات في الأسعار، والتسيير الحسن للمخزون، والمبادلات في كل وقت ليضمن للمتعاملين فيه تصريف منتجاتهم بأسعار السوق المتعامل بها. تساعد الأسواق الآجلة على تقديم المعلومات الضرورية والكافية المتعلقة بالسلع البترولية وبكل شفافية.

رابعا: مميزات أسواق النفط العالمية: [2]

تتميز الأسواق البترولية بمجموعة من الخصائص وهي:

أ-ارتفاع نسبة التركيز الاحتكاري: إن أغلب دول العالم ركزت على تشكيل منظمات تسعى من خلالها الدفاع عن مصالحها، كالدول المصدرة والدول المنتجة عملت على تشكيل منظمة الأوبك، والدول الصناعية المستوردة للنفط من خلال منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي.

ب-عدم مرونة الطلب في الفترة القصيرة الأجل: يتميز الطلب في الأجل القصير بعدم مرونته، فالصناعات المبنية أساسا على النفط لا يمكنها التخلي عنه واستبداله ببديل آخر بسبب ارتفاع أسعار النفط.

---

[1] أسامة بن كينيوار، جمال الدين حوتة، **أثر تقلبات أسعار المحروقات على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الصدمتين 2008و 2014**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، الجزائر، 2018/2017، ص ص 36،37.

[2] سمية موري،"**أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية**"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،(غير منشورة)، تخصص مالية دولية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015، ص 30.

ج–تتأثر السوق النفطية بالأسواق ذات الصلة: تتأثر السوق العالمية للنفط بصورة مباشرة بسوق الناقلات وتكاليف الشحن والتي تتأثر بتقلبات الطلب العالمي على النفط وبصورة عامة تتميز الأسواق البترولية بخصائص مهمة تتمثل في: سوق أكثر تنافسية وسوق شفافة والسوق غير مستقرة.

د– تطور نظام تسعير النفط الخام: إن أسعار النفط قابلة للتغير وفق تطور السوق البترولية فتميزت كل مرحلة من مراحل التطور بنظام معين.

خامسا: التسعير في ظل احتكار الشقيقات السبع:[1]

❖ في ظل هذه الفترة سادت الأنظمة السعرية التالية:

- **نظام الأسعار المعلنة 1880_1936:** قامت الشركة النفطية "ستاندراويل نيوجرسي" سنة 1880 باستغلال الآبار المكتشفة في الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت تعلن الأسعار عند آبار الإنتاج، لكن مع تطور الإنتاج خارج الولايات المتحدة الأمريكية أصبح الإعلان على الأسعار يقام في موانئ التصدير وتميزت هذه الفترة باستقرار الأسعار. لكن مع الكشوفات البترول في مختلف مناطق الولايات المتحدة الأمريكية خاصة تكساس ودخول شركات جديدة منافسة مما دفع كل شركة وضع سعرها ولكن ظهرت أزمة مما دفع بتوحيد السعر من أجل مصلحة هذه الشركات فظهر نظام نقطة الأساس.
- **نقطة الأساس الأحادية 1936–1939:** بعد الاتفاق الذي وضعته الشركات الأمريكية على فرض نظام تسعير خاص بالأسعار المعلنة للبترول حيث عرف بنظام نقطة الأساس الأحادية، حيث أنه يتم حساب سعر النفط الخام في العالم بناء على سعر البترول الخام في خليج المكسيك مضافا إليه تكاليف النقل والتأمين من منطقة خليج المكسيك إلى منطقة الاستيراد، حيث تم اعتبار البترول الخام الخليجي المكسيك كأساس بسبب ارتفاع تكاليف إنتاجه.
- **نظام نقطة الأساس المزدوج 1939–1945:** ظهرا هذا النظام بعد الحرب العالمية الثانية بسبب تراجع نظام السابق بسبب اتفاق الشركات البترولية على أخذ بترول الخليج العربي كنقطة أساس ثانية لسعر البترول الخام على المستوى العالمي وهذا راجع لاكتشاف احتياطي بترول كبير في هذه المنطقة وبالتالي أصبح بمقدور المشترين دفع الأسعار المعلنة مضافا إليها أجور الشحن والتأمين.

[1] سفيان عمراني، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 39-40.

❖ **التسعير في ظل سيطرة الشركات البترول الوطنية ومنظمة الأوبك على الثروة البترولية:**[1]

- **نظام قاعدة الأسعار المتحققة 1950-1960**: يتم تسعير البترول بالاعتماد على سعر البترول الأمريكي في خليج المكسيك وذلك لتسعير البترول غير الأمريكي، وتزامنت هذه المرحلة مع ظهور شركات بترولية تقدم تسهيلات للمشترين وتعمل بهذا السعر عوضا عن السعر المعلن لأن هذه الصفقات كانت طويلة الأجل وبكميات كبيرة جدا وكان هذا النظام قبل تأسيس منظمة الأوبك.
- **نظام قاعدة سعر الإشارة 1960-1970**: ظهر مع ظهور منظمة الأوبك وكان الهدف منها الحد من انهيار أسعار البترول وحماية مصالح الدول البترولية، لقد حققت هذه المنظمة عدة إنجازات حيث أنها كانت فرض السعر على أساس نظام الإشارة للبترول العربي الخفيف السعودي كخام مرجعي، وهذا السعر يقل عن السعر المعلن والمرجعي.
- **نظام قاعدة السعر الرسمي 1970-1979**: هذه المرحلة تم تصحيح هيكلي لسعر البترول من طرف الفاعل الجديد في منظمة الأوبك إضافة إلى الدول العربية، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار بناء على ما جاء به اتفاق كاراكاس 1970 حيث نص على اختلاف أسعار الخامات حسب اختلاف درجة كثافة البترول النوعية، ومع اتفاق طهران 1971 التي نص على رفع أسعار البترول الخام تفاديا للتضخم المستورد من الدول الصناعية، واتفاقية جينف 1972 التي أخذت بعين الاعتبار تقلبات سعر صرف الدولار في تسعير البترول، في 1973 قررت الجزائر والخليج وإيران وقف إمداداتها البترولية مما أدي إلى ارتفاع الأسعار ب 70 ، ومن هنا تم تسعير البترول على أساس الخامات المكونة لسلة الأوبك.

❖ **التسعير في ظل سيادة قانون العرض والطلب**: بعد أزمة 1973 تم التخلي على نظام التسعير الذي وضعته منظمة الأوبك وعملت الدول المستهلكة للبترول على تطوير أساليب جديدة لتسويق البترول الخام وهذا لتفادي الأسعار، وأهم هذه الأساليب البورصات والأسواق البترولية 1980 حيث شجعت الدول خارج منظمة الأوبك على زيادة الإنتاج من أجل تقليل وكسر احتكار هذه المنظمة للسوق مما أدى إلى الخضوع لقوى السوق لتحديد سعر البترول.

[1] سفيان عمراني **مرجع سبق ذكره**، ص ص ص 41،42،43.

سادسا: الأطراف المؤثرة في سلوك السوق:

هناك العديد من الأطراف المؤثرة في سلوك السوق النفطي منها:

أ–من ناحية الدول المنتجة:[1]

منظمة الأوبك: تأسست منظمة الأوبك سنة 1960 في بغداد، ولقد انضمت الجزائر إليها سنة 1969، تهدف هذه المنظمة إلى التنسيق وتوحيد السياسات النفطية بين الدول الأعضاء مما يسمح بالتأثير على حجم الإنتاج النفطي، وتحديد الأساليب اللازمة لضمان استقرار الأسعار في أسواق النفط الدولية، من أجل تحسين مدا خيل الدول المنتجة للنفط وخاصة العربية منها. تعتمد منظمة في سياسة تسعير النفط منذ سنة 2005 على سلة الأوبك ونوع الخامات النفطية.

الدول المنتجة خارج الأوبك:[2] هي الدول التي ليس لها علاقة مع دول الأوبك وتنتج هذه الأخيرة ما يقارب 60 % من الإنتاج العالمي، والمعروف عن هذه الدول أنها منتجة ومستهلكة في نفس الوقت للنفط أي أنها تستورد وتصدر، لأنها تعتمد بدرجة كبيرة على الصناعة مما يعمل على الرفع من سعرها وتعتبر الولايات المتحدة هي تكاليف إنتاج النفط في هذه الدول مرتفعة مقارنة بدول الأوبك، أكبر الدول المنتجة الأمريكية وروسيا، النرويج كندا وبرازيل وبريطانيا والصين والمكسيك وكازاخستان.

كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): الدول المنتجة للنفط خارج الأوبيك

القارة	الدول المنتجة الأوبيك
أمريكا الشمالية	الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المكسيك
أمريكا الجنوبية	الأرجنتين، البرازيل، الاكوادور، لبيرو
أوروبا	روسيا، دانمارك، إيطاليا، رومانيا، النرويج
آسيا	عمان، السودان، اليمن
إفريقيا	كونغو، مصر، غينيا، السودان، تونس، تشاد

المصدر: مزمار سلمى، صداد سهيلة، **أثر تقلبات أسعار النفط على مالية الدولة (2000–2020)**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2020/2019.

[1] ضياء مجيد الموسمي،"**ثورة أسعار النفط**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 41.

[2] سفيان عمراني، **مرجع سبق ذكره**، ص 50.

ب –من ناحية الدول المستهلكة:

وكالة الطاقة الدولية:[1] عبارة عن مجموعة من الدول تعمل على وضع خطة مشتركة وضعت لمواجهة الظروف الطارئة التي تهدد الإمدادات النفطية، وإقامة شبكة لتجميع ودراسة المعلومات الخاصة بالسوق العالمية للنفط وكذلك تطوير مصادر الطاقة البديلة للنفط، إن الهدف الرئيسي للوكالة هو تقوية موقف المستهلكين للنفط من خلال التشجيع على الاحتفاظ بمخزون تجاري واستراتيجي كبير تستطيع من خلاله التأثير على السوق النفطية في مراحل انخفاض إنتاج دول الأوبك وقلة العرض النفطي. يتربع توزع النفط في العالم على مناطق عديدة، حيث هناك دول منتجة تعتبره المصدر الأول للدخل واستعملته كسلاح ضد الدول المستهلكة تحت اسم منظمة الدول المنتجة للنفط وذلك من أجل الحفاظ على الأسعار مرتفعة إلا أن الدول المستهلكة قام بتأسيس منظمة الطاقة الدولية كرد على منظمة الأوبك.

الشركات النفطية العالمية الكبرى:[2] ظهرت هذه الشركات منذ اكتشاف النفط في منطقة بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1858، وعملت هذه الشركات على استغلال هذه المادة من المنبع أو البئر وصولا إلى الصناعة النفطية، هذه الشركات كأحد أنواع الشركات المتعددة الجنسيات التي تنشط في قطاع الطاقة وخاصة مجال النفط، وتؤثر هذه الشركات النفطية الكبرى في السوق النفطية وخاصة الأسعار، وهذا من خلال تطوير أساليب الإنتاج والبحث والتنقيب وبالتالي الخفض من التكلفة التي بدورها تؤثر على السعر.

المطلب الثالث: آليات تحديد أسعار النفط

من البديهيات المعروفة اقتصاديا أن سعر أي سلعة يتحدد في الغالب نتيجة التفاعلات بين قوى العرض والطلب على هذه السلعة، حيث ان التفاعل هو الذي يؤدي في النهاية للتوصل إلى سعر محدد تتساوى عنده الكميات المطلوبة مع الكميات المعروضة من هذه السلعة، وهذا ما يسمى اقتصاديا بحالة التوازن.

أولا: تعريف أسعار النفط[3]

تعرف أسعار النفط على أنها القيمة النقدية التي تعطى للسلعة البترولية خلال مدة معينة ومحدودة نتيجة تأثير عدة عوامل اقتصادية، اجتماعية، سياسية ومناخية، هذا بالإضافة إلى طبيعة السوق السائدة.

---

[1] محمد أزهر السماك،"**اقتصاديات البترول**"، مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1981، ص 157.

[2] سفيان عمراني، **مرجع سبق ذكره**، ص 55.

[3] صلاح يحياوي، الصوفي فاروق،"**أساسيات في تصنيع النفط**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981، ص 1.

ثانيا: أنواع أسعار النفط

عند تناول أسعار النفط الخام فلا بد من التطرق إلى ذكر أنواع أسعار النفط، وذلك لشيوع استخدام العديد من المصطلحات السعرية النفطية، حيث كل مصطلح سعري نفطي يعبر عن معنى معين ومميز له عن بقية أنواع الأسعار الأخرى، ومن أبرز هذه الأنواع ويمكن أن نميز بين الأشكال الآتية لسعر النفط وهي:

أ) **السعر المعلن:** [1]هو السعر الذي يتم إعلانه من قبل الشركات النفطية في السوق النفطية، وقد ظهرت هذه الأسعار لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1880م أين تميزت السوق آنذاك بوجود عدد كبير من المنتجين وسيطرة شركة واحدة على عمليات انتاج النفط، وقد كان ستاندرد أويل لنيو جرسي عي تساند ردوا يل ويحدد السعر المعلن من قبل الشركات النفطية الاحتكارية وفقا لمصالحها ومصالح الدول التي تنتمي إليها. وما يميز السعر المعلن على أنه سعر نظري لا يجسد تفاعل قوى العرض والطلب، كما أن الدول المنتجة لم يكن لها أي دور يذكر في تحديده، وقد استخدم السعر كأساس لاحتساب عوائد الدول المنتجة للنفط وتحديد الضرائب على الأرباح.

ب) **سعر الإشارة:**[2] هو سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق وقد ظهر هذا في السوق النفطية الدولية في فترة الستينات من القرن العشرين، نتيجة لتوقيع اتفاقيات مشاركة نفطية جديدة بين العديد من الشركات الأجنبية النفطية المستقلة والشركات الاحتكارية، وأخذت تبيع بترويلها الخام بتقديم تخفيضات، فانخفضت الأسعار المعلنة وأصبحت غير معبرة عن السوق البترولية وحل محلها مفهوم جديد وهو السعر الحقيقي.

ت) **السعر المتحقق:**[3] هو عبارة عن السعر المحقق لقاء تسهيلات أو الحسومات متنوعة، يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري بنسبة مئوية كحسم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع، والسعر المتحقق هو فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقصا الحسومات والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع والمشتري، لقد ظهر هذا النوع من الأسعار في فترة أواخر الخمسينات، عملت بها الشركات

---

[1] علي رجب، "**تطور مراحل تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية**"، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد الثامن والثلاثون، العدد 141، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، الكويت، ربيع 2012، ص 11.

[2] محمد أحمد الدوري، "**محاضرات في الاقتصاد البترولي**"، جامعة عنابة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 15.

[3] فوزية غالب عمر،"**دراسة تذبذب أسعار النفط على المستوى العالمي والتحليلي الاحصائي للسلسة الزمنية 2000–2009**"، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد الرابع والثلاثون، المجلد التاسع، البصرة، العراق، 2013، ص 138.

النفطية الأجنبية المستقلة وبعدها الشركات الوطنية النفطية سواء في منظمة الأوبيك أو الدول الأجنبية الأخرى.

ث) **السعر الفوري:**[1] السعر الفوري هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة أنيا أو فوريا وفي السوق البترولية الحرة، وهذا السعر معبر أو مجسد القيمة السلعة البترولية نقديا في سوق الحرة البترولي بين الأطراف العرضة والمشترية وبصورة فورية أو آنية.

ج) **السعر الرسمي أو الإداري:** هذا السعر يعني بأنه تعبير عن قيمة الوحدة النفطية الخام في زمن محدد وبوحدات نقدية معلومة ومحددة من قبل طرف جهة رسمية حكومية أو إدارية (الشركة أو مؤسسة نفطية تعود لدولة معينة أو دول معلومة) برز هذا السعر في ظهوره للتداول والتبادل الدولي في فترة أوائل السبعينات من القرن العشرين وللدلالة على أسعار البلدان أوبك المعلنة رسميا من قبلها في تلك الفترة وما تلاها والمحددة من قبلها ووفقا لمعاييرها التي وضعتها عن ذلك وهي معايير موضوعية وعلمية وعادلة لتحديد قيمة أسعار نفطها في السوق الدولية.

ح) **السعر الترجيعي:** هذا السعر النفطي الخام، يقصد به تعبير عن قيمة الوحدة النفطية الخام في زمن معلوم وبوحدات نقدية معلومة ومحددة على أساس متوسط أسعار المنتجات النفطية المتفق عليها مطروحا منها كلفة التكرير للوحدة النفطية المعلومة وهامش ربح التكرير وكذلك كلفة نقل النفط من ميناء المشتري على ميناء البائع، والصافي من ذلك هو مقدار السعر الترجيع للنفط الخام.

خ) **سعر التكلفة الضريبية:**[2] هو السعر المعادل لكلفة إنتاج النفط التي تقوم باستخراجه الشركات النفطية العاملة في البلدان والمناطق النفطية مضاف إليها عائد تدفعه هذه الشركات إلى حكومات البلدان النفطية، وهي ضريبة على الدخل يذهب لهذه الحكومات لذلك يعتبر أساسي في التعامل، لأن البيع بسعر أقل يعني هنا البيع بالخسارة، يحتسب هذا السعر كالآتي:

- **سعر التكلفة الضريبية كلفة الإنتاج+ عائد الحكومة المضيفة(الريع+الضريبة).**

---

[1] عبد الرؤوف عبادة،"**محددات سعر النفط منظمة أوبك وآثاره على نمو الاقتصاد في الجزائر (دراسة تحليلية وقياسية 1970–2008)**"، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نمذجة اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2010–2011، ص 23.

[2] عباس فاضل رسن التميمي، "**تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في أسعار الأسهم–دراسة تطبيقية في أسواق الأسهم لعينة من الدول المصدرة والمستوردة للنفط الخام**"، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2011، ص 34.

ثالثا: العوامل المؤثرة في أسعار النفط

إن معرفة العوامل المؤثرة والفاعلة في أسعار النفط أمر في غاية الأهمية خاصة للدول المصدرة للنفط، والتي تعتمد عليه للحصول على إيراداتها كما هو الحال بالنسبة للجزائر، حيث أن انخفاض أسعار النفط يؤثر على الاستقرار الاقتصادي وحتى الاجتماعي لهذه الدول المعتمدة على هذه السلعة الإستراتيجية، وعليه يجب على الدول معرفة العوامل الفاعلة في أسعار النفط سواء بزيادة الأسعار أو بنقصانها هذا من ناحية الدول المصدرة.

1- طبيعة النفط:[1]

يعتبر النفط أهم الموارد الناضبة، مما يعني عدم صلاحية القواعد الكلاسيكية لتسعيره، إذ إن تحديد السعر بالنفقة الحدية سيؤدي إلى تزايد معدلات النضوب، وبالتالي حرمان الأجيال القادمة أو انخفاض نصيبها من الموارد النفطية.

ولهذا فإن استهلاك النفط يتضمن نفقات الفرصة البديلة, المتمثلة في قيمة ما يمكن الحصول عليه في المستقبل، وعليه لابد من وضع هذه النفقات في الاعتبار عند تخصيص الموارد النفطية عبر الزمن, لضمان التوزيع الأمثل بين الجيل الحالي والأجيال المؤثرة في تسعير النفط, فإن سعر النفط سيساوي النفقة الحدية للاستخراج حاليا, مضافة إليها نفقات الفرصة البديلة المقابلة للندرة، وارتفاع الأسعار عن مستوى النفقة الحدية يؤدي إلى إقلال استهلاك الجيل الحالي من النفط (أي أن الكميات المستخرجة من النفط تقل عن الكميات المستخرجة منه لو كان موردا متجددا), وتتحدد نفقة الفرصة البديلة بالفرق بين القيمة الحالية للنفط والقيمة الحقيقية, لتوفير بديل مناسب وكامل للنفط في المستقبل.

2- جانب العرض:

يتأثر النفط بمجموعة كبيرة من العوامل المتفاوتة من مكان إلى آخر ومن وقت إلى آخر، ومن هذه العوامل:

2-1- تتميز صناعة النفط بتكاملها الرأسي والأفقي بحيث تختلف العوامل المؤثرة في كل مرحلة من مراحل إنتاج النفط أو بدائله.

2-2-. تتفاوت أهداف وسياسات المنتجين بصورة كبيرة، حيث يتكتل معظم المنتجين الرئيسين في منظمة الأوبك، التي لها أهداف وسياسات تختلف عن أهداف وسياسات المنتجين خارج الأوبك، كما تتباين مصالح وأراء المنتجين داخل الأوبك نفسها، وهذا التباين يجعل من الاتفاق على سعر واحد أمرا مستحيلا.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص15.

2-3-تخضع أسواق معظم عناصر الإنتاج اللازمة لصناعة النفط لاعتبارات احتكارية وشبه احتكارية، تحاول بدورها التأثير في تسعير النفط بصورة تخدم مصالحها.

2-4- تخضع التكنولوجيا السائدة في معظم مراحل إنتاج النفط للسرية المطلقة، والمقصورة لعدد محدود من الشركات والدول، التي تتدخل بشكل أو بآخر في تسعير النفط.

2-5- تتفاوت تكاليف الإنتاج في معظم مراحل إنتاج النفط من دولة إلى أخرى، كما تحاول كل دولة الاحتفاظ بأرقام تكاليف الإنتاج بسرية مطلقة.

2-6- تتميز مرونة عرض النفط بالانخفاض، مما يجعل السياسات المتعلقة بالتسعير تختلف كلية باختلاف اتجاه الأسعار.

2-7-تتفاوت احتياطات الدول المنتجة من النفط، مما يجعل سياسات وأهداف هذه الدول متقارنة ومتباينة في الأجل القصير عنها في الأجل الطويل، حيث أن كبر حجم الاحتياطات يستلزم سياسات مناسبة لتعظيم المنافع على المدى الأطول.

2-8-تتفاوت الأنواع المنتجة من النفط بصورة كبيرة وفقا للكارثة النوعية ونسبة الشوائب والكبريت، مما يجعل تسعير النفط متفاوتا بصورة كبيرة، وفقا للتكنولوجيا المرتبطة باستخدام هذه الأنواع.[1]

3- جانب الطلب:[2]

يتأثر طلب النفط بمجموعة من العوامل التي تحدد دوره في التأثير على أسعار النفط، والتي يمكن تلخيص أهمها في:

3-1- أن الطلب على النفط مشتق من الطلب على المنتجات والمشتقات النفطية بحيث يتحدد السعر في أسواق مختلفة باختلاف الطلب على هذه المنتجات والمشتقات.

3**-2-** أن مرونة الطلب على النفط تعتمد على مرونة الطلب على المنتجات والمشتقات النفطية، التي تعتمد بدورها على مدى توافر البدائل، وبصورة عامة فان مرونة الطلب منخفضة، ويتوقع لها أن تستمر منخفضة حتى تحف حدة تحيز التكنولوجيا للنفط، وبالتالي إيجاد بدائل لمنتجات ومشتقات النفط.

3**-3-** أن تطور التكنولوجيا المتعلقة بالسلع والخدمات المكملة للنفط تتميز بالسرعة النسبية، مقارنة بتكنولوجيا البدائل، وكذلك يؤدي ارتفاع درجة كفاءة الاستخدام في العديد من السلع المعتمدة على النفط، إلى تغير حجم الطلب على النفط.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**،ص ص 153،154.

[2] **المرجع نفسه**، ص155.

3-4-تتفاوت درجة النمو وحجم برامج التنمية في الدول المستهلكة للنفط، مما يؤدي إلى تفاوت الطلب على النفط.

3-5- تزايد فعالية سياسات ترشيد استهلاك النفط وقوانين حفظ الطاقة، بصورة تؤدي على تغير حجم الطلب على النفط.

3-6- تزايد درجة تحكم الدول المستهلكة والشركات النفطية في الطلب، عن طريق تحديد أسعار المنتجات النهائية، وعن طريق فرض الضرائب ونسبة الأرباح المرتفعة.

4.الأوضاع الجيوسياسية:[1]

عند حدوث تقلبات جيوسياسية قد يتأثر سعر برميل النفط، ومن أبرز هذه الأحداث الحرب الإيرانية العراقية حيث ارتفع سعر النفط بصورة ملحوظة آنذاك.

5.حجم الاكتشافات:[2]

تمكن أهمية الاستكشافات البترولية في كونها عامل مؤثر على أسعار البترول، من خلال أن تزايدها يدل على توافرها وبالتالي فإن الأسعار ستبقى منخفضة على الأقل في المدى القريب.

6.العوامل المناخية:[3]

هي عوامل مرتبطة بالتغيرات المناخية والتي تتسبب في حدوث الكوارث الطبيعية في الأقاليم والمناطق المنتجة للنفط، مما يؤثر على حجم انتاج هذه المناطق ومنه انخفاض المعروض النفطي الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الأسواق النفطية الدولية، من جانب آخر يقدر المختصين في هذا المجال أن زيادة استهلاك النفط يزداد في فترات البرودة العالي مما يؤدي إلى زيادة الطلب على النفط وبالتالي ارتفاع أسعاره. بالإضافة إلى ذلك، يساهم الوقود الأحفوري بشكل كبير في الاحتباس الحراري الذي تؤدي تأثيراته إلى الإضرار بالبيئة بشكل كبير. وكمثال لهذه العوامل ومدى تأثيراتها على أسعار النفط نجد الكوارث التي حدثت بين أوت 2005 وماي 2011 حيث سجل إعصار كاترينا وفيضان نهر المسيسيبي أكبر ارتفاع أسبوعي في أسعار البنزين، إذ أن هذه الكوارث الطبيعية خلقت أضرار بمليارات الدولارات بعد تدمير المنشآت النفطية مما أدى إلى انخفاض إمدادات النفط الخام وبالتالي ارتفاع الأسعار.

---

[1] حسين القاصي، سمير الشيشاني،"**محاسبة البترول**"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 10.

[2] جاب الله مصطفى،"**تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات حالة الجزائر**"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، المجلد 1، العدد 9، الجزائر، جوان 2016، ص11.

[3] وسيلة بوفنش،"**اقتصاد ما بعد النفط: الإمارات العربية المتحدة نموذج رائد في التنويع الاقتصادي**"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، جوان 2017، ص 216.

7-طبيعة الأسواق:[1]

تختلف الآراء حول طبيعة سوق النفط بصورة كبيرة، حيث يعتقد باتجاه أسعار النفط للتساوي مع النفقة الحدية لإنتاج النفط على المدى الطويل لنموذج المنافسة الكاملة، ولكن واقع الأمور يؤكد عدم تطابق شروط المنافسة الكاملة على صناعة النفط لمحدودية عدد المنتجين وعدم توافر المعلومات الكاملة حول صناعة النفط بمختلف مراحلها ولوجود عدة بدائل لبعض منتجات ومشتقات النفط، ولوجود العديد من القيود على دخول الصناعة أو الخروج منها. ويعتقد البعض بخضوع تسعير النفط لعناصر احتكارية بحتة، إذ تتمتع الأوبك بمركز احتكاري يمكنها من تحديد الأسعار وحجم الإنتاج بحرية مطلقة وبصوة تحقق لأعضائها أعلى قدر ممكن من العوائد وهذا الاعتقاد يخالفه البعض بحجة اختلاف الظروف الاقتصادية والمصالح السياسية للأعضاء مما يؤدي إلى تضارب الآراء حول سياسات الإنتاج والتسعير، كما حدث عبر السنوات الماضية. أما الآراء الأقرب للحقيقة فتقول بخضوع سوق النفط لمنافسة القلة، ولكن تعدد نظريات منافسة القلة يجعل الاتفاق على سياسات الانتاج والتسعير أمرا صعبا.

رابعا: أسس تسعير المنتجات النفطية:[2]

يتوقف حجم الارادات المتأتية عن بيع المشتقات داخل البلد على عوامل عديدة أهمها سياسة الدولة اتجاه تحديد أسعارها حيث تتباين أسعار المشتقات النفطية من بلد لآخر، فالبلدان المنتجة للنفط تختلف سياسات تسعير منتجاتها عن الدول المستوردة للنفط ومشتقاته(أي التي لا تتوفر لديها فرص انتاجه من أراضيها) ويسحب هذا الاختلاف في الأسعار حتى بين الدول المنتجة له، حيث يتوقف التسعير على مدى الدعم الذي تقدمه الدولة اتجاه مواطنيها وتأثيرا على الضغوط الخارجية كصندوق النقد الدولي ونادي باريس وغيرها ممن يفرض قيودا وشروطا ثقيلة على حجم الدعم الذي تقدمه الدول على السلع المختلفة لمواطنيها. لذلك نلاحظ أن قرارات التسعير لهذه المنتجات كثيرا ما تكون سياسة أكثر منها اقتصادية، وعليه من الصعب الوقوف على تثبيت أسعار معينة لتلك المنتجات لو اعتمد العامل السياسي في تحديدها.

أما في حالة تغيب العامل الاقتصادي والمحاسبي اللذان يعتمدان التكلفة أساسا في قرارات التسعير فيمكن توضيح ذلك بالفقرات التالية:

- ما المقصود بعبارة (المشتقات النفطية)؟

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص 156.

[2] عبد الخالق مطلك الراوي،"**محاسبة النفط والغاز**"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011، ص ص 312،311.

تستخدم هذه العبارة لتمييز النفط الخام وهو بحالته الطبيعية عند استخراجه عن المشتقات التي تستخرج منه بعد تكريره، لذلك فإن العبارة ترمز إلى منتجات مرحلة ما بعد التكرير.

وتتضمن عمليات التكرير الساخن التقطير وفصل الغازات إضافة إلى عمليات أخرى.

ونظرا لوجود أنواع عديدة من النفط الخام من حيث درجة الكثافة، فإن نوعية المشتقات وكمياتها تختلف من نفط لآخر كما أن اختلاف كثافة المشتقات وزيادة بعض المواد الكيماوية، فإن برميل النفط غالبا ما ينتج مشتقات تفوق حجمه بحدود عشرات لترات تقريبا نتيجة إضافة كثير من المواد الكيماوية المختلفة التي تساعد في عمليات التكرير، وتعتبر قرارات التسعير بشكل عام من أصعب وأهم القرارات التي تتخذها الإدارة وذلك لتأثير عوامل خارجية وداخلية على هذه القرارات مما يجعل منها عملية معقدة تؤثر بشكل مباشر على حجم المبيعات والربحية التي تهدف إليها الإدارة ومن ثم تقرير مدى استمراريتها في النشاط وقد تختلف قرارات التسعير من بلد لآخر أي من بلد منتج للنفط الخام وآخر مستورد له وكذلك بين البلدان المنتجة أيضا.

خامسا: مخاطر تقلبات أسعار النفط وانخفاض المردودية[1]

اعتماد الدولة على أرباح الصادرات النفطية يترتب عنها بالضرورة تذبذب في المداخيل من العملة الصعبة والتي تستعمل في إنتاج المستلزمات الاستهلاكية للمجتمع من العالم الخارجي، إضافة الى اللوازم من وسائل وعوامل الإنتاج، هذا التذبذب قد يرجع في حد ذاته الى الأسعار أين يتولد عليه مخاطر كبيرة تؤثر سلبيا على الاقتصاديات المعتمدة على الصادرات من النفط وبتحليل سعر النفط الخام نجد أنه أمر في غاية التعقيد لكونه يتضمن عوامل عديدة منها الطلب العالمي على النفط وموقف دول منظمة الاوبيك واحتياجات التنمية في البلدان النفطية، إضافة الى التضخم العالمي وأسعار الطاقة البديلة للنفط.

[1] سمير التنير، **مرجع سبق ذكره**، ص8.

المبحث الثاني: الأسس النظرية لميزان المدفوعات

ترتبط مختلف الدول ببعضها البعض بعلاقات يجب تسويتها وذلك عن طريق إجراء مدفوعات خارجية بين مختلف الأطراف، وتقوم كل دولة بتسجيل كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بينها وبين سائر البلدان الأخرى خلال السنة، فترصد كافة الصادرات والواردات من السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال من وإلى العالم الخارجي، وهذه العناصر كلها يتألف منها ميزان المدفوعات، لذلك سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى أهم المتغيرات المتعلقة بميزان المدفوعات.

المطلب الأول: أساسيات حول ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات أداة أساسية يستعملها صانعي القرارات الاقتصادية لاتخاذ القرارات المناسبة ويبين أهم النشاطات الاقتصادية لأي بلد خلال فترة زمنية معينة، فهو يسجل جميع التحركات الخاصة بالسلع والخدمات والتحركات الخاصة برأس المال، ويمكن لهذا الأخير أن يؤثر ويتأثر بالاقتصاد الوطني والاقتصاديات الأجنبية الأخرى، كما تمكن رجال الأعمال من اتخاذ قرارات الاستثمار المناسبة.

أولا: تعريف ميزان المدفوعات

تعددت التعاريف حول ميزان المدفوعات ومن أبرزها:

يعبر ميزان المدفوعات عن بيان مصنف بجميع المعاملات الاقتصادية، التي تتم بين المقيمين في البلد résidents-كأفراد ومنشآت وهيئات حكومية والمقيمين في بقية العالم – حيث يشار إليهم للسهولة بالأجانب أو غير المقيمين les non-résidents، وذلك خلال فترة معينة من الزمن – عادة سنة ميلادية.[1]

هو سجل محاسبي يبين جميع المبادلات الاقتصادية التي تحدث بين المواطنين المقيمين في تلك الدولة والمواطنين المقيمين في دولة أجنبية أخرى خلال فترة زمنية معينة، وهي في العادة سنة كاملة. والمقصود بالشخص المقيم هنا الشخص الطبيعي أو المعنوي كالشركات، ويعتبر المواطن مقيما إذا أقام في الدولة مدة ستة شهور فأكثر.[2]

هو سجل محاسبي يبين جميع المبادلات الاقتصادية التي تحدث بين المواطنين المقيمين في تلك الدولة والمواطنين المقيمين في دولة أجنبية أخرى خلال فترة زمنية معينة، وهي في العادة سنة كاملة. والمقصود بالشخص

[1] الأخضر عزي،"**إشكالية وأبعاد ميزان المدفوعات الجزائري (مقاربة وصفية)**"، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن: عمان، 2018، ص 12.

[2] موسى سعيد مطر وآخرون،"**التمويل الدولي**"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 15.

المقيم هنا الشخص الطبيعي أو المعنوي كالشركات، ويعتبر المواطن مقيما إذا أقام في الدولة مدة ستة شهور فأكثر.[1]

ميزان المدفوعات الدولية لأي بلد هو بيان حسابي يسجل فيه جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الذهب النقدي الداخلة والخارجة من هذا البلد خلال فترة معينة من الزمن عادة سنة. أي أن ميزان المدفوعات هو تقرير يأخذ في الحسبان قيم جميع العمليات الاقتصادية التي تتم بين البلد وبقية البلدان المتعاملة معه.[2]

ويعرف كذلك على أنه سجل منظم أو حساب سنوي شامل للقيمة النقدية لكافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين الأشخاص المقيمين في هذه الدولة والأشخاص المقيمين في البلاد الأخرى خلال فترة معينة (هي السنة). وبعبارة أخرى فإنه عبارة عن سجل لحقوق الدولة وديونها خلال فترة معينة من السنة.[3]

من خلال ما سبق ذكره، ووفقا لتعريف الشائع يمكن تلخيص ميزان المدفوعات بهذا التعريف:

ميزان المدفوعات لدولة ما هو عبارة عن بيان إحصائي شامل يلخص وبطريقة منهجية كل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة المعنية والمقيمين في الدول الأخرى، خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، ويقوم بإنجاز هذه الوثيقة البنك المركزي لحساب الحكومة.

ثانيا: أهمية ميزان المدفوعات[4]

يحظى ميزان المدفوعات بأهمية بالغة من مختلف السلطات للدور الذي يلعبه في مجالات عدة منها:

1. مساعدة صانعي السياسة الاقتصادية في توجيه أمور البلاد كتبني سياسة معينة لسعر الصرف، الرفع أو الخفض في سعر الصرف.
2. يسمح بالتنبؤ بتطور الوضعية الاقتصادية للبلد (أسعار الصرف، مصادر النقد الأجنبي. ..)

[1] إيمان عطية ناصف،"**مبادئ الاقتصاد الدولي**"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص 267.

[2] عبد الرحمان يسري احمد، إيمان محب زكي،"**الاقتصاديات الدولية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 221.

[3] فتجي أحمد ذياب عواد،"**اقتصاديات المالية العامة**"، دار الرضوان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013، ص 211.

[4] عقبي لخضر،"**أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ميزان المدفوعات**"، دراسة حالة الجزائر 1990-2013، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2017، ص ص 16،17.

3. إظهار الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني ويساهم بصورة فعالة في إدارة الاقتصاد الوطني لما يوفره من معطيات للبلد محل الدراسة كما يفتح المجال أمام متخذي القرارات الاقتصادية في انتهاج السياسة الملائمة والمتوافقة مع الوضعية الاقتصادية.
4. يبين المكانة التجارية والقوة الاقتصادية للبلد محل الدراسة فحصة البلد من التجارة الخارجية يكسب عملتها وزن في تسوية المدفوعات الدولية حسب حصتها من التجارة الخارجية.
5. يعتبر كمرآة عاكسة لوضعية الاقتصاد الوطني كونه يحتوي على جميع البيانات التي تعتبر كأدوات للتفسير والتقييم العلمي لكثير من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العالمي والحكم على الوضعية الاقتصادية للبلد والحالة التي يكون فيها ميزان المدفوعات تعتبر كمؤشر للسياسة الواجب إتباعها لتصحيح الاختلال.
6. يعمل على تحديد طبيعة وبعد العلاقات الاقتصادية الدولية للبلد مع بقية دول العالم.

ثالثا: أهداف ميزان المدفوعات[1]

لميزان المدفوعات عدة أهداف ومن أبرزها ما يلي:

- تقديم معلومات عن المدفوعات والمقبوضات الأخرى بالصرف الأجنبي.
- يشير إلى عدم التوازن أو الاختلال المستمر في ميزان المدفوعات يكون مؤشرا، لاتخاذ وسائل تصحيحه من الجهات المعنية لإعادة التوازن.
- يستخدم ميزان المدفوعات لقياس اثر المعاملات الاقتصادية الأجنبية على الدخل القومي.
- توفير إحصاءات التجارة الخارجية، وقياس الموارد بين دولة وأخرى.

رابعا: خصائص ميزان المدفوعات[2]

إن أهم ما يميز ميزان المدفوعات الدولية الخصائص التالية:

- يهتم ميزان المدفوعات بالمعاملات الاقتصادية الخارجية فقط التي نتج عنها حقوقا للمقيمين لدى غير المقيمين أو حقوقا لغير المقيمين لدى المقيمين، ونشير هنا أن المقيمين هم كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين (شركات مؤسسات البنوك...) الذين يعملون داخل إقليم الدولة بما في ذلك البحري والجوي

[1] جميل محمد خالد،"**اساسيات الاقتصاد الدولي**"، الأكاديميون للنشر والتوزيع المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2014، ص161.

[2] نوري حاشي وآخرون،"**ميزان المدفوعات وعلاقته بتقلبات سعر الصرف في دول المغرب العربي**"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 01، 2020، ص 809.

أما الأفراد المتواجدين بصفة مؤقتة كالسياح مثلا فلا يعتبرون مقيمين، ولا علاقة لميزان المدفوعات الدولية بالمعاملات الاقتصادية الداخلية.

- ❖ إن الفترة الزمنية بالنسبة لميزان المدفوعات ليست بالضرورة سنة وبدايتها غير متعلقة فقط بالأول من شهر جانفي فهناك دولا كاليابان مثلا تبدأ الفترة في الأول من أفريل وتنتهي في نهاية الشهر مارس ودولا أخرى وهي الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية تكون فترة إعداد ميزان المدفوعات الدولية فيها كل ثلاثة أشهر فهي تقيم وضعها الاقتصادي وتتخذ الإجراءات اللازمة والمناسبة ولا تنتظر حتى نهاية السنة.
- ❖ إن أهم ما يميز ميزان المدفوعات هو توازنه الدائم محاسبيا لأنه يأخذ مبدأ القيد المزدوج أي تساوي الدائنية والمديونية في جميع الحالات بالرغم من بعض الصعوبات مثل مشكلة التفريق بين المقيمين وغير المقيمين وأسس حساب القيم الدولية ومشكلة التوقيت.
- ❖ يسجل ميزان المدفوعات التدفقات والتغيرات التي تمت بالفعل، كما يسجل تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال التي أضيفت بالفعل أو خرجت بالفعل ولكنه لا يظهر إجمالي استثمار الدولة في الخارج أو ديونها مع الخارج.
- ❖ من خلال ميزان المدفوعات يمكن تتبع التغيرات في مركز الدولة بالنسبة للتجارة العالمية حيث نستطيع مقارنة سلسلة موازين مدفوعاتها عبر سنوات متتالية وتلعب المعلومات دورا مهما في تحديد السياسات الخارجية التجارية بالنسبة للاقتصاد الوطني، كما يمكن من خلال المعطيات المتعلقة بالتغيرات النسبية للصادرات والواردات وهي من مكونات الاقتصاد الوطني والمعطيات المتعلقة بالتغيرات في المدفوعات والمتحصلات من العملات الأجنبية يمكن وضع السياسات المالية والنقدية الملائمة للدخل والتوظيف والواجب إتباعها، كما أن عدم توازن ميزان المدفوعات واختلاله المستمر يعتبر مؤشرا لاتخاذ أدوات ووسائل تصحيحية لإعادة توازنه.

خامسا: مكونات ميزان المدفوعات

يتقسم ميزان المدفوعات إلى قسمين أساسين عموديا وأفقيا:

عموديا:[1] وينقسم بدوره إلى قسمين هما:

– **الجانب الدائن:** وتسجل فيه كل عملية يترتب عنها دخول العملة الأجنبية، أي أن الصادرات وكل ما من شأنه خلق حقوق للدولة قبل المستوردين الأجانب أو دخول لرأس المال يقيد في الجانب الدائن.

[1] الفار محمد إبراهيم، **مرجع سبق ذكر**، ص 84.

-الجانب المدين: وتسجل فيه كل عملية يترتب عنها عملية دفع أو التزام بالدفع للدول الأخرى ، أي أن الواردات وكل ما من شأنه خروج العملة الأجنبية من الدولة إلى الدول الأخرى يقيد في الجانب المدين.

أفقيا:[1] أما أفقيا فهناك العديد من التقسيمات إلا أن الأكثر اتفاقا هو الذي يقسم ميزان المدفوعات إلى ثلاث أقسام كالآتي:

1-حساب العمليات الجارية Current Account : ويسمى حساب العمليات الجارية بحساب الدخل، وذلك لأنه يشمل كافة المعاملات الدولية التي من شأنها التأثير على حجم الدخل القومي بالزيادة أو النقصان، ويعتبر حساب العمليات الجارية أهم بنود ميزان المدفوعات لأنه يسجل حركة السلع والخدمات الصادرات) و (الواردات التي تمثل أهم العلاقات الاقتصادية الخارجية لأي دولة.

وينقسم هذا الحساب إلى حسابين فرعين هما الحساب التجاري وحساب التحويلات:

1-1-الحساب التجاري: يتضمن الحساب التجاري كافة العمليات التجارية الدولية التي تتم بمقابل، بمعنى وجود عائد سواء سلع أو خدمات أو نقود مقابل هذه العمليات، وهو بدوره يتضمن حسابين آخرين حساب التجارة المنظورة وحساب التجارة غير المنظورة.

أ-الميزان التجاري السلعي The Trade Balance: يطلق عليه أيضا تسمية "**ميزان التجارة المنظورة**" وهو بدوره يضم كافة السلع التي تتخذ شكلا ماديا ملموسا [2]، ويتم تقييم الصادرات بالقيمة "فوب" **FOB** أي قيمة السلعة حتى شحنها، وتقييم الواردات بالقيمة "سيف" **CIF** أي قيمة السلعة في ميناء الوصول، أما بخصوص طريقة التسجيل، فالصادرات تقيد في الجانب الدائن ذلك لأنها تؤدي إلى زيادة المدفوعات الأجنبية، أمّا الواردات فتُقيد في الجانب المدين لأنها تؤدي إلى زيادة مدفوعات الدولة إلى الخارج.[3]

ب -الميزان التجاري الخدمي Balance :Services[4] يطلق عليه أيضا تسمية "**ميزان التجارة غير المنظورة**" ويضم العوائد المحصلة أو المدفوعة من الخدمات مثل عوائد: الاستثمار ، خدمات النقل، التأمين، التعليم والسفر إلى الخارج.

---

[1] محمد شهاب مجدي، سوري عدلي ناشد،"**أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**"، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، 2006، ص96.

[2] خالد أحمد فرحان المشهداني وآخرون،"**التمويل الدولي**"، عمان، دار الأيام للنشر والتوزيع، 2015، ص 40.

[3] بسام الحجار، "**العلاقات الاقتصادية الدولية**"، بيروت، الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2003، ص 56.

[4] عبد القادر السيد متولي، "**الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسات**"، عمان، دار الفكر للنشر والتوزيع، 2011، ص 124.

1-2-التحويلات الجارية: Current Transfers :[1] تمثل في التسويات المالية المترافقة مع التغير في ملكية الموارد الحقيقية أو الفقرات أو البنود المالية ، حيث أن أي تحويل بين الدول التي تأخذ اتجاها واحدا مثل الهبات والمنح والهدايا و المساعدات المالية الدولية والتبرعات التي تتلقاها أو تقدمها الحكومة لحكومات الدول الأخرى يطلق عليها اصطلاحا اسم التحويلات الجارية ، وهي مجمل التحويلات التي تعطى دون مقابل و لا ترد سواء كانت رسمية أو خاصة.

يبين الجدول التالي مثالا توضيحيا عن المعاملات الاقتصادية الدولية التي تتم ضمن الحساب الجاري:

الجدول (02): مثال توضيحي عن معاملات الحساب الجاري

معاملات الحساب الجاري	حالة التدفق النقدي للدولة المعنية	القيد في حساب ميزان المدفوعات للدولة المعنية
1-شراء إحدى الشركات أجهزة منزلية منتجة في دولة أخرى ليتم بيعها في مخازن التجزئة في البلد المعني	تدفق نقدي خارج من الدولة المعنية	مدين (Debit)
2-شراء أفراد من الدولة المعنية لأقراص مدمجة(CD) عبر الانترنت من إحدى الشركات	تدفق نقدي خارج من الدولة المعنية	مدين (Debit)
3-قيام إحدى الحكومات الأجنبية بدفع أتعاب إحدى الشركات الاستشارية المحلية عن الاستشارات المقدمة	تدفق نقدي داخل إلى الدولة المعنية	دائن(Credit)
4-شراء أجهزة حاسوب من قبل إحدى الشركات المحلية من دولة أجنبية	تدفق نقدي خارج من الدولة المعنية	مدين (Debit)
5-شراء أحد مخازن الكتب التابع لإحدى الجامعات في إحدى الدول الأجنبية كتب مرجعية من دور النشر المحلية	تدفق نقدي داخل إلى الدولة المعنية	دائن(Credit)
6-شراء أحد السياح المحليين مجوهرات من إحدى الدول الأجنبية لدى زيارته إليها	تدفق نقدي خارج من الدولة المعنية	مدين (Debit)
7-استلام احد المستثمرين المحليين مقسوم أرباح عن استثماراته في أسهم إحدى الشركات الأجنبية	تدفق نقدي خارج من الدولة المعنية	دائن(Credit)
8-دفع الخزينة المركزية في الدولة المعنية الفوائد المستحقة لإحدى الشركات الأجنبية عن استثماراتها في أذونات الخزينة قبل سنة من الآن	تدفق نقدي خارج من الدولة المعنية	مدين (Debit)
9-دفع إحدى الشركات الأجنبية الفوائد المستحقة عليها جراء اقتراضها من أحد المصارف المحلية	تدفق نقدي داخل إلى الدولة المعنية	دائن(Credit)

المصدر: عدنان تايه النعيمي، **إدارة العملات الأجنبية**، مرجع سبق ذكره، ص 62.

[1] عدنان تايه النعيمي، **إدارة العملات الأجنبية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2012، ص 62.

2-حساب رأس المال(حساب المعاملات الرأسمالية):Capital: Account:[1] يبين هذا الحساب تدفق القروض والاستثمارات في الأجل الطويل والأجل القصير، وتشير حركات رأس المال الدولية طويلة الأجل إلى المعاملات المستحقة السداد لسنة واحدة أو أكثر، وتتضمن الاستثمارات المباشرة (مثل بناء مصنع أجنبي)، استثمارات محفظة الأوراق المالية (مثل شراء أسهم وسندات أجنبية) والقروض الدولية لسنة واحدة، أي أنّه يضم جميع المعاملات الدولية التي ينشأ عنها التزامات ديون أو ملكيّة، وعادة لهذا الحساب شكلين هما:[2]

2-1- حساب رأس المال طويل الأجل: يتمثل في الديون أو الحقوق بين الدّولة والدول الأخرى والتي تستحق بعد فترة زمنيّة مُعيّنة أطول من سنة، ويشمل هذا الحساب الأشكال أو المكونات التالية:[3]

2-1-1-الاستثمار المباشر :يتمثل هذا الاستثمار عادة بالفروع التي تقيمها المشروعات في الدول الأخرى و تكون تابعة لها و خاضعة لسيطرتها ويقاس حجم هذا الاستثمار بصافي رأس المال في خارج الدولة و في داخلها لتولي وممارسة السيطرة والرقابة على الأصول ، و يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر وفق الدليل الذي يصدره صندوق النقد الدولي على أنه الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم (شركة أو مؤسسة أو مصرف) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر.

2-1-2-استثمار المحفظة:

يمثل هذا النوع من الاستثمارات رصيد رأس المال الذي يتدفق من الدولة المعنية و إليها ، و لكن لا تصل نسبتها إلى 10% من ملكية الاستثمار المباشر ، و بالتالي فإن أي عملية شراء أو بيع للأوراق المالية من أسهم أو سندات وفق هذا الشكل يعد على أنه استثمار محفظة (تدفق رأسمالي داخل أو خارج) .

كذلك فإن شراء أو بيع الأوراق المالية المقترضة (كأذونات الخزينة المركزية) عبر الحدود يصنف على أنه استثمار محفظة كونه لا يعطي المشتري الحق في التملك أو الرقابة .

2-1-3- الاستثمار في الأصول / الخصوم الأخرى:

يتشكل هذا النوع الأخير من توليفة من الإئتمانات التجارية قصيرة وطويلة الأجل، القروض العابرة للحدود من مختلف المؤسسات الدولية، نصيب الدول في المنظمات المالية الدولية، ملكية العلامات التجارية وبراءات الاختراع، الودائع النقدية و المصرفية إضافة إلى الحسابات الدائنة و المدينة الأخرى ذات الصلة المباشرة بالتجارة البينية.

---

[1] دومينك سالفاتور،"**الاقتصاد الدولي**"، بن عكنون، الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية، 1993، ص 124.

[2] توفيق عبد الرحيم يوسف، "**الإدارة المالية والتعامل بالعملات الأجنبية**"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص ص 24- 26.

[3] عدنان تايه النعيمي، **مرجع سبق ذكره** ، ص 62.

2-2-حساب رأس المال قصير الأجل : [1]

يتضمّن هذا الحساب حركة رؤوس الأموال بين الدول، والتي تهدف إلى الاستثمار لأجل قصير يقل عن السنة، وفيما يخص كيفية القيد فيتم التمييز بين حالتين هما:[2]

- الحالة 1: عند استثمار المقيمون لأموالهم في الخارج على شكل إيداعات في المصارف الأجنبية أو شراء وبيع أوراق مالية فتُسجّل هذه العمليّة في الجانب المدين، وذلك لأنه سيحدث تدفق لرؤوس الأموال الوطنية قصيرة الأجل نحو الخارج مُؤدّية بذلك إلى زيادة حقوق المقيمين على الأجانب.

- الحالة 2: عند قيام الأجانب باستثمارات مشابهة داخل الاقتصاد الوطني، تُقيّد هذه العملية في الجانب الدائن وذلك بسبب تدفق رؤوس الأموال نحو الخارج مُحققة بذلك حقا للأجانب على المقيمين.

3- حساب عملية التسوية:[3]

يضم هذا الحساب مايلي:

1-صافي السهو والخطأ:

في التقديم السابق لمكونات ميزان المدفوعات بين أنه لكل مبلغ دائن مقابل مساوي له في الجانب المدين وبالعكس، لكن قد نجد في نهاية سنة الميزان أن الجانبين غير متساويين في القيمة، والسبب يعود إلى أنه من الناحية العملية يصعب الحصول على معلومات دقيقة ومكتملة عن كل العناصر التي يتم تسجيلها في الميزان دائنة أو مدينة، لأن هذه الأخيرة يتم إحصائها وجمعها من مصادر مختلفة، ويتم تدارك هذا الفارق بين الدائن والمدين من أجل تحقيق التوازن المحاسبي للميزان بواسطة بند يطلق عليه صافي السهو والخطأ، الذي يوضع بإشارة الجانب الأقل قيمة.

ومنه يمكن القول أن هذا البند هو تعويض لخطأ نتج عن المغالاة أو التقليل في تقدير العناصر المسجلة، السهو في تسجيل عملية جرت في تلك السنة أو عدم دخول معاملة كلية في الميزان مثلا في دقة المعلومات التي استعملت في إعداد هذا الميزان، بحيث كلما كان صافي السهو والخطأ كبير، أنبأ عن عيوب أو التعامل مع معطيات الميزان بحذر.

---

[1] توفيق عبد الرحيم يوسف، ، **مرجع سبق ذكره**، ص 50.

[2] خالد أحمد فرحان المشهداني وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 49.

[3] حنان لعروق،"**سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي-دراسة حالة الجزائر**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004-2005، ص ص 13-17.

2- حساب صافي الاحتياطات الرسمية :

ويطلق عليه بالميزان الكلي، هو القسم الأخير من ميزان المدفوعات ويعبر عن صافي التغيرات التي تحدث في الاحتياطات الدولية خلال فترة الميزان وهو يمثل الطريقة التي يتم بها تسوية الاختلال في الميزان الناتج عن الرصيد الدائن والمدين لبنود الميزان مجتمعة، أي حساب المعاملات الرأسمالية وحساب المعاملات الجارية، لأن ضرورة توازن الميزان لا تحتم توازن كل حساب فيه على حدى، فقد يكون حساب المعاملات الرأسمالية، وبتعبير آخر يمثل هذا الحساب العمليات التعويضية للاختلال الموجودة بين الجانب الدائن والمدين للميزان، ومن خلاله يمكن معرفة قدرة أو احتياج التمويل للميزان الكلي باستخدام أو حيازة هذه الأصول الاحتياطية أو أية بنود مالية ذات صلة.

أ-الذهب: على اعتبار أن الذهب أهم وسائل الدفع الدولية، بالإضافة لأثره على الحالة النقدية للبلاد، ودوره في تسوية ميزان المدفوعات، فإن المعاملات الدولية التي تنصب حوله تكتسي أهمية بالغة، ويتمثل الذهب النقدي في الذهب الموجود لدى السلطات النقدية أي البنوك المركزية، وقبل التطرق إلى كيفية تقييم حركات الذهب النقدي، لا بد أن نشير إلى الفرق الموجود بينه وبين الذهب في شكل سلعة (حلي، مصوغات، سبائك)، أي الذهب غير النقدي، أو الذهب الذي يملكه الأفراد، المؤسسات أو الحكومات المنتجة له، مثلا كجنوب إفريقيا حيث يعامل في ميزان المدفوعات كأي سلعة أخرى في حالة التصدير والاستيراد، ويكون الغرض منه المتاجرة لا غير.

تقييد الذهب النقدي لا يختلف تقييده عن بقية العناصر التي يتشكل منها الميزان، فيسجل خروج الذهب في الجانب الدائن على أساس أنها عملية تصدير، رغم أنه يترتب عن هذه العملية نقص في حيازة السلطات النقدية له أي نقص في الأرصدة الذهبية، لكن في المقابل يترتب عن مقبوضات إلى البلد، في حين سجل دخول الذهب في الجانب المدين على أساس أنها عملية استيراد، يترتب عنها مدفوعات نحو الخارج وزيادة في الأرصدة الذهبية لدى السلطات النقدية.

لكن الشيء الوحيد الذي يخرج فيه هذا البند عن قاعدة التقييد في ميزان المدفوعات أنه لا يقتصر على تقييد المعاملات الخارجية على الذهب فقط، وإنما يضم أيضا عمليات البيع والشراء فيما بين المقيمين، أي السلطات النقدية من جهة، والقطاع الخاص من جهة أخرى، بمعنى آخر تحول الذهب غير نقدي في حيازة الأفراد والمشروعات، ولا بد أن تظهر العمليتان في ميزان المدفوعات لما لهما من أثر على الأرصدة الذهبية وبالتالي الاحتياطات الرسمية.

ب- الودائع والأرصدة من العملات الأجنبية: تتمثل في رصيد الدولة من العملات الأجنبية والودائع الجارية التي تمتلكها السلطات النقدية والبنوك التجارية الواقعة تحت رقابتها وذلك في البنوك التجارية الأجنبية والبنوك التابعة لها لدى البنوك التجارية الوطنية.

ج- الأصول القصيرة الأجل: تتمثل في:

-أصول أجنبية قصيرة الأجل لدى السلطات النقدية وتتمثل هذه الأصول في أذونات الخزينة والأوراق التجارية الأجنبية، وتكون للسلطات حرية التصرف بها بالبيع عند الضرورة.

-الأصول الوطنية قصيرة الأجل التي تحتفظ بها السلطات الأجنبية والبنوك التجارية، وتعتبر التزاما على الحكومة والمقيمين لعكس الأصول الأجنبية التي تمثل التزاما على الحكومة الأجنبية ومواطنيها اتجاه الدولة.

يتم تقييد العنصرين (الودائع والأرصدة والأصول قصيرة الأجل) بنفس الطريقة، حيث تسجل الأصول السائلة للسلطات النقدية، أي الودائع في البنوك الأجنبية، أو العملات القابلة للتحويل، والتخفيض في أذونات الخزانة الأجنبية في الجانب الدائن، على أساس أنها صادرات، يترتب عنها نقص في الأصول، في حين أن زيادة الأصول عند التخفيض من الودائع أو الزيادة من الأذونات الأجنبية، فهو يعتبر عملية استيراد تترتب عنها مدفوعات للخارج يتم تقييدها في الجانب الدائن للميزان.

أما بالنسبة لالتزامات الدولة اتجاه الأجانب، فكلما كانت هناك زيادة في حيازة الأجانب للأصول الوطنية قصيرة الأجل، أو زيادة ودائعهم في البنوك الوطنية، كلما أدى إلى تدفقات نقدية للداخل في شكل صادرات ويتم تقييدها في الجانب الدائن، في حين نقص حيازة الأجانب للأصول قصيرة الأجل أو نقصان ودائعهم لدى البنوك الوطنية يؤدي إلى تدفقات نقدية من الداخل نحو الخارج أي عملية استيراد يتم تقييدها في الجانب المدين.

د- موارد السلطات النقدية لدى صندوق النقد الدولي: وتتمثل في أرصدة الدولة من حقوق السحب الخاصة (DTS) والاحتياطات من الذهب لدى الصندوق التي يتم إبداعها كنصيب الدولة في عضوية الصندوق أو الحصول على قروض قصيرة من الصندوق تلقائيا بدون مسائلة منه ، وتقيد كل ما تحصل عليه الدولة في الجانب الدائن، في حين كل تسديد تقوم به للصندوق يتم تسجيله في الجانب المدين. بالإضافة إلى الاحتياطات السابقة، يمكن للدولة اللجوء إلى الحكومات والهيئات الأجنبية من أجل الحصول على قرض لإعادة التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات.

الشكل رقم(01): مكونات ميزان المدفوعات عموديا

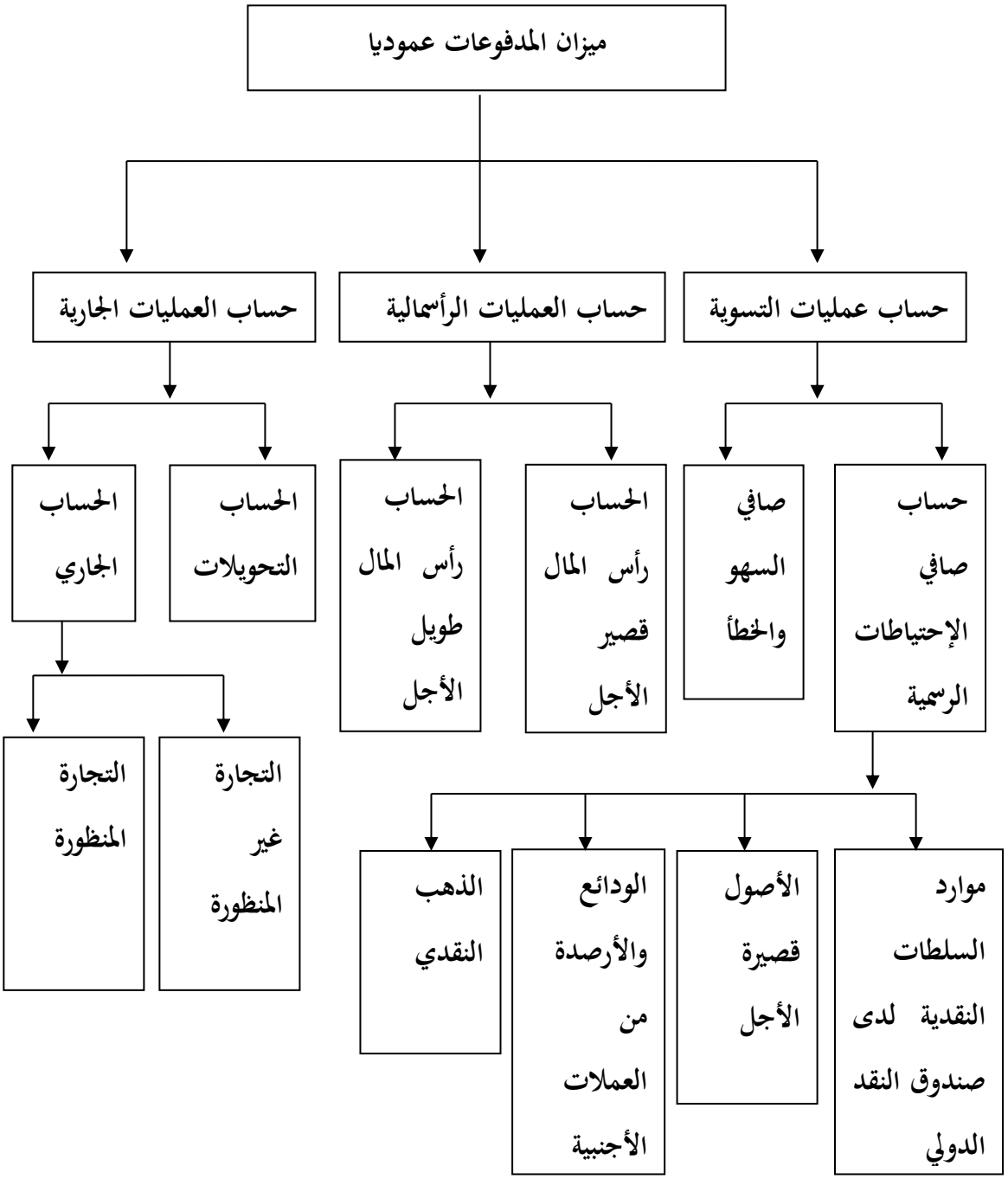

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على ما سبق ذكره في مكونات ميزان المدفوعات عموديا.

الجدول رقم(03):حسابات ميزان المدفوعات حسب صندوق النقد الدولي

البيان	مدين	دائن
–حساب العمليات الجارية		
السلع والخدمات		
السلع		
سلع عادية		
سلع مستوردة أو مصدرة للتنقل		
الخدمات		
النقل		
النقل البحري		
الأسفار		
أسفار المواطنين		
خدمات الاتصال		
الدخل		
تعويضات الأجراء		
دخل الاستثمارات		
التحويلات الجارية		
الإدارات العامة، قطاعات أخرى		
–حساب رأس المال والعمليات المالية		
رأس المال		
التحويلات الرأسمالية		
الإدارات العامة		
قطاعات أخرى		
الاستلام والتنازل عن الموجودات غير المالية وغير الإنتاجية		
العمليات المالية		
الاستثمار المباشر		
الاستثمار في القيم المنقولة		
حساب السهو والخطأ وبنود الموازنة الأخرى		

Source : FMIMannel de la balance de paiement

سادسا: كيفية التسجيل في ميزان المدفوعات[1]

إن تسجيل العمليات في ميزان المدفوعات يكون طبقا لطريقة القيد المزدوج، تسجل مرتين في الجانب الدائن والجانب المدين.

بالنسبة للجانب المدين: يأخذ الإشارة السالبة(-)، ويشمل:

- الاستيرادات من السلع والخدمات.
- الهدايا والمنح والمساعدات المقدمة للأجانب (التحويلات من طرف واحد).
- رؤوس الأموال الطويلة والقصيرة الأجل المتجهة نحو الخارج.

فهذا الجانب يأخذ اما زيادة الأصول الوطنية في الخارج او تقليل الأصول الأجنبية في الداخل.

اما الجانب المدين يأخذ إشارة موجبة (+) ويشمل:

- الصادرات من السلع والخدمات.
- الهدايا والمنح والمساعدات المقدمة من الخارج (التحويلات من طرف واحد).
- رؤوس الأموال القادمة من الخارج.

سابعا: المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات[2]

يمكن معرفة الوضعية الاقتصادية لبلد ما عن طريق المؤشرات الاقتصادية المستخرجة من ميزان المدفوعات، وفيما يلي عرض لأهم هذه المؤشرات الاقتصادية:

1- **علاقة الميزان التجاري بالاقتصاد الكلي:**

يمكن حوصلة هذه العلاقة انطلاقا من المساواة بين كل من الموارد والاستخدامات، وذلك على النحو الأتي:

$$Y=C+I+(X-M) \ldots..1$$

حيث أن:

Y: الناتج من السلع مقيما بالناتج الداخلي الخام (PIB) بسعر السوق وفي فترة معينة

C: الاستهلاك الداخلي الخاص والعمومي.

[1] جميل محد خالد، **مرجع سبق ذكره** ، ص 164.

[2] خالد أحميمة، "**أزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي**"، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005-2011، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013/2012، ص ص 79-81.

I: الاستثمار الداخلي الخاص والعمومي.

M: الواردات من السلع

X: الصادرات من السلع.

ومن العلاقة 1 يمكن استنتاج ما يلي :

$$Y-(C+I)=X-M \ldots..2$$

حيث أن:

C+I: يمثل الاستخدامات الداخلية ويرمز لها بالرمز **EL**.

ومنه تصبح المعادلة بالشكل الموالي:

$$Y-EL=X-M \ldots.3$$

حيث أن:

Y-EL: يمثل الفائض أو العجز في الناتج الداخلي.

ففي حالة تحقيق الدّولة فائضا في الناتج الداخلي **Y-EL>0** فيعني ذلك تغطية الاستخدامات الداخلية بواسطة الناتج الداخلي الخام، في حين يتم توجيه الباقي من الفائض إلى التصدير، وهو ما يفسر الرصيد الموجب للميزان التجاري $X-M>0$.

أما إذا كان هناك عجز في تغطية الاستخدامات الداخلية $Y-EL<0$ فالبلد يلجأ إلى الاستيراد مما يفسر الرصيد السلبي للميزان التجاري في هذه الحالة $X-M<0$.

2– معدل التغطيةTC :

وهو عبارة عن نسبة الصادرات **X** إلى الواردات M من السلع، ويمكن توضيح ذلك من خلال العلاقة التالية:

$$TC= (X/M)\ 100 \ldots.4$$

هذا المعدّل يبين مدى قدرة الإيرادات المتأتية من الصادرات على تغطية المدفوعات الناتجة عن الواردات، فإذا كان هذا المعدل أصغر من 100 فهذا يعني أن قيمة الصادرات لا تُغطّي قيمة الواردات، لذا يجب على الدّولة البحث عن موارد أخرى لتمويل وارداتها.

3–معدل التبعية TD:

وهو عبارة عن نسبة الواردات من السلع **M** إلى الناتج الدّاخلي الخام PIB في دولة ما ، وهو ما تبينه العلاقة الآتية:

$$TD= (M/PIB)\ 100 \ldots..\ 5$$

وكلما كانت قيمة هذا المعدل صغيرة فهذا يعني أنّ البلد ليست له تبعية كبيرة للخارج.

4 -معدّل القدرة على التصدير TE:

يعبر هذا المعدّل عن نسبة الصادرات من السلع **x** إلى الناتج الداخلي الخام **PIB**، وهذا ما توضحه العلاقة التالية:

$$TE= (X / PIB) 100 \ldots. 6$$

كلما كان هذا المعدّل كبير ذلّ ذلك على أنّ للبلد قُدرات كبيرة للاعتماد على قطاع التصدير.

5- معدل القدرة على سداد الواردات CRM:

يتحدد هذا المعدل بعدد الأيام، فكلما كان عددها أكبر فإن ذلك يعني أن البلد قادر على تسديد فاتورة وارداته في أقرب الآجال، ومن المستحسن ان لا يقل عدد الأيام عن تسعين يوما (3) أشهر)، وهو عبارة عن نسبة المخزون من احتياطي الصرف **RC** إلى الواردات من السلع **M**، ويتحدد وفقا للعلاقة التالية:

$$CRM= (RC/M) 360 \text{ jours} \ldots.7$$

6-العلاقة بين العجز في ميزان العمليات الجارية والناتج الداخلي الخام:

يمكن قياس العلاقة بين رصيد العمليات الجارية والنّاتج الدّاخلي الخام من خلال العلاقة التالية :

$$BOC/PIB \ldots\ldots..8$$

حيث أن:

BOC: يمثلُ رصيد ميزان العمليات الجارية.

وعموما إذا كان هذا المعدّل يُعادل 5% فهو يُعتبر عاديا حسب آراء الخبراء، وإذا تجاوز هذه النسبة فإنّ وضعيّة البلد تُصبح محرجة نوعا ما ، حيث أن احتياجات التمويل في هذا البلد تستدعي الاستدانة.

بالإضافة إلى المؤشرات السابقة يمكننا إستخراج بعض المؤشرات الأخرى نقدمها فيما يلي:

– نسبة الاحتياطي الأجنبي إلى الديون:

وتعبر هذه النسبة عن مدى قدرة الاقتصاد الوطني عن مواجهة أعباء المديونية في الأوقات الحرجة، لذا فإن ارتفاع هذه النسبة يدل على وفرة في السيولة الخارجية، لأن الاحتياطي هو بمثابة هامش أمان تلجأ إليه السلطات للحفاظ على استقرار أسعار الصرف، ويستخدم لمواجهة الاختلالات الظرفية إلا أن الارتفاع المفرط لها هو مؤشر على تجميد الأموال وبالتالي تضييع فرص استثمارها.

– نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات:

باعتبار أن الصادرات هي المصدر الرئيسي لتسديد الديون على المدى الطويل والمتوسط لذا فإن بقدر ما تكون نسبة خدمة الدين مرتفعة بقدر ما يواجه الاقتصاد خطر التوقف عن التسديد ولهذا تحرص الدول على ان لا تتجاوز هذه النسبة 50%، أي يجب أن تكون قيمة الصادرات مرتفعة لكي يستمر الاقتصاد في السداد.

ثامنا: العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات[1]

1– التضخم: يؤدي بدوره لارتفاع الاسعار المحلية، التي تصبح اعلى نسبيا مقارنة بالأسعار العالمية، ما يجعل الصادرات تنخفض وتزداد الواردات في نفس الوقت، نظرا لكون ان اسعار السلع الاجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع اسعار السلع المنتجة محليا، وبالتالي زيادة الصادرات على الواردات الاجنبية، وانخفاض الطلب على الصادرات المحلية.

2–الاختلاف في سعر الفائدة: يبدي التغير في سعر الفائدة، اثرا على حركة رؤوس الأموال ويؤدي ارتفاع اسعار الفائدة في الداخل، الى تدفق رؤوس الأموال الى البلد، بهدف استثمارها في امتلاك سندات ذات عائد مرتفع، وعلى العكس من ذلك يردي انخفاض سعر الفائدة لخروج رؤوس الأموال من الدولة، ويعود السبب في ذلك ان المراكز المالية العالمية الاخرى، تصبح اكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، حيث ينتقل راس المال الى المراكز المالية التي يرفع فيها سعر الفائدة العام، للاستفادة للفرق بين السعرين.

3– معدل نمو الناتج المحلي: يمثل الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية، أو هو القيمة الاجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها بلد ما خلال فترة زمنية محددة بالسنة، أي أنه هو الدخل المكتسب، الذي يتحصل عليه البلد خلال السنة بغض النظر عن عناصر الانتاج التي ساهمت في انتاجه في الداخل، سواء كانت وطنية أو اجنبية لا نميز بينها، وزيادة الدخل في الدولة يؤدي لزيادة الطلب على الواردات، والعكس) الانخفاض يؤدي لتراجع الطلب على الواردات).

4–سعر الصرف والعرض والطلب على العملة: لميزان المدفوعات، علاقة وثيقة بالعرض والطلب على العملة وبين سعر صرفها، حيث ان زيادة كمية المعروض النقدي للعملة على الكمية المطلوبة منها، تؤدي لانخفاض سعرها بمعني انخفاض قيمتها مقارنة مع العملات الأخرى، مما يترتب عليه حدوث تخفيض الكمية المعروضة من العملة وزيادة الطلب عليها، خاصة وأن تخفيض قيمة العملة الوطنية، يؤدي الى زيادة الصادرات زيادة الطلب على العملة لانخفاض سعرها)، ونقص في حجم الواردات (نقص في عرض العملة المحلية).

[1] سمية حاجي، مفتاح صالح،"**السياسة النقدية ومعالجة خلل ميزان المدفوعات (1990–2014)**"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ، العدد 9، المجلد الأول، الجزائر، 2017، ص ص 66،67.

لكن ليس من الضروري وجود علاقة بين العجز في ميزان المعاملات الجارية، وهبوط قيمة العملة (سعر الصرف، حيث ان هناك امكانية زيادة الطلب والعرض على العملة الوطنية، بأسباب لا تتعلق بتجارة السلع والخدمات فتحركات راس المال قد تكون مصدرا لعرض العملة الوطنية، وطلبها في سوق العملات الدولية ففي حالة رغبة الاجانب في الاستثمار خارج الاقتصاد الوطني، يلجأ المواطنون الى الحصول على العملات الاجنبية.

المطلب الثاني: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

تعمل السلطات المسؤولة عن إعداد ميزان المدفوعات على التقيد بالضوابط والمبادئ التي تتم بها عملية التسجيل حتى تتحصل على نتائج حقيقية ودقيقة, ومع أن ميزان المدفوعات يسجل بمبدأ القيد المزدوج إلا انه غالبا مختل ونادرا ما يتوازن, فمعنى الاختلال والتوازن والأنواع وأسبابهما سنعرفها من خلال عرض هذا المطلب.

أولا: التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات:

1-1- تعريف توازن ميزان المدفوعات:[1]

يعرف توازن ميزان المدفوعات على أنه الحالة تكون فيها المديونية مساوية للدائنية في المدفوعات المختلفة.

يتطلب الميزان تسوية تتمثل في تعديل وضعية معرفة أسباب وأنواع الاختلال الموجودة فيه، وكيفية معالجتها، وقبل ذلك لابد من فهم المعنى الحقيقي للتوازن، فنجد مفهومين مختلفين هما التوازن المحاسبي والتوازن الاقتصادي كمايلي:

- **التوازن المحاسبي**: وهو عبارة تساوي مجموع الحسابات الدائنة مع مجموع الحسابات المدنية، ونظرا للمشاكل المصادفة في جميع المعلومات الاحصائية من طرف المصالح الخاصة بإعداد ميزان مدفوعات قد لا تتطابق قيم المتحصلات مع قيم المدفوعات نتيجة لعدم دقة الاحصائيات لذلك يضاف بند اصطناعي متعارف عليه ببند " السهو والخطأ " تسجل فيه الفجوة الناتجة عن عدم تساوي مجموع الجانب الدائن مع الجانب المدين ليتحقق بذلك التوازن الحسابي للميزان.

ومن أجل التوضيح أكثر لآلية التوازن الحسابي لميزان المدفوعات سوف نقدم مثال ملخص في الجدول الموالي:

[1] محمد العربي ساكر،"**محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق**"، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص 103.

الجدول رقم(04): التوازن الحسابي لميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات	وحدات العملة النقدية	
	دائن	مدين
أولا: الحساب الجاري		
1-ميزان تجاري		
أ- تصدير سلع	700	
ب- استيراد سلع		1100
2-ميزان الخدمات		
أ- خدمات المصدرة	400	
ب- الخدمات المستوردة		200
3-حساب التحويلات		
أ- مستلمات	600	
ب- مدفوعات		300
ثانيا: حساب رأس المال		
1-رؤوس أموال طويلة الأجل		
-قروض ممنوحة من الخارج	300	
-استثمار مباشر وافد	800	
قروض ممنوحة إلى الخارج		100
استثمار مباشر في الخارج		95
2-رؤوس أموال قصيرة الأجل	800	900
-حركة الودائع والأصول السائلة		
الإحتياطات الرسمية	1000	2000
السهو والخطأ	95	
المجموع	4695	4695

المصدر: من اعداد الطالبتان

ومن خلال الجدول يمكن أن نستخلص أن التوازن الحسابي لميزان المدفوعات لا يتضمن معنى التوازن الاقتصادي، ففي الوقت الذي تحدث فيه التسوية الحسابية في الميزان من خلال حركة مختلف الحسابات فإن تصحيح الإختلال الاقتصادي في ميزان المدفوعات يتطلب تظافر لعوامل اقتصادية، ترتبط بسير الأداء الاقتصادي للبلد ، وتحريكها باتجاه تصحيح الاختلال.

- **التوازن الاقتصادي:**[1]

وهي الحالة التي تتساوى فيها إيرادات الدولة مع صادراتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الداخل مع المديونيات الناشئة عن وارداتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الخارج.

يستوجب التوازن الاقتصادي بميزان المدفوعات تساوي أصول و خصوم المعاملات المستقلة أو التلقائية و تعرف أيضا بالمعاملات فوق الخط ، وهى المعاملات التي تتم بغض النظر عن موقف ميزان المدفوعات ككل، ومن هذه المعاملات الصادرات والواردات سواء كانت منظورة أو غير منظورة أي المعاملات الجارية يضاف إليها المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل التي تتم بغرض الاستثمار طويل الأجل من أجل تحقيق الربح وأيضا المعاملات قصيرة الأجل التي تتم من أجل الاستفادة من فرص الاختلاف في أسعار الفائدة بين المراكز المالية الدولية أو بغرض المضاربة ، أما باقي العمليات فتسمى ببنود التسوية أو عمليات مشتقة الهدف منها توازن الجانب الدائن مع الجانب المدين لميزان المدفوعات.[2]

1-2- أنواع عمليات التوازن[3]

ويمكن التمييز بين هذه الحسابات من خلال الهدف من اجراءها وهي إما تلقائية أو مستقلة، وإما عمليات تعويضية أو موازنة كالآتي:

- **العمليات التلقائية أو المستقلة** : وتعرف كذلك بالعمليات فوق الخط، وهي مجموع العمليات التي تتم لذاتها بغض النظر عن الوضع الاجمالي للميزان أو عن النتائج التي يترتب عنها نظرا لما تحققه من ربح ، ومثل هذه العمليات عمليات التصدير و استيراد السلع و الخدمات ، تلقى الاستثمارات الأجنبية أو القيام بها. أي المعاملات الجارية و الرأسمالية طويلة الأجل، بالإضافة لرؤوس الأموال قصيرة الأجل التي يقوم بها الخواص ويكون الغرض منها المضاربة، كلها تمثل العمليات التي تحدد التوازن بالمعنى الاقتصادي لميزان المدفوعات.
- **العمليات التعويضية أو الموازنة:** ويطلق عليها كذلك بالعمليات تحت الخط، لأن هذه المعاملات التي تتم لذاتها ولكن بشرط حدوث عمليات مستقلة، أي تجري بالنظر لحالة ميزان

---

[1] جودة عبد الخاق،"**الاقتصاد الدولي في المزايا النسبية في التبادل اللامتكافئ**"، دار النهظة العربية، مصر، 1992، ص 132.

[2] محمد العربي ساكر، **مرجع سبق ذكره**، ص 103.

[3] فاطمة الزهراء بن طالب،"**أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة قياسية لحالة الجزائر(1970-2010)**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، ص ص 46،47.

المدفوعات وسد أي ثغرة فيه، وبالتالي فهي تتحقق من أجل تعويض أو تسوية ما يتمخض أو ينتج عن العمليات التلقائية أو المستقلة، وذلك لتحقيق التوازن المحاسبي وليس الاقتصادي، وتتمثل هذه المعاملات في حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل على هيئة قروض، التغير في الأرصدة من العملات الأجنبية وحركة الاستيراد والتصدير للذهب النقدي.

ثانيا: اختلال ميزان المدفوعات:

2-1-مفهوم الاختلال:[1]

الاختلال في ميزان المدفوعات يعني زيادة الجانب الدائن عن الجانب المدين في ميزان، وعندما نتكلم عن الاختلال فإننا نقصد حالة اللاتوازن بين مدفوعات ومقبوضات الخارجية لقاء المعاملات المستقلة في الميزان ولديه صورتان : الصورة الأولى عجز ميزان المدفوعات الذي يعرف بأنه زيادة الجانب المدين على الجانب الدائن في بنود المعاملات التلقائية أو إنه زيادة الدائنية على المديونية في بنود عمليات التسوية، أما الصورة الثانية فائض ميزان المدفوعات الذي يشير إلى زيادة الدائنية على المديونية في بنود المعاملات التلقائية أو زيادة المديونية على الدائنية في بنود معاملات التسوية وهناك عدة معايير أو مقاييس لقياس مقدار العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات.

2-2-أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات:[2]

تتمثل أهم الأسباب التي تؤدي إلى اختلال ميزان المدفوعات فيما يلي:

أ- **التغير في الدخل النقدي:** وهذا التغير في الدخل مستقلا في دولة أو أكثر ، وقد يكون تغيرا تضخميا يؤدي إلى زيادة الدخل أو تغيرا انكماشيا يؤدي إلى نقص الدخل، ومن الطبيعي أن لا نهتم التغير الانكماشي كونه يؤدي إلى نقص الواردات وبالتالي حدوث فائض في ميزان المدفوعات، أما التغير التضخمي يحدث عندما يزيد الطلب الكلي على السلع والخدمات وعند الأسعار الجارية على الإنتاج الكلي مضافا إليها قدر عادي من واردات رؤوس الأموال طويلة الأجل، وعادة ما يصاحب ذلك زيادة في عرض النقود، فزيادة النقود وبمعدل أسرع من معدل الإنتاج المحلي الحقيقي يؤدي إلى ظهور التضخم ومن ثم زيادة عجز ميزان المدفوعات، أو قد يحدث عن طريق الإنفاق من خلال استخدام النقود المكتنزة ، وعادة ما يصاحب ذلك ارتفاع

---

[1] حورية بن طرية،"**دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970-2014**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية ، تخصص مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016-2017، ص 7.

[2] قاسم ناهض القدرة،"**اختلال ميزان المدفوعات الفلسطيني أسبابه وطرق علاجه**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2013، ص ص 36-39.

في الأسعار مما يترتب على ذلك اختلاف في الأسعار النسبية، حيث أن أسعار السلع المختلفة لن ترتفع بنفس النسبة وتتوقف خطورة التضخم في ميزان المدفوعات على اعتماد الدولة على التجارة الخارجية، وتجدر الإشارة هنا إلى التفرقة بين تضخم الناتج عن زيادة الطلب الذي تتم معالجته عن طريق ضغط الطلب النقدي بهدف التأثير على الدخل القومي، وبين تضخم الناتج عن زيادة الأجور والذي يتم القضاء عليه من خلال سياسة الأسعار، وبصفة خاصة تقييد الأجور ومنعها من الارتفاع، فالتضخم الإنفاقي هو زيادة في الطلب على الإنتاج المتاح المحلي وبالتالي الزيادة في الواردات ونقص في الصادرات وعجز مستمر في ميزان المدفوعات، ويحدث بسبب وجود الحروب والإنفاق عليها، أو قد يحدث نتيجة محاولة الحكومة المحافظة على مستوى استهلاك وإستثمار عند مستوى أعلى من إمكانياتها، أو عند محاولة زيادة مستوى الاستثمار عند مستوى الادخار المحلي بعد إضافة رؤوس الأموال المتدفقة للداخل، وأخيرا يحدث التضخم الإنفاقي عندما يفشل البنك المركزي في أن يوقف رغبة المستهلك والمنتجين في زيادة الاقتراض.

ب- **الدورات الاقتصادية لميزان المدفوعات**: لنفترض أن العلم يمر بمرحلة من الوفاء أدت إلى حدوث زيادة في دخول جميع الدول فإن هذا الأمر سوف يؤدي إلى زيادة واردات كل الدول وأيضا زيادة في صادراتها، ويحدث العكس في حالة الكساد، وما نريد قوله أنه في الواقع لا يحدث هذا التطابق في الزمن، فالكساد يبدأ في دولة ثم بعد فترة ينتقل للدولة الأخرى، كما أن دول العالم ليست على درجة واحدة من الأهمية الاقتصادية، فعندما حدث الكساد في الولايات المتحدة الأمريكية وانخفاض دخلها للنصف أدى إلى هبوط في الواردات والاستثمارات الخارجية، مما أثر ذلك على الدول التي كانت تتعامل معها بعجز كبير في موازين مدفوعاتها.

ونستخلص مما سبق أن اختلال ميزان المدفوعات الناتجة عن حدوث الدورات الاقتصادية يتوقف إلى الميل للاستيراد في الدولة، فكلما كان الميل للاستيراد في الدولة منخفضا عن متوسط الميل للاستيراد للدولة الأخرى، فإن واردات هذه الدولة سوف تهبط بأقل من هبوط صادراتها في حالة الكساد، أما في حالة الرخاء فإن هذه الواردات سوف تزداد بنسبة أقل وأي كان الأمر فالقانون الذي يحكم هذه المسألة هو قانون النمو المتفاوت الساري المفعول بدرجات متفاوتة منذ مطلع القرن 20 في الرأسمالية العالمية.

ج-**التغيرات الهيكلية**: تعتبر التغيرات الهيكلية من الأسباب الرئيسية لاختلال ميزان المدفوعات ويمكننا التفرقة بين الإختلالات القصيرة ويحدث ذلك بالنسبة للسلع والخدمات والإختلالات

الهيكلية الطويلة وتلحق بعناصر الإنتاج ونكون بصدد اختلال هيكلي بالنسبة للسلع والخدمات إذا حدث تغير في ظروف العرض والطلب.

ج-1- التغير في ظروف العرض والطلب المحلي: يحدث التغير في ظروف العرض نتيجة استنزاف الموارد الطبيعية مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الصناعة، أو نتيجة لظهور اختراع جديد أو تحسين وسائل الإنتاج.

ج-2-اختلال هيكلي على مستوى عناصر الإنتاج: ونكون بصدد اختلال هيكلي على مستوى عناصر الإنتاج إذا كانت أسعار عناصر الإنتاج عن الوفرة النسبية لهذه العناصر في الدولة، فإذا حدث أن تخصصت الدولة في إنتاج سلعة تستخدم بها عناصر الإنتاج متوفرة بها نسبيا يعتبر ذلك إساءة في استخدام عناصر الإنتاج، وعليه وإن كان ميزان المدفوعات متوازن فإن ذلك سوف يظهر في الاقتصاد الداخلي على شكل بطالة لبعض عناصر الإنتاج وهو ما يعرف بالبطالة الهيكلية.

ج-3-معدل تدفق رؤوس الأموال : إن زيادة تدفق الأموال داخل دولة ما سوف يؤدي إلى زيادة صادرات السندات وبالتالي حدوث فائض في ميزان مدفوعاتها، بينما الدولة المستمرة أو المقرضة فإنها تحتاج إلى العمل على تحقيق التوازن في ميزان مدفوعاتها نتيجة للاختلال الذي ترتب على استيراد السندات.

ج-4- تقلبات سعر الصرف: إن أي تغير ناتج عن آلية السوق أو قرار حكومي في سعر الصرف، ينعكس فورا على وضعية ميزان المدفوعات، فأسعار الصادرات والواردات تتغير حسب قيمة العملة الوطنية، وبالتالي تتأثر كمية الصادرات والواردات وأيضا مدى تدفق رؤوس الأموال، فعند انخفاض سعر الصرف لبلد ما يزيد حجم صادراتها، ويقل الطلب المحلي على الواردات الأجنبية، فإذا كان سعر الصرف أعلى من المستوى الذي يتفق مع الأسعار السائدة في الداخل، أدى ذلك إلى ظهور عجز في ميزان المدفوعات، وإذا تم تحديد القيمة الخارجية لوحدة النقد الوطنية عند مستوى أقل مما يتفق مع مستويات الأسعار السائدة في الداخل في علاقاتها بالأثمان في الخارج أدى ذلك إلى ظهور فائض في ميزان المدفوعات.

ج-5- الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية: يتأثر ميزان المدفوعات بالصراعات السياسية والعسكرية في بلد ما، حيث تحتم عليها توجيه مواردها الاقتصادية والبشرية والمالية والإنتاجية، إلى الإنفاق غير المدني، مما يؤدي إلى هبوط الإنتاج والتصدير وزيادة الواردات

والديون الخارجية وهروب القوى العاملة الماهرة، وكذلك هروب رؤوس الأموال المعدة للاستثمار مما يؤدي إلى خلل كبير في ميزان المدفوعات.

2-3-أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات:[1]

تختلف أهمية الاختلال باختلاف طبيعته، فقد يكون الاختلال مؤقت يدوم لفترة قصيرة، أو قد يكون دائم يدوم لفترات طويلة.

أ- الاختلال المؤقت:

وهو يعكس ظروف غير عادية ولا يؤدي إلى تدهور حقيقي في مركز الدولة الاقتصادي ولا يتطلب هذا النوع من الاختلال أي إجراءات فمصيره للزوال، وعادة لا يستمر فهو ينتهي خلال فترة قصيرة لا تتجاوز العام، ويأخذ هذا النوع من الاختلال عدة أشكال.

أ-1- الاختلال العرضي:و هو اختلال ناشئ عن حدوث عارض اقتصادي أو سياسي، كالعجز الذي يحدث في المحاصيل الزراعية في بعض الأحيان، حيث تؤدي الفيضانات والأحوال الجوية السيئة إلى أضرار كبيرة في المحاصيل الزراعية، حيث أن عجز المحصول الرئيسي يؤدي إلى نقص كبير في الصادرات ، ويتميز هذا الاختلال بسرعة زواله.

أ-2- الاختلال الموسمي: وهو اختلال يحدث في موسم معين من السنة ، وقد يتكرر كل عام كالاختلال الناتج عن خروج مواطنين دولة ما للسياحة في الخارج .

أ-3- الاختلال الدوري:[2] هو الاختلال الذي يحدث في الدول الرأسمالية المتقدمة، والذي يرتبط بالتقلبات في النشاطات الاقتصادية التي تتعرض لها هذه الدول دورياً وبشكل مستمر، ولا شك أن حالة النشاط والازدهار التي تتضمنها الدورات الاقتصادية يحصل فيها توسع اقتصادي وزيادة إنتاج الدولة وبالتالي زيادة قدرتها على التصدير ومن ثم حصولها على ميزان مدفوعات ملائم، تتفوق فيه الصادرات على الواردات، في حين أنه في حالة الكساد والانكماش في نشاطاتها الاقتصادية تضعف فيها قدرتها على التصدير، ارتباطاً بانخفاض الإنتاج حالة الكساد، وهذا ما يؤدي إلى عجز ميزانها التجاري، ومن ثم ميزان مدفوعاتها؛ ووجود هذا الاختلال مرتبط بحالة الدورة الاقتصادية ويزول بزوالها.

---

[1] قاسم ناهض القدرة، **مرجع سبق ذكره**، ص 40.

[2] عزي خليفة،"**سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، ص 15.

أ-4- الاختلال الاتجاهي: هو الاختلال الذي يظهر في الميزان التجاري بصفة خاصة خلال انتقال الاقتصاد الوطني من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو، ذلك أنه في الفترات الأولى للتنمية تزداد الواردات زيادة كبيرة، في حين تنعدم القدرة على زيادة الصادرات بنفس الدرجة، وذلك بسبب الطلب المستمر على السلع الرأسمالية الوسيطة التي تحتاجها للنمو الاقتصادي، وهذا الاختلال يعالج عن طريق تحركات رؤوس الأموال الدولية طويلة الأجل.

أ-5- الاختلال النقدي: هذا النوع من الاختلال يحدث في كثير من الحالات عندما تنخفض القيمة الداخلية لعملة دولة ما، بسبب ارتفاع الأسعار فيها بالنسبة للأسعار في الدول الأخرى، ومع ذلك تصر هذه الدولة على الاحتفاظ بسعر صرف عملتها) أي قيمة عملتها بالنسبة للعملات الأجنبية) على ما هو عليه، وهو الأمر الذي يترتب عليه عاجلاً أو آجلاً ظهور اختلال في ميزان المدفوعات يطلق عليه « الاختلال النقدي »، وذلك لارتباطه بقيمة النقد الوطني والأسعار السائدة. ويعتبر التضخم المحلي مثالاً واضحاً لهذا النوع من الاختلال، فمن المعروف أن زيادة الدخول النقدية في دولة ما تولد طلباً متزايداً على الواردات. أضف إلى ذلك، أن ارتفاع مستوى الأسعار داخلياً يشجع على التحول إلى الواردات البديلة للإنتاج المحلي بسبب انخفاض أسعارها إذا ما قورنت بالمنتجات المحلية أيضاً، فإن الطلب الأجنبي على صادرات هذه الدولة، بسبب ارتفاع الأسعار فيها، قد يتحول إلى الدول المنافسة، وكل هذا شأنه أن يؤدي إلى عجز ميزان المدفوعات. وهذا العجز لا سبيل لعلاجه إلا بتخفيض القيمة الخارجية للعملة، أو إعادة الأسعار إلى ما كانت عليه عن طريق إتباع سياسة انكماشية مناسبة .

ب- الإختلال الهيكلي (الدائم):[1] يعود هذا النوع من الإختلال أساسا إلى عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، وإلى التغير في ظروف العرض والطلب مما يؤثر على الهيكل الإقتصادي للدولة وتوزيع الموارد الإقتصادية بين القطاعات المختلفة، وعادة ما نجد هذا النوع من الإختلال في الدول النامية، ويتطلب علاجه زيادة الصادرات بمعدل أسرع من معدل نمو الواردات.

ج-الإختلال المستمر : ويظهر في الدول المتقدمة بسبب بعض الأزمات الإقتصادية الداخلية التي تستمر لعدد من السنوات مثل ظروف التضخم الجامح والفشل في معالجته سنة بعد أخرى، أو بسبب بعض التغيرات الجذرية التي تصيب جانبا من جوانب النشاط الإقتصادي القومي داخليا

[1] سفيان خيضر، صالح حميداتو،"**تغيرات أسعار النفط الدولية وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري**"، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، العدد 2، المجلد 1، 2017، ص 208.

أو خارجيا فتتطلب حلولا أساسية تستغرق سنوات لإتمامها، أو ربما بسبب الأزمات الاقتصادية الدورية التي تطول فترتها.

المطلب الثالث: آليات تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات

تسعى أي دولة من الدول جاهدة إلى الحفاظ على التوازن الخارجي فهو يعتبر من أهم الأهداف الاقتصادية الأساسية التي تسعى إلى تحقيقها والتوازن الخارجي ليس في حد ذاته هدفا مستقلا وإنما هو في الحقيقة شرط لتحقيق أهداف داخلية على جانب كبير من الأهمية، فالغاية الكبرى لكل دولة هي تحقيق التوازن الخارجي و الأهداف الداخلية في نفس الوقت وبصفة مستمرة ، ولكن لابد من الناحية العملية من قبول بعض الاختلالات بشرط ألا تدوم وقتا طويلا، وفي الأجل القصير، قد يسهم عدم التوازن الخارجي في تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف الداخلية، إذ يساعد وجود عجز خارجي في ميزان السلع و الخدمات على امتصاص ضغوط تضخمية عابرة، كما أن تحقيق فائض في ذلك الميزان قد يحول دون تدرج البطالة الدولية في أوقات الكساد ولكن لا يمكن لأي من هذه الحالات أن يستمر إلى مالا نهاية فلا يمكن للعجز أن يستمر دون أن تتعرض الدولة للإعسار أو التوقف عن الدفع نتيجة للإسراف في الاقتراض أو استفادة الاحتياطات الخارجية أو التسهيلات الائتمانية المتاحة، كما أنه لا يمكن للفائض أن يستمر طويلا قبل أن يؤدي إلى تراكم احتياطات من العملات الأجنبية تزيد عن حاجة الدولة، ومن ثم فإن إعادة التوازن الخارجي أمر حتمي يقتضي تعديل مسار التوازن الديناميكي الداخلي. وهناك طرقتين لعلاج الاختلال وهي كالأتي:

3-1- علاج الاختلال بالاعتماد على آلية قوة السوق:[1]

استقر الفكر التقليدي في هذا المجال على قدرة جهاز الثمن على تحقيق التوازن الخارجي، ومع أزمة الثلاثينات من هذا القرن وتحت تأثير أفكار كينز وجهت الأنظار نحو تغيرات الدخل القومي لإعادة التوازن أما التحليل الحديث فيفسح المجال أمام تغيرات الائتمان وتغيرات الدخل في تفسير التوازن الخارجي للدولة فضلا عن إدخال العمليات المالية في نطاق هذه المتغيرات بقصد الوصول إلى نظرية شاملة.

أ- النظرية التقليدية:[2]

وتتخلص النظرية التقليدية في أن توازن المدفوعات لدولة ما يتم نتيجة لتغيرات الأثمان في الداخل و الخارج الأمر الذي يؤثر على حجم التصدير و الاستيراد فكل اختلال يخلق الظروف الكفيلة بعلاجه و القضاء عليه من قوى السوق نفسها ودون حاجة إلى تدخل مباشر من السلطات العامة.

[1] زينب حسين عوض الله،"**الاقتصاد الدولي**"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص 75.

[2] فاطمة الزهراء بن طالب، **مرجع سبق ذكره**، ص 51.

ويميز الاقتصاديون التقليديون والتقليديون الجدد بين التوازن المحقق في ظل ثبات الصرف، حيث تلعب أثمان السلع و الخدمات وكذلك أسعار الفائدة في الدولة وفي الخارج دورها في إعادة التوازن في ظل حرية الصرف حيث تقوم أسعار الصرف بهذا الدور.

وعلى الرغم من صعوبة التسليم بتحقق ما تقوم عليه النظرية التقليدية من افتراضات، لابد من توافرها إذا ما أريد للتوازن أن يتم ، فلقد ظلت في خطوطها العريضة هي المسيطرة فترة طويلة امتدت حتى الحرب العالمية الثانية. وكان من الواجب انتظار كينز لإلقاء الضوء على تغيرات الدخل القومي لإعادة التوازن في ميزان المدفوعات وتفسير الظاهرة التي حيرت توسيج في أواخر العشرينات هذا القرن.

ب– النظرية الكنزية:[1]

ومضمون هذه النظرية أن الاختلال في العلاقات الاقتصادية الدولية يؤدي إلى إحداث تغيرات في حجم الدخل القومي و التشغيل في كل دولة من الدول التي أصابها الاختلال وفي تفسيره للتوازن يعتمد كينز على فكرتين أساسيتين هما: الميل الحدي للاستيراد ومضاعف التجارة الخارجية، أما الميل الحدي للاستيراد فيعبر عن العلاقة بين مقدار التغير في الدخل بالزيادة أو النقصان، فهو النسبة بين التغير في الواردات والتغير في الدخل القومي إلى ذلك التغير الذاتي، أو الأصلي في الانفاق الذي تولد عن تحقيق فائض وتسبب في حدوث عجز في ميزان مدفوعات الدولة الأخرى، وهكذا توجد العلاقة تبادلية بين الدخل القومي وبين ميزان المدفوعات، فعن طريق مضاعف التجارة الخارجية ستؤثر الصادرات على مستوى الدخل، ونظرا لوجود علاقة ايجابية بين الدخل وبين الطلب على الواردات فإن مستوى الدخل ذاته يرتبط بحالة ميزان المدفوعات.

ويمتاز التحليل الكنزي لتوازن ميزان المدفوعات على التحليل التقليدي باستقلاله النسبي عن السياسة المصرفية. ومع ذلك فإن قصور الثمن عن تفسير التغيرات في موازين المدفوعات ونجاح نظرية الدخل في إعطاء هذا التفسير في فترة ما بين الحربين لا يمحو أوجه النقص في نظرية الدخل ذاتها . فهذه النظرية لا تقدم لنا تفسيرا كاملا لعملية التوازن، لذلك أنه لا يوجد ضمان لتحقيق عودة التوازن بصفة تلقائية وكاملة إلى ميزان المدفوعات المختل بسبب تغييرات الدخل القومي. أضف إلى هذا إمكانية وجود تناقض بين هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي عند مستوى العمالة الكاملة وهدف تحقيق توازن ميزان المدفوعات، وهو التناقض نفسه الذي تعاني منه الدولة في ظل التوازن عن طريق الأثمان التقليدية. وعليه فالدول التي تصاب باختلال في ميزان مدفوعاتها تجد نفسها مضطرة لاختيار أحد الأمرين إما استقرار التشغيل والدخل القومي وإما التوازن الدولي.

[1] زينب حسن عوض الله، **مرجع سبق ذكره**، ص ص76-78.

علاوة على ذلك لا يمكن التقليل من أهمية دور الأثمان في عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات، فنظرية الدخل وإن كانت تعطى تفسيرا معقولا في ظل الانكماش فإنها لا تفسر الوضع الاقتصادي في ظروف الانتعاش وحيث يقترب الواقع من العمالة الكاملة. ومن هنا نرى أن كلا من تغيرات الدخل و الأثمان إنما تعمل جنبا إلى جنب من أجل تحقيق التوازن في العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة، وهذا ما يتجه الفكر الاقتصادي الحديث إلى كما أن دور التجارة الخارجية في زيادة الدخل القومي عن طريق المضاعف، كما رأينا إنما ينصرف إلى التحليل الساكن ولا يأخذ في الاعتبار عنصر الزمن، و بالتالي لا يهتم بالآثار المترتبة في الفترات اللاحقة و الأخذ به. لا بالأثر على زيادة الطاقة الانتاجية للدولة. فإذا تركنا هذه القيود فإنه يمكن النظر إلى الاستثمار لا باعتباره متغيرا تابعا لتغيرات الدخل. وهكذا هو مبدأ المعجل. فوفقا لهذا المبدأ يتوقف الطلب على الاستثمار على مدى الزيادة في الدخل القومي بين فترتين، وبذلك تؤدي الزيادة في الدخل القومي وبوجه خاص في الطلب على السلع الاستهلاكية إلى زيادة الطلب على السلع الاستثمارية. وبالمثل فإن التجارة الخارجية قد تؤثر في الدخل القومي عن طريق معجل التجارة الخارجية، فزيادة الصادرات قد تؤدي إلى زيادة الطاقة الانتاجية للدولة في فترات اللاحقة، ومن ثم تؤدي إلى زيادة الدخل القومي.

ج–التوازن عن طريق التدفقات المالية الدولية:[1]

إن نظرية إعادة التوازن الخارجي عن طريق التأثير في الدخول أو الأثمان، لا تأخذ في الحسبان أثر التدفقات المالية، ومع هذه ذلك تسهم في المحافظة على توازن المدفوعات الدولية بنفس الدرجة التي تسهم بها تدفقات السلع و الخدمات وانطلاقا من حالة التوازن في دولة ما لابد من أخذ مسألتين في الاعتبار فالأولى: احتمال حدوث ردود فعل في شكل تغير تلقائي في التدفقات المالية قادرة على تصحيح هذا التغير أو تعويضه بحركة مماثلة في رصيد المعاملات الجارية، والثانية: هي احتمال أن يعقب التغير المستقل في رصيد هي المعاملات الجارية تغيرات معوضة في التدفقات المالية.

والتغير التلقائي في التدفقات المالية قد يكون نتيجة استثمارات خارجية طارئة في الدولة، أو نتيجة زيادة المعونات للدول النامية أو نتيجة إئتمان مصرفي، أو أي نوع آخر من العمليات التي رأيناها سابقا. وفي هذا الاطار لابد من التمييز على الأقل بين التدفقات المتصلة بسوق الأوراق المالية وتلك التي تتمثل في تدفقات الأرصدة النقدية.

ومن الواضح أن تحويلا للأموال بقصد المضاربة لا يحدث نفس الأثار التي يحدها تدفق منتظم لرؤوس الأموال من الحكومات أو المؤسسات المالية التي تسعى وراء الاستثمار .و الاقتراض الذي نحن بصدده يطابق

[1] فاطمة الزهراء بن طالب، **مرجع سبق ذكره**، ص 52.

اقتراض النظرية المعروفة " بنظرية التحويلات. ووسيلة التصحيح هنا تؤثر في نفس الوقت في سوق النقد و سوق الأوراق المالية. إذ يؤدي تحويل الأموال عن طريق سوق الصرف، في بادئ الأمر، إلى تخفيض الإمكانات المتاحة لأولئك الذين يقومون بتصدير الأموال ، كما يخفض سيولة الجهاز المصرفي. ويترتب على ذلك انكماش عام في الائتمان وارتفاع أسعار الفائدة في الدولة المصدرة لرؤوس الأموال، وآثار عكسية في الدولة التي تنتقل رؤوس الأموال إليها. وهذا الارتفاع في سعر الفائدة يجذب بدوره رؤوس الأموال الأجنبية. ولا يقتصر الأمر على ذلك، فلو كان مصدر تصدير رؤوس الأموال سوق الأوراق المالية، أو بمعنى أدق لو تمثل في رؤوس أموال طويلة الأجل، فإنه يستند إما إلى زيادة في الادخار الداخلي، وإما إلى تحويل الأرصدة نقدية من السوق الداخلية إلى الخارج كان من الممكن استثمارها. وفي كلتا الحالتين تكون النتائج انكماشية، إما نتيجة لخفض الاستهلاك، زيادة الادخار، خفض الاسعار نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة في سوق الأوراق المالية. ويترتب على ذلك انخفاض في الدخل. وهنا يلعب المضاعف دوره فترتفع أسعار الفائدة ويظهر فائض في ميزان العمليات الجارية بسبب نقص الواردات وإتاحة الموارد للتصدير.

وبالنسبة للتغيرات الذاتية في رصيد المعاملات الجارية فإن فرض البداية هنا هو نفسه الفرض السابق في حالة التوازن عن طريق تغيرات الدخل و الأثمان و السؤال الذي يتور يتعلق بما إذا كانت هناك تدفقات مالية تؤدي إلى استعادة التوازن عن طريق سوق النقد، أو سوق الأوراق المالية.

ففي سوق النقد يؤدي فائض ميزان المدفوعات إلى فيض العملات في سوق الصرف وتوسع في الائتمان و السيولة المصرفية، كما رأينا ونحن بصدد التوازن عن طريق تغيرات الائتمان، ويترتب على ذلك نفس النتائج أي تخفيض فائض المعاملات الجارية. وثمة آثار أخرى تحدث في نفس الوقت في سوق الائتمان، إذ أن تدفق السيولة يؤدي إلى خفض أسعار الفائدة، وبخاصة أسعار الفائدة قصيرة الأجل، مما يؤدي إلى تصدير رؤوس الأموال للاستفادة من أسعار الفائدة العالمية نسبيا في الخارج. وتؤدي زيادة السيولة في سوق الأوراق المالية بدورها، إلى زيادة عرض الأموال المتاحة للإقراض، وبالتالي إلى انخفاض سعر الفائدة طويل الأجل. و الشرط الأساسي لنجاح التوازن المالي في هذه الحالة هو عدم تدخل السلطات النقدية و إتباع سياسات مضادة بقصد زيادة السيولة النقدية لتعويض العجز في ميزان المدفوعات، أو امتصاصها أولا بأول إذا ما زادت نتيجة فائض ميزان المدفوعات. ويدل استقراء التاريخ الحديث على أن هذا الشرط قلما يتحقق، و ذلك النظرية التي لا يدحض نحن بصددها وإما يشير إلى تناقض أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

وفي ضوء التحليل السابق يمكن القول بأن حركات رؤوس الأموال وتحويلات الموارد الحقيقية عن طريق العمليات الجارية يؤثر أحدهما في الآخر في الأجل الطويل. غير أن كون هذه الأساليب بعيدة عن الكمال

بالإضافة إلى انتهاج سياسات حكومية متعارضة، يؤدي إلى تكرار حدوث الاختلال في التوازن الخارجي وإلى طول مدته في بعض الأحيان، فضلا عن اشتداد وطأة ذلك الاختلال.

3-2- علاج الاختلال في ميزان المدفوعات بواسطة تدخل الدولة:[1]

يحدث كثيرا ألا تدع السلطات العامة في الدولة قوى السوق وشأنها لإعادة التوازن لميزان المدفوعات لما يعنيه هذا من السماح بتغيرات في مستويات الأثمان والدخل القومي، وهو ما يتعارض مع سياسة تثبيت الأثمان واستقرار الدخل القومي عند مستوى العمالة الكاملة، وهي السياسة التي تعطيها الدولة أولوية بالنسبة إلى التوازن الاقتصادي الخارجي.

وفي هذه الحالة تلجأ هذه السلطات إلى العديد من السياسات لعلاج اختلال ميزان المدفوعات. وفي هذا المجال يمكن التمييز بين السياسات المباشرة مثل الرقابة على الصرف، والقيود الكمية (نظام الحصص)، والضرائب الجمركية وبين السياسات غير المباشرة مثل تقديم الدعم أو الإعانات للصادرات . الخ . . كما يمكن للدولة أن تلجأ إلى تخفيض سعر الصرف كعلاج للعجز في ميزان المدفوعات.

ويرى الكثير من الاقتصاديين أن أي إجراءات تتخذ لعلاج ميزان المعاملات الجارية لدولة ما هي إما إجراءات لخفض الإنفاق وإما إجراءات لتحويل الإنفاق. بمعنى أنه إذا أريد تحقيق فائض في ميزان المعاملات الجارية للدولة فلابد من اتخاذ إجراءات خفض الإنفاق المحلي حتى يمكن خفض الواردات عن طريق الميل الحدي للاستيراد أو بتحويل الانفاق بعيدا عن الواردات وفي اتجاه السلع المنتجة محليا. أما العلاج الكلاسيكي يجمع الإجراءين معا.

فالتأثير في الاستثمار و الخفض الموجه للاستهلاك يعتبر خفضا للإنفاق، في حين يميل انخفاض الأثمان إلى كونه تحولا من الواردات إلى السلع المحلية في الدولة التي تعاني من العجز، أما في الدولة التي تتمتع بفائض فإن الإنفاق يميل إلى التحول من السلع المحلية إلى الواردات التي هي في الواقع الأمر صادرات الدولة التي تعاني من العجز . كذلك فإن خفض سعر الصرف يعد تغييرا في سياسة تحويل الانفاق، لأنه يرفع أثمان الواردات في الدولة التي تعاني من العجز ، ويخفض أثمان الصادرات للمشترين في العالم الخارجي.

والتعريفة الجمركية هي أيضا سياسة لتحويل الإنفاق. ويبدو أن الدول تفضل سياسة تحويل الإنفاق على سياسة تخفيض الإنفاق رغم أنها تقاوم أكثر وسائل تحويل الإنفاق فعالية وهو تغيير أسعار الصرف، إذ الواقع أن الجانب الانكماشي في سياسة خفض الإنفاق هو ما تعارضه الدول إلى جانب التعريفات الجمركية، تجد أن

[1] زينب حسين عوض الله، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 79-83.

سياسة خفض الإنفاق التي استخدمتها الدول، يدخل فيها معظم حصص الواردات ونظم الرقابة على النقد ودعم الأثمان المنتجين المحليين المنافسين للواردات ...الخ.

ولكن سياسة تحول الإنفاق وحدها لا تحل المشكلة. فإذا كان لدى دولة ما عجز، بسبب خروج الأثمان عن الخط المحدد لها، فإن السياسات التي تؤدي إلى تحول الإنفاق من الواردات إلى السلع المحلية سوف تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية ووضع خطوط تصاعدية على الأثمان المحلية نتيجة الانفاق، سيسوء مركز ميزان المدفوعات من جديد. و للحصول على فرص أفضل للنجاح في إزالة عجز ميزان المدفوعات فلابد على الأقل أن يصاحب سياسة تحول الإنفاق خفض كاف للإنفاق حتى يمكن استئصال الظواهر التضخمية.

وجدير بالذكر أن تدخل الدولة لعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات، وله أنه يقصد به أن يكون مؤقتا فحسب إلا أنه قد يكون تدخلا دائما، وذلك لأنه يمنع القوى التلقائية من مباشرة عملها في علاج الاختلال فضلا عن أنه قد يخفي مصادرة الأصلية ويسمح بإهمال أسبابه الحقيقية. فالواقع ان تدخل الدولة بإجراءاتها المختلفة لا يمكنها أن تكون بديلا عن سياسة اقتصادية سليمة تهدف إلى إزالة الأسباب الحقيقية للعجز في ميزان المدفوعات. وعلى الأخص الاتجاه التضخمي للاقتصاد القومي وارتفاع الأثمان في الدخل بالمقارنة مع الدول الأخرى.

وأخيرا نشير إلى أنه لعلاج اختلال التوازن لابد من معالجة أسبابه ، وهذه هي الكيفية التي يتعين بها فهم سياسة التسوية بمعناها الحقيقي.

خلاصة الفصل

مما سبق ذكره يمكن القول ان أسعار النفط مرت بعدة تطورات جعلت لهذا الاخير عدة أنواع حسب تكلفة الانتاج ونوعية النفط وكذلك مناطق الانتاج والتصدير، ويتحدد سعر النفط ويتأثر بالعديد من العوامل، والتي لعل اهمها عامل العرض والطلب اللذان يلعبان دورا مهما في السوق النفطية.

كما يعتبر ميزان المدفوعات اداة تحليلية شاملة للاقتصاد المعني من حيث هيكله التصديري، والعوامل المؤثرة فيه كحجم الاستثمارات ومستوى التكاليف والاسعار وغيرهما، فهو اداة مهمة لرسم السياسة الخارجية للبلد، وفي هذا السياق تظهر اهمية الميزان في اللجوء اليه من قبل الجهات الحكومية لتكوين التصورات اللازمة عن الوضع المالي للدولة، لمساعدتها في التوصل الى قرارات بصدد الية التسوية النقدية والمالية.

ويمكننا القول في الأخير أن تحقيق الاستقرار أو التوازن في ميزان المدفوعات يعتمد بصفة كلية على عوائد النفط وما يشكل معضلة هو ان سعر النفط متغير يخضع لمؤثرات وظروف دولية خارجية تتصف بالتغير المستمر.

الفصل الثاني

دراسة تحليلية لأثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2010-2020

تمهيد:

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادا نفطيا بالدرجة الأولى حيث أنه يعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية، فقطاع المحروقات ظل القطاع المهيمن على الاقتصاد الوطني و الجزائر كغيرها من الدول المنتجة للنفط تأثرت بتقلبات أسعاره، وذلك بسبب اعتمادها الشبه كلي على صادرات النفط في تمويل الخزينة حيث يعتبر قطاع النفط قاطرة النمو الاقتصادي من حيث أهميته ضمن هيكل الإنتاج المحلي الخام، حيث لا تقل مساهمته عن 38% من النمو الاقتصادي الإجمالي، وحسب ما ذكر سوف يتم تقسيم الفصل إلى مبحثين الأول تناولنا فيه كل من قطاع النفط والاقتصاد في الجزائر أما الثاني فكان انعكاسات تذبذب أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري.

المبحث الأول: قطاع النقط والاقتصاد في الجزائر

المبحث الثاني: انعكاسات تذبذب أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة

المبحث الأول: قطاع النفط والاقتصاد في الجزائر

تم التطرق في هذا المبحث لكل من واقع قطاع النفط في الجزائر وكذا خصائص الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: واقع قطاع النفط في الجزائر

أولا:لمحة تاريخية عن النفط في الاقتصاد الجزائري

أ- **النفط قبل الاستقلال:**[1] يعود اكتشاف النفط بالجزائر إلى سنة 1956 عند إيجاد شخص في الصحراء عند حفر بئر وصعد منه مادة رائحتها كريهة ولها لون مختلف، وسمعت به الإدارة الاستعمارية فقامت السلطات الفرنسة بإحاطته بسياج، مما اضطر الشخص إلى المغادرة.

ب- **النفط بعد الاستقلال:**[2] مر النفط الجزائري منذ الاستقلال وإلى غاية 2020 بعدة مراحل، قمنا بتقسيمها إلى الفترات التالية:

- الفترة من 1962 إلى 1999: تميزت هذه الفترة بإبرام عدة اتفاقيات وإصدار قوانين لترقية هذا القطاع وكانت أهمها :

-اتفاقية إيفيان عام 1962: هنالك عديد من النصوص موضوعة ضمن هذه الاتفاقية متعلقة بالنفط في الجزائر نذكر منها:

- إبقاء النصوص المتعلقة بقانون النفط الصحراوي.
- استثمار الثروات النفطية في إطار مشترك من خلال الهيئة الفنية لاستغلال ثروات باطن الأرض.
- يعتمد على الفرنك الفرنسي في عملية تسديد قيمة المنتجات النفطية.
- إشراف هيئة تحكيم دولية على عملية الفصل في المنازعات النفطية.

حيث كانت الشركات العاملة الأجنبية في صناعة النفط الجزائري تخضع لأحكام تعديل قانون التعدين الفرنسي، والذي لم تكن أحكامه تتضمن تسهيلات كافية في ميدان الاستكشاف النفطي، فأول ما قامت به الحكومة الجزائرية من أجل تحقيق السيطرة هو إنشاء شركة وطنية لنقل وتسويق المحروقات" سونطراك" في 31/12/1963.

دور اتفاقية جويلية 1965: إن الاتفاق المبرم سنة 1962 لم يلبي طموحات الطرف الجزائري الرامي إلى لعب فعال في قطاع المحروقات، مما افرز جولة أخرى من المفاوضات جرت بتاريخ

---

[1] يسري محمد أبو العلا، "**مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري**"، دار النهضة العربية، 1996، ص 19.

[2] نذير مياح، "**السياسة الصناعية في قطاع المحروقات في الجزائر للفترة 1989-2008 – الأهداف والأدوات**" ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص الاقتصاد الصناعي،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2009/2010، ص 66.

29/07/1965، والتي كان هدفها إعادة النظر في سعر البترول، وإنشاء الشركة التعاونية الجزائرية الفرنسية التي تمنح لشركة سونطراك" بموجبها الدور المنفذ للأعمال منذ مرحلة التنقيب.[1]

تأميم المحروقات[2] : هنالك عدة مراحل مرت بها فترة تأميم محروقات وتتمثل فيما يلي:

- في عام 1968 قامت الجزائر بتأميم جميع الشركات البتروكيماوية، إضافة إلى تأميم القطاعات الأخرى مما أعطى دفعا قويا لتأميم المحروقات خاصة بانضمامها إلى منظمة الأقطار المصدرة للنفط ومطالبون بإعادة النظر في سعر المرجعي المحدد في 1965 والتي تم فيها اعتبار النفط الليبي كمرجع لتحديد سعر البترول الجزائري، ولكن هذه المفاوضات فشلت.

- في عام 1971تم الإعلان عن تأميم المحروقات من طرف الرئيس الجزائري الراحل "هواري بومدين" الذي صرح قائلا: ابتداء" من اليوم يجب أن نأخذ 51% من الشركات النفطية الفرنسية". ومن هنا تم تحويل الشركات الفرنسية والأجنبية لصالح الشركة الوطنية "سوناطراك"

أما سنة 1973، فشهدت اندلاع الحرب العربية الإسرائيلية مما دفع بالأوبك إلى تخفيض الإنتاج النفطي الأمر الذي نتج عنه ارتفاع في أسعار النفط، ولقد كان له عدة فوائد على اقتصاد الجزائر وذلك لاعتباره الحل الأمثل لتمويل المشاريع التنموية الاقتصادية المعتمدة على الصناعات الثقيلة.

- أما في الثمانينات فقد فرضت سوق المحروقات العالمية على الجزائر سياسة تتعلق بالبترول الخام والغاز الطبيعي وهذا راجع لضعف المخططات الخماسي الأول، ثم دعمت خلال المخطط الخماسي الثاني.

الفترة من 1986-1989: فقد شهدت أحداث اقتصادية صعبة، متمثلة في الصدمة النفطية الأولى التي كان لها أثر سلبي على اقتصاد.

-أما سنة 1991 فقد تميز قطاع المحروقات بإدخال تعديلات على قانون الاستغلال وإنتاج المحروقات.

- في 2013 امام النتائج المتباينة لقانون المحروقات، تم سن تعديل جديد من خلال ادراج اجراءات تحفيزية تسمح بتحسين جاذبية المجال المنجمي الوطني لاسيما في عرض البحر و الحقول ذات الجيولوجيا المعقدة و تكثيف جهد الاستكشاف و ابراز احتياطات جديدة للمحروقات غير

[1] ياسين مصطفاي،"**أثر تقلبات أسعار البترول على النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة (1986/2016)**"، أطروحة لنيل شهادة دكتورة في العلوم الاقتصادية تخصص تقنيات كمية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أو لحاج، البويرة، الجزائر، ص134.

[2] نذير مياح، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 67،68.

التقليدية. كما أدرج التعديل نظام اصطفاء فائض الارباح القابل للتطبيق على المستفيدين من النسبة المخفضة للضريبة التكميلية على الناتج.

- في 2016 قامت الجزائر بعمل منتدى تطرح فيه مشكلة سعر النفط والعمل على وضع سعر عادل للنفط حيث يتراوح ما بين 50 دولار و60 دولار وكانت من مخرجات هذا الاجتماع خفض قيمة الإنتاج بـ 1.8مليون برميل يومي بين دول الأوبك وخارجها عند مستوى 50 دولار للبرميل.

- في 2017 تم رفع عرض النفط إلى أكثر من 1.5 برميل يومي ما يعني هبوط متوقع للأسعار بداية من فصل شتاء لتلبية الطلب المتراجع على وقود التدفئة لفصلي الربيع والصيف، وكان رهان اجتماع الجزائر تجنب سيناريو تراجع أسعار النفط إلى ما دون 40 دولار للبرميل بداية فصل شتاء ديسمبر 2016، أي المحافظة على الأسعار الحالية (45 دولار للبرميل).

-بلغ الإنتاج الأولي للمحروقات 185،2 مليون طن نفط مكافئ في 2021، مقابل 175،9 مليون طن نفط مكافئ في 2020، ما يمثل زيادة بنحو 5 بالمائة.

-سجلت الصادرات زيادة معتبرة بنسبة 18 بالمائة في 2021، حيث بلغت 95 مليون طن مكافئ بترول مقابل 80،7 مليون طن مكافئ بترول في 2020.[1]

المطلب الثاني: خصائص الاقتصاد الجزائري[2]

يتميز الاقتصاد الجزائري وبالتالي ميزان مدفوعات بخصائص سلبية متكاملة ومتفاعلة فيما بينها، منها ما هو نتاج عملية تطور تاريخي طويل ومعقد، أدى الاستعمار دورا أساسيا في تكوينها. وتبرز الخصائص الموروثة عن الوضع الاستعماري في :

-التخلف الاقتصادي وتشوه البنية الاقتصادية.

-التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة.

ومنها ما هو عن نتاج العلاقات الاقتصادية العالمية الحالية غير المتكافئة بين الدول الصناعية الكبرى والدول النامية ومنها الجزائر، والتي يمكن ابرازها فيما يأتي:

أ- **عدم استقرار أسعار الصادرات:** تعتبر الجزائر من الدول أحادية التصدير، حيث تمثل المحروقات نسبة تفوق 90 من صادراتها. وبالتالي تخلق خصائص العرض والطلب على هذه المنتجات مشكلات خاصة

[1] كالة الأبناء الجزائرية، www.aps.dz/ar/economie، تاريخ النشر 24-02-2022، بتوقيت 12.51

[2] أمين غوبال،"**أثر التغيرات في أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990-2015)**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص مالية وتأمينات وتسيير المخاطر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، سنة 2015-2016، ص-ص-ص-ص،94-95-96-97.

فيما يتعلق بعدم استقرار أسعارها، حيث كلما كانت أسعار المحروقات أكثر تعرضا لتقلبات الأسعار آلما زاد احتمال تعرض ميزان المدفوعات للعجز مما يستوجب على الدولة تكوين احتياطات دولية أكبر مما لو تمتعت الصادرات بدرجة عالية من الاستقرار، وذلك لمواجهة العجز المحتمل في ميزان المدفوعات.

لا تقف خطورة تقلبات أسعار الصادرات على ظهور العجز في ميزان المدفوعات فحسب بل يمتد ذلك إلى عدة متغيرات اقتصادية هامة كمستوى الدخل، ومستوى التشغيل والاستهلاك والادخار والاستثمار، وعل حصيلة الضرائب ناهيك عن تأثير ذلك عن طاقة الدولة على الاستيراد. إذ تتوقف قدرة الدولة على الاستيراد في المدى الطويل على قدرتها على التصدير . أما يؤثر تذبذب حصيلة الصادرات على ميزان المدفوعات تأثيرا سلبيا، حيث ينتقل هذا الأثر من خلال أثر تذبذب حصيلة الصادرات على العملات الأجنبية المتاحة للدولة، وذلك باعتبار أن تيارات دخول وخروج رؤوس الأموال وعوائدها تؤثر على ميزان المدفوعات، فلما يفوق تيار خروج الأموال للاستثمار في الخارج، في فترة ما تيار دخول عوائد الاستثمار بالخارج، فإن هذا يشكل ضغطا عليه.

تؤدي زيادة حصيلة الصادرات إلى زيادة الواردات وذلك استجابة للضرورة التنموية ولإشباع حاجيات الاستهلاك المتزايد، ويتم هذا عن طريق زيادة الدخل الوطني الناتج عن تزايد حصيلة الصادرات. وبما أن الواردات دالة تابعة للدخل فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الواردات. أما الانخفاض المفاجئ في حصيلة الصادرات الناتج عن تدهور الأسعار الدولية فيؤدي إلى انخفاض أقل من انخفاض حصيلة الصادرات الناتج انخفاض عن حجم الصادرات، وهذا راجع إلى ارتفاع الميل الحدي للاستيراد. وهكذا فإن انخفاض حصيلة الصادرات تؤدي إلى العجز في ميزان المدفوعات.

ب- **انخفاض معدل التبادل الدولي:** يعرف معدل التبادل الدولي على أنه النسبة بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات.

ويمكن تلخيص أسباب تدهور معدل التبادل الدولي للدول النامية عموما فيما يلي أي:

- مرونة الطلب على السلع الأولية (صادرات الدول النامية).

-المنافسة الشديدة بين صادرات الدول النامية نتيجة تماثلها، مما يؤدي بالضرورة إلى انخفاض أسعارها.

-اختلاف هيكل السوق الدولي للسلع الأولية والسلع الصناعية، حيث أن سوق السلع الأولية عالي المنافسة، مما يؤدي في الحال إلى انخفاض الأسعار، بخلاف سوق السلع الصناعية أقل تنافسية، ومن ثم بمقدور المنتجين مقرري الأسعار مقاومة ذلك الضغط التنازلي للأسعار.

ومن هنا يرى أن تدهور معدل التبادل الدولي لغير صالح الدول النامية يمثل أحد القوانين الاقتصادية الموضوعية في علاقات التبادل اللامتكافئ في الاقتصاد الرأسمالي العالمي بين الدول النامية والدول المتقدمة والذي يتسنى من خلاله استغلال ثروات الدول النامية وتعرض موازين مدفوعاتها لاختلال مستمر لقد أسفرت جولة الأورجواي عن مجموعة من التدابير تؤثر سلبا على معدل التبادل للجزائر، وأهم هذه التدابير:

-إلغاء الدعم الموجه للصادرات الزراعية، وهذا ما سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعارها مما يؤدي إلى ارتفاع فاتورة الغذاء بالنسبة لهذه الدول.

-اتفاقية حماية الملكية الفكرية تجعل الدول النامية غير قادرة على اللجوء إلى أساليب الانتحال أو التقليد، وهي الأساليب التي اعتمدتها سابقا بعض الدول النامية لتحقيق الإقلاع الصناعي أما كان حال دول شرق آسيا. وأمام ضعف ميزانية البحث والتطوير في الدول النامية تجد نفسها مجبرة على تحمل تكاليف كبيرة للحصول على التكنولوجيا.

ج- **ضعف القاعدة الإنتاجية:** تتسم القاعدة الإنتاجية في الدول النامية عامة بعدم التنوع وبالأحادية في العديد من هذه الدول مثل الجزائر، مما يجعل هذه الاقتصاديات عرضة لتقلبات أسعار صادراتها كما سبق الإشارة إلى ذلك وبالتالي ضعف قدرتها التنافسية سواء في السوق الداخلي أو الدولي.

ويترجم ضعف أداء القطاع الصناعي عدة أمور منها هيمنة الصناعات الاستخراجية عليه، وهي صناعات ترتكز على المواد الأولية، مما يجعل أداء هذا القطاع مرتبط بالتطورات في الأسعار والطلب العالميين على هذه المواد. كما أن الصناعات التحويلية غير البتروكيماوية ترتكز على صناعة خفيفة. وهكذا فإن إنتاجية الجزائر تعتبر ضعيفة.

أما بالنسبة للقطاع الزراعي فهو يشبه القطاع الصناعي في تذبذبه الملحوظ في أدائه والانخفاض الكبير في معدلات الإنتاجية فيه مقارنة بالمعدلات العالمية، ففي مجال إنتاج الزراعة المطرية، على سبيل المثال، تبلغ الإنتاجية في الجزائر نصف الإنتاجية على المستوى العالمي في بعض الحبوب وتقل عن ذلك في البعض الآخر. وهذا يعود إلى ضآلة رقعة الأراضي المزروعة، حيث لا تتعدى ثلث الأراضي القابلة للزراعة، كما أن الاعتماد الكبير على الزراعة المطرية يرتكز على الأساليب التقليدية في الإنتاج والتي تتسم بضعف مرافقها، بالإضافة إلى افتقارها لوسائل الإنتاج الحديثة.

المبحث الثاني: انعكاسات تذبذب أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة

تشكل محروقات الجزائر 97.80% من الصادرات لسنة 2017 ، وتعتبر هذه النسبة كبيرة مما يؤدي ذلك إلى حدوث أزمة في ميزان المدفوعات الجزائري في حالة تقلبات في أسعار النفط، سواء كان بارتفاع أو الانخفاض وذلك لاعتمادها بشكل كبير على صادرات النفط في تمويل خزينة الدولة، وهذا ما جعل الاقتصاد الوطني يعاني في ظل الصدمات والتي تباينت حدتها على أداء مختلف المتغيرات الاقتصادية.

المطلب الأول: تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2010-2020

لقد عرف الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة عدة إصلاحات من أجل تنويع صادراته، إلا أن ذلك لم ينجح حيث أنها مازالت تعتمد على قطاع المحروقات في سد العجز الموجود في ميزان مدفوعاتها، وفي هذا المطلب سوف نتطرق إلى التطور التاريخي لميزان المدفوعات الجزائري بكل حساباته خلال الفترة 2010- 2020.

1-تطور الميزان التجاري ومكوناته

الميزان التجاري عرف رصيدا موجبا في الفترة 2010-2013 الى غاية حدوث الصدمة النفطية لسنة 2014 أصبح سالبا، ويمكن تفسير ذلك من خلال ما يلي:

الجدول رقم (05): تطور رصيد الميزان التجاري من 2010-2020 **الوحدة: مليار دولار**

السنوات	رصيد الميزان التجاري	السنوات	رصيد الميزان التجاري
2010	18.20	2016	-20.13
2011	25.96	2017	-14.41
2012	20.17	2018	-7.46
2013	9.88	2019	-9.32
2014	0.46	2020	-13.62
2015	-18.08		

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر من 2014 إلى 2018 والنشرة الإحصائية الثلاثية ديسمبر 2021

نلاحظ من خلال الجدول رقم (05) سنة 2011 أنه قد ارتفع فائض رصيد الميزان التجاري وبلغ 25.96 مليار دولار مقارنة بسنة 2010 حيث بلغ هذا الأخير 18.20 مليار دولار، لينخفض بعد ذلك سنتي 2013-2014. في سنة 2015 سجل عجز تجاري قدره 18.08 مليار دولار نظرا للانخفاض في إيرادات الطاقة العالمية بسبب الصدمة العكسية لأسعار النفط العالمية لسنة 2014 ، واستمر هذا العجز بشكل متفاوت في الميزان التجاري الجزائري حتى سنة 2020، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل رقم(02): تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2010-2020) مليار دولار

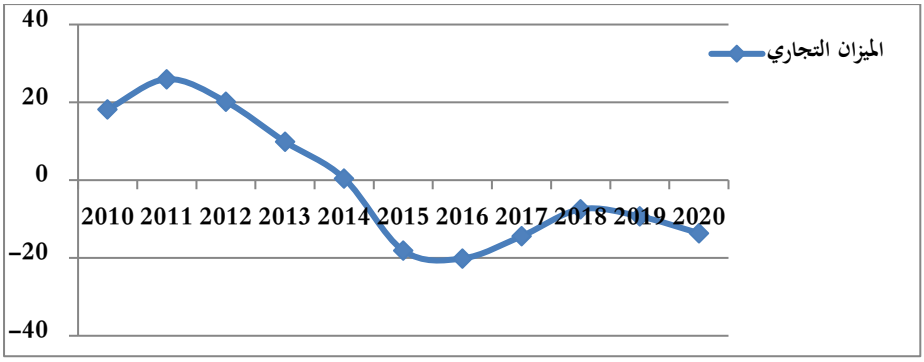

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (05)

2-تطور حساب رأس المال

يعد حساب رأس المال أحد المكونات الأساسية لميزان المدفوعات الجزائري فهو يبين حركة رؤوس الأموال الداخلة والخارجة للبلاد، وهنا سوف نبين مدى تطور ميزان رأس المال لميزان المدفوعات الجزائري. عرف رصيد ميزان رأس المال فائضا واستمر هذا الأخير بوتيرة متذبذبة حيث بلغ الفائض 2.38 مليار دولار سنة 2011 ويرجع ذلك إلى انخفاض قيمة الدين الخارجي من جهة والتحسن في حساب الاستثمار الأجنبي وحساب رؤوس الأموال الرسمية الصافية من جهة أخرى. خلال سنتي 2012 و 2013 عاود رصيد ميزان رأس المال للانخفاض من جديد وسجل عجز بمقدار 0.36 و 1.02 مليار دولار على التوالي وقد سجل سنة 2014 فائض معتبر قدر ب3.40 مليار دولار، أما في السنوات الأخيرة من 2016 إلى 2019 حقق رصيدا موجبا متذبذبا حيث بلغ في سنة 2020 قيمة 2.34 مليار دولار.

الجدول رقم(06): تطور حساب رأس المال من 2010 إلى 2020 الوحدة: مليار دولار

السنوات	رصيد حساب رأس المال	السنوات	رصيد حساب رأس المال
2010	3.42	2016	0.51
2011	2.38	2017	0.57
2012	-0.36	2018	1.09
2013	-1.02	2019	0.03
2014	3.40	2020	2.34
2015	-0.24		

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر من2014 إلى 2018 والنشرة الإحصائية ديسمبر 2021

والشكل الموالي يوضح تطور ميزان رأس المال بالاعتماد على الجدول السابق.

الشكل رقم(03): تطور ميزان رأس المال خلال الفترة (2010-2020) الوحدة: مليار دولار

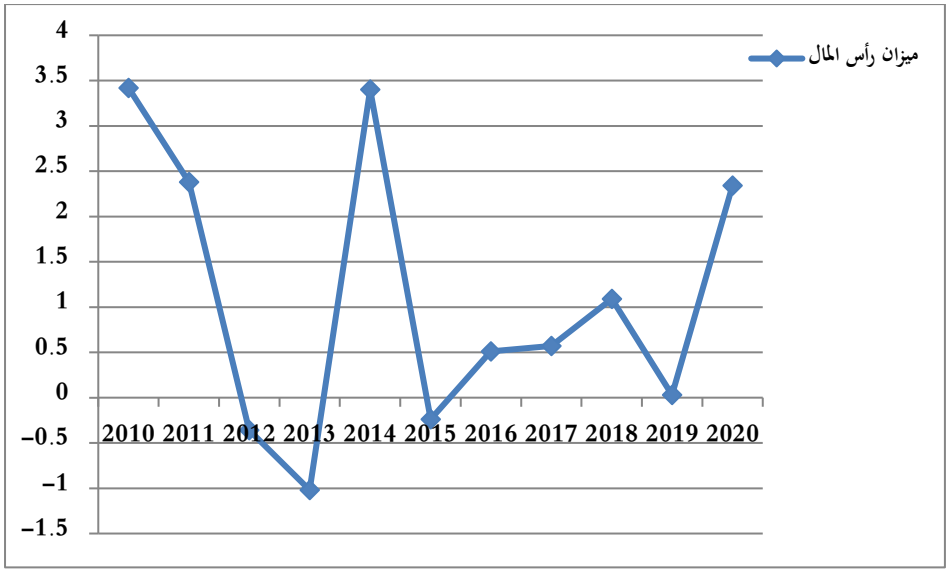

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (06)

3-تطور الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات الجزائري

سوف نتطرق هنا إلى أهم التطورات التي شهدها ميزان المدفوعات الجزائري من الفترة 2010-2020

الجدول رقم(07): تطور الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات الجزائري 2010-2020 الوحدة: (مليار/دولار)

السنوات	رصيد ميزان المدفوعات	السنوات	رصيد ميزان المدفوعات
2010	15,32	2016	-26.03
2011	20,14	2017	-21,8
2012	12,05	2018	-15.82
2013	0,13	2019	-16.93
2014	-5.88	2020	-16,4
2015	-27.5		

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر من 2014 إلى 2018 والنشرة الإحصائية ديسمبر 2021

عرف رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة من 2010 إلى 2020 عدة تطورات إذ أن الاقتصاد الوطني يتأثر بصفة مباشرة بالصدمات الخارجية وخاصة الصدمات النفطية، حيث أن تقلب أسعار النفط يؤثر بدرجة كبيرة على ميزان المدفوعات الجزائري . خلال الفترة 2010-2013 حافظ على ايجابية رصيده ولكنه انخفض بشكل كبير سنة 2013 حيث سجل فائضا قدره 0.13 مليار دولار فقط، تحت تأثير الصدمة النفطية منذ سنة 2014 عرف ميزان المدفوعات الجزائري عجزا في رصيده بشكل متواصل حتى سنة 2020 سجلت سنة 2016 أقصى عجز بما يزيد عن 26.03 مليار دولار. ومن المتوقع استمرار عجز ميزان المدفوعات

في السنوات المقبلة تحت تأثير استمرار تدهور أسعار النفط وكذا التأثير السلبي لأزمة كوفيد 19 على حركة الواردات بالخصوص والتي تستخدم لتلبية أهم متطلبات مواجهة هذا الداء خاصة إمدادات الدواء والمستلزمات الطبية وكذلك الغذاء.

الشكل رقم(04): تطور الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات الجزائري من 2010-2020

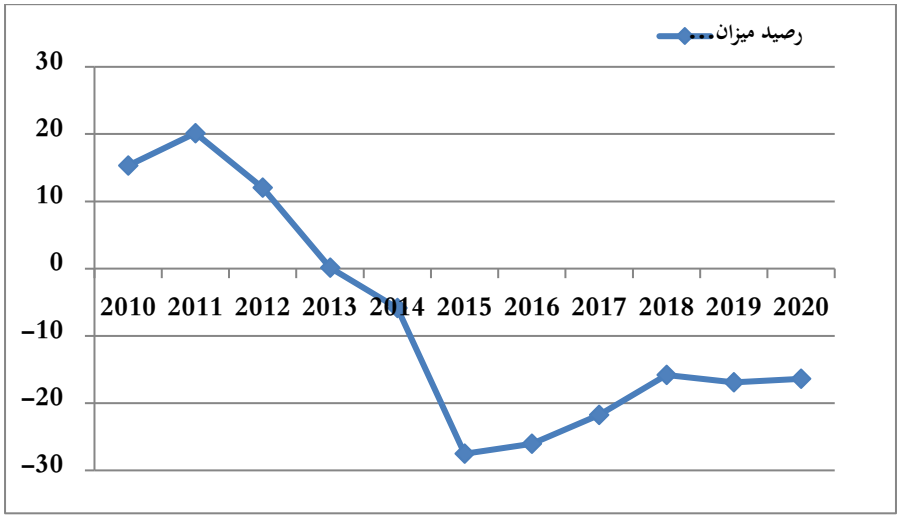

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (07)

4- تطورات صادرات المحروقات

تعد الصادرات والواردات المكونات الأساسية للميزان التجاري فهو يبين حركة الصادرات الخارجة والواردات الداخلة للبلد. وهنا سوف نتطرق إلى مدى تطور صادرات المحروقات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2020. لقد عرفت صادرات المحروقات الجزائرية عدة تطورات عبرة الفترة الزمنية المدروسة، سوف نوضحها في الجدول الموالي.

الجدول رقم(08): تطور صادرات المحروقات الجزائرية **الوحدة: مليار دولار**

السنوات	صادرات المحروقات	السنوات	صادرات المحروقات
2010	56.12	2016	27.92
2011	71.66	2017	33.20
2012	70.58	2018	38.90
2013	63.82	2019	33.24
2014	58.46	2020	20.02
2015	33.08		

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر من 2014 إلى 2018 والنشرة الإحصائية ديسمبر 2021

عرفت حصيلة الصادرات الجزائرية سنتي 2010 و 2011 ارتفاع ملحوظ في صادرات الجزائر من المحروقات خلال هذه الفترة بينما سجلت تراجع مستمر منذ 2012 إلى غاية 2015 حيث قدرت صادرات الجزائر من المحروقات خلال هذه السنة 33.08 مليار دولار بسبب انهيار أسعار البترول إلى ما يقارب 52.79 دولار للبرميل، ولقد انخفضت في سنة 2016 حيث بلغ 27.92 مليار دولار وذلك بسبب أسعار البترول الذي سجل 44.28 دولار للبرميل ليرتفع بعدها في سنتي2017 و 2018 حيث بلغ 33.20 و 38.90 مليار دولار على التوالي لتنخفض بعدها سنة 2020 إلى 20.02 مليار دولار.

الشكل رقم(05): تطورات صادرات المحروقات خلال الفترة (2010-2020) الوحدة: مليار دولار

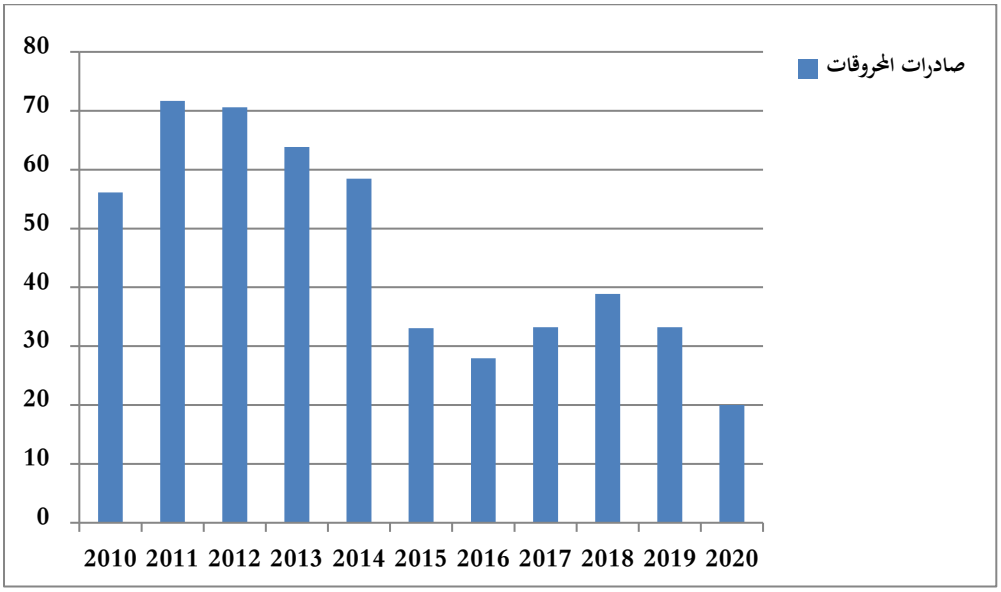

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (08)

بعدما تطرقنا إلى وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر والتطورات التي مر بها، وذلك من خلال دراستنا لتطور مكوناته لاحظنا أن ميزان المدفوعات الجزائري يتأثر بصفة كبيرة بالتغيرات التي يمر بها ميزانه التجاري، فالفائض في الميزان التجاري يعبر عن عوامل صحية في الاقتصاد الجزائري، أما العجز في الميزان التجاري فيعتبر موطن الضعف في الاقتصاد.

المطلب الثاني: دراسة تطورات أسعار النفط الجزائري خلال الفترة 2010-2020

في هذا المطلب سنتناول فيه تطورات أسعار النفط في الجزائر

1-تطور الإيرادات النفطية الجزائر

لقد عرفت أسعار النفط في آونة الأخيرة ارتفاعا، حيث مكنت الدول المصدرة والمنتجة من تحقيق فوائض مالية ضخمة في شكل ما يعرف بالإيرادات النفطية والجزائر لا تختلف عن باقي دول الأوبك فقد مكنتها في هذه

الفترة تحقيق عائدات وفوائض مالية ضخمة لعبت دور كبيرا في تحقيق التوازن في مؤشرات الاقتصاد الكلي، والشكل الموالي يوضح تطورات الإيرادات النفطية في الجزائر خلال الفترة 2010-2020.

الشكل رقم(06): تطور الإيرادات النفطية خلال الفترة(2010-2020)

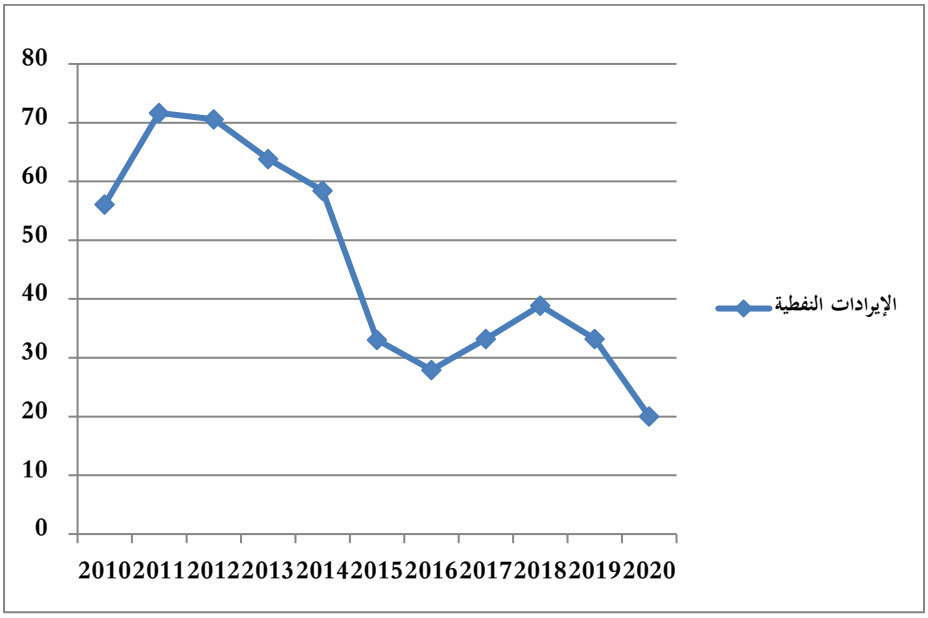

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر 2014،2018،2021

من خلال الشكل رقم (06) نلاحظ ارتفاع في الإيرادات النفطية للجزائر بعد تمكن دول الأوبك بتأثير على الأسعار حيث وصلت الإيرادات إلى 77.66 مليار دولار سنة 2011 ولم يدم هذا الارتفاع طويلا حيث تراجعت الإيرادات تراجع مستمرا في السنوات الأخيرة حيث بلغت 33.08 مليار دولار سنة 2015 بسبب الأزمة المالية العالمية حيث انخفضت إلى أن وصل إلى 27.92 مليار دولار سنة 2016 ثم ارتفع مرت أخرى إلى أن وصلت الإيرادات النفطية سنة 2018 إلى 38.90 مليار دولار، ثم انخفضت بعد ذلك سنة 2020 إلى أن وصلت إلى 20.02 مليار دولار.

1-1-تطور أسعار النفط من الفترة (2010-2020)

لقد شهدت أسعار النفط في الجزائر عدة تغيرات ويمكن توضيحها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (09): تطور أسعار النفط من الفترة (2010-2020) الوحدة: دولار للبرميل

السنة	السعر	السنة	السعر
2010	80,35	2016	44,28
2011	112,9	2017	54,12
2012	111,4	2018	71,44
2013	109,3	2019	64,49
2014	99,68	2020	42,12
2015	52,79		

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر من 2014 إلى 2018 والنشرة الإحصائية ديسمبر 2021

من خلال الجدول نلاحظ أن أسعار النفط سنة 2010 ارتفعت حيث وصلت 80.35 دولار للبرميل ثم إلى 112.9 دولار للبرميل لتنخفض بعد ذلك سنة 2012 وتصل إلى 111.4 دولار للبرميل وتبقي في انخفاض إلى غاية 2017 وذلك بسبب الأزمة العكسية التي حدثت في منتصف 2014 إلى غاية بداية 2015 حيث شهدت أسواق النفط تدهور كبير بسبب تراجع الطلب العالمي على النفط بسبب الركود الاقتصادي وكذلك ظهور البترول الصخري في أمريكا على الساحة ما دفع بأسعار النفط إلى النزول ليعاود بعد ذلك الارتفاع سنة 2018 حيث بلغ 71.44 دولار للبرميل، ولكنه عاد مجددا إلى الانخفاض سنة 2020 ، وقد ساهمت أزمة كوفيد 19 في تعميق انخفاض أسعار النفط نتيجة الركود العالمي الذي دخلت فيه أهم الاقتصاديات العالمية بعد ظهور الأزمة الصحية العالمية وإعلان منظمة الصحة العالمية كوفيد 19 وباءا عالميا منذ مارس 2020 وهو ما أدى إلى تراجع الطلب على النفط.

الشكل رقم(07): تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2010-2020

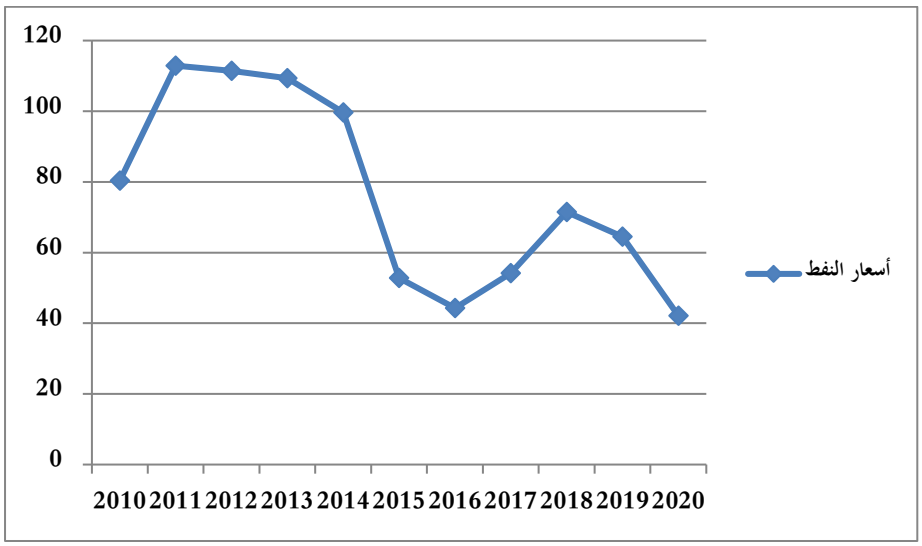

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (09).

المطلب الثالث: أثر تغيرات أسعار النفط على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2010-2020

تلعب أسعار النفط دورا هاما في تحديد وضعية ميزان المدفوعات الجزائري وذلك بسبب أهميته الكبيرة في الاقتصاد الجزائري لذلك سوف نتطرق في هذا المطلب إلى الأثر الذي يمارسه التغير في أسعار النفط على ميزان المدفوعات.

1-أثر تقلبات أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري خلال 2010-2020

يعتبر الميزان التجاري محصلة التغيرات الناتجة في كل من الصادرات والواردات، والجدول الموالي يوضح تأثير أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري:

الجدول رقم(10): مقارنة أسعار النفط ورصيد الميزان التجاري الجزائري 2010-2020 الوحدة مليار دولار

السنة	رصيد الميزان التجاري	أسعار النفط
2010	18.20	80,35
2011	25.96	112,9
2012	20.17	111,4
2013	9.88	109,3
2014	0.46	99,68
2015	-18.08	52,79
2016	-20.13	44,28
2017	-14.41	54,12
2018	-7.46	71,44
2019	-9.32	64,49
2020	-13.62	42,12

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر من 2014 إلى 2018 والنشرة الإحصائية ديسمبر 2021

من خلال الجدول نلاحظ ان رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2010-2014 عرف قيم موجبة ومرتفعة وبدأ في الانخفاض مع انخفاض أسعار النفط حيث سجل سنة 2014 انخفاضا حدا سجل فيها 0.46 مليار دولار في المقابل كان سعر النفط في نفس السنة 99.68 دولار للبرميل الواحد، أي ان لأسعار النفط تأثير على رصيد الميزان التجاري وذلك ما نلاحظه خلال الفترة 2014-2020 مع انخفاض أسعار النفط انخفض رصيد الميزان التجاري حيث سجل خلال هذه الفترة رصيدا سالبا على التوالي حيث سجلت سنة 2016 اكبر قيمة من الرصيد السالب ب 20.13 مليار دولار يقابلها 44.28 دولار للبرميل الواحد من النفط، في حين

سجلت سنة 2020 قيمة سالبة أيضا ب 13.62 مليار دولار، أي ان رصيد الميزان التجاري يتأثر بتأثر أسعار النفط سواء عند الانخفاض او عند الارتفاع.

الشكل رقم(08): أثر تغيرات أسعار النفط على الميزان التجاري خلال 2010-2020

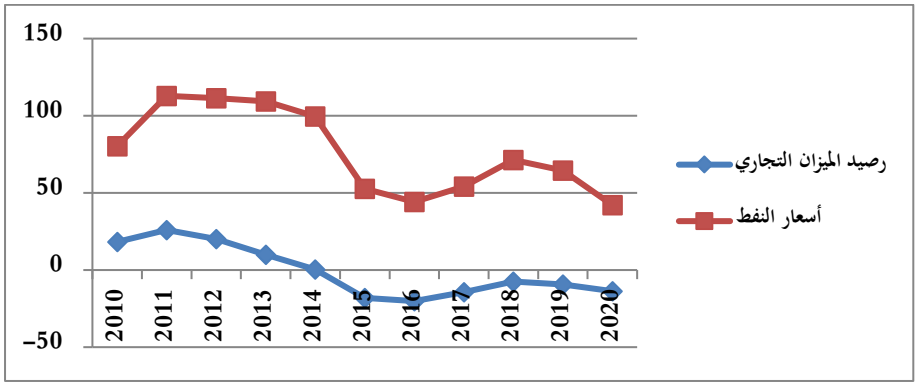

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(10)

3-أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري خلال 2010-2020

نلاحظ من خلال الجدول أن رصيد ميزان المدفوعات الجزائري على درجة كبيرة من الحساسية تجاه تغير أسعار النفط وينسب هذا الارتباط القوي بين المتغيرين إلى صادرات النفط، فحصة هذا الأخيرة من إجمالي الصادرات العامة لا تقل عن 97.80% من إجمالي الصادرات سنة 2016، حيث نلاحظ من الجدول أنه كلما ارتفعت أسعار النفط ارتفع معها رصيد ميزان المدفوعات والعكس في حالة الانخفاض. ومنه توجد علاقة طردية بين الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات وأسعار النفط.

الجدول رقم(11): مقارنة أسعار النفط والرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات الجزائري 2010-2020

السنوات	سعر النفط(دولار للبرميل)	الرصيد (مليار دولار)
2010	80,35	15,32
2011	112,9	20,14
2012	111,4	12,05
2013	109,3	0,13
2014	99,68	-5.88
2015	52,79	-27.5
2016	44,28	.-26.03
2017	54,12	-21,8
2018	71,44	-15.82
2019	64,49	-16.93
2020	42,12	-16,4

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر من 2014 إلى 2018 والنشرة الإحصائية ديسمبر 2021

الشكل رقم(09): أثر تغيرات أسعار النفط على ميزان المدفوعات

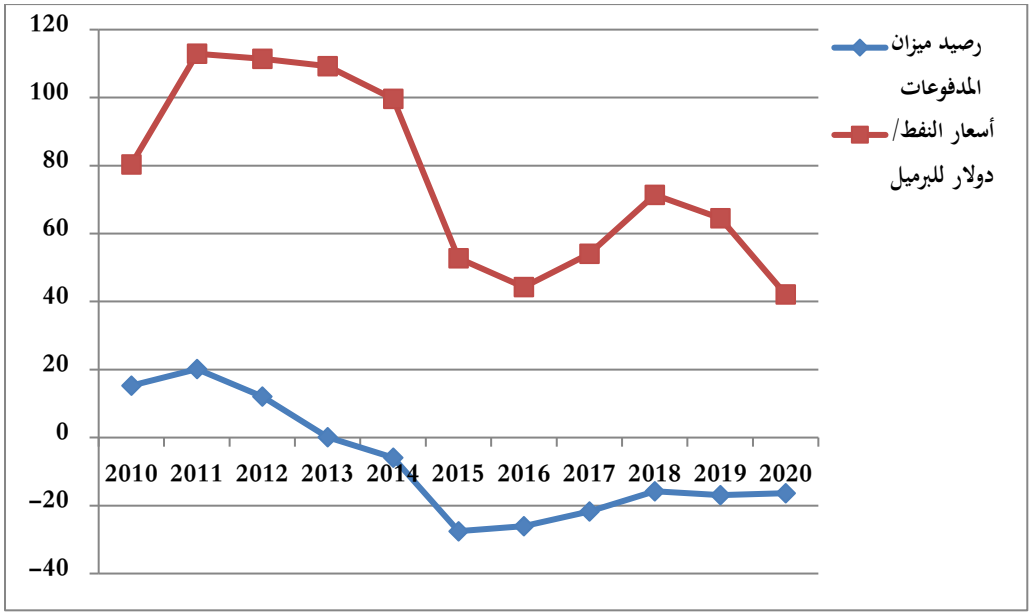

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (11)

من خلال هذه الدراسة يمكن القول أن الجزائر تعتمد بشكل كبير جدا على قطاع المحروقات في تمويل المشاريع التنموية حيث عرفت إيراداتها النفطية تطورا متباينا خلال فترة الدراسة ، ناجم عن التطورات التي مست أسعار النفط والتي بدورها تؤثر بشكل كبير على ميزان المدفوعات الجزائري حيث تم التوصل إلى وجود علاقة طردية بين أسعار النفط وميزان المدفوعات الجزائري.

خلاصة

كحوصلة لما سبق يتضح لنا أن ميزان المدفوعات الجزائري لقد شهدت عدة تغيرات في فترة الدراسة سواء كان بالصعود أو النزول في موازينه الفرعية بصفة عامة والرصيد بصفة خاصة، وذلك بسبب الظروف التي شهدها العالم خلال الفترة الممتدة من 2010-2020 ومن منطلق أن المحروقات تشكل نسبة كبيرة من الدخل القومي المتمثل في الجباية البترولية، مما جعل الاقتصاد الوطني في حالة اضطرابات نتيجة تقلبات في أسعار النفط مما أدى إلى حدوث عدة صدمات أثرت على ميزان المدفوعات الجزائري، حيث شهدت أرصدته الفرعية تراجع ملحوظ نتيجة انخفاض في أسعار النفط حيث تراجع ميزان التجاري بمستويات كبيرة نتيجة تراجع في أسعار النفط ، وهذا بسبب احتلال قطاع المحروقات أكبر من 95 في المائة من الصادرات، كما لم يسلم ميزان رأس المال من تقلبات أسعار النفط حيث سجلت هذه الموازين بدورها تراجع جراء هذه التقلبات.

ومما سبق ذكره يتضح لنا مدى تأثر رصيد ميزان المدفوعات الجزائري بالتغيرات التي تحدث في أسعار النفط، حيث أن ارتفاع أسعار النفط جعل الميزان في حالة انتعاش في رصيد الميزان الإجمالي لميزان المدفوعات الجزائري ونتج عنه نوع من النمو في الناتج وذلك بسبب زيادة في صادرات المحروقات، أما في حالة انخفاض أسعار النفط حدث عجز في هذه الموازين.

وفي الأخير يمكننا القول بأن أي تأثير يحدث في أسعار النفط يؤدي بدروه الى التأثير على الميزان التجاري بصفة خاصة وبصفة عامة يؤثر في ميزان المدفوعات لكن حساب رأس المال لم يتأثر بتقلبات أسعار النفط خلال فترة الدراسة بسبب كون الجزائر كانت تقوم بدفع الديون ما أدي الى بقاء رصيد حساب رأس المال سالبا طوال تلك الفترة.

خـــــاتـــــمـــــة

لقد كان الهدف من خلال هذه الدراسة معرفة واختبار تأثير التقلبات في أسعار النفط على ميزان المدفوعات، بحيث يعد النفط سلعة إستراتيجية ومادة حيوية للصناعة والتجارة على حد سواء، فقد ارتبط التاريخ الاقتصادي الحديث بهذا المورد والذي يطلق عليه بالذهب الأسود والذي كان له أثر أكبر على الاقتصاديات الصناعية الكبرى وكذلك الدول المنتجة له وخاصة دول الريع النفطي مثل الجزائر، فاقتصاد الجزائر شديد التأثر بتقلبات أسعار النفط وذلك بسبب تأثيره على جميع المتغيرات الاقتصادية والتي من بينها ميزان المدفوعات الذي شهد رصيده ورصيد بعض فروعه التأثر الكبير بأسعار النفط، أي هناك علاقة طردية بين أسعار النفط وأرصدة ميزان المدفوعات وأرصدة موازينه الفرعية حيث عند ارتفاع أسعار النفط ترتفع هذه الأرصدة والعكس صحيح.

بعد أن تم تسليط الضوء على مجمل الموضوع من خلال القيام بدراسة الإطار النظري لميزان المدفوعات وأسعار النفط وكذلك اختبار التغير في أسعار النفط على ميزان المدفوعات تحليليا يتم التمكن من تأكيد صحة الفرضية الأولى والفرضية الثانية.

أولا: اختبار الفرضيات

–الفرضية الأولى: نعم، تؤثر تقلبات أسعار النفط على ميزان التجاري الجزائري للفترة 2010-2020.

–الفرضية الثانية: لا،تؤثر تقلبات أسعار النفط على حساب رأس المال الجزائري للفترة 2010-2020.

ثانيا: نتائج الدراسة: من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

–احتل النفط مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري، فالجزائر منذ استقلالها اعتمدت على الثروة النفطية اعتمادا كبيرا، فأعتبر القطاع النفطي مصدرا أساسيا ورئيسيا للدخل القومي في الجزائر.

–إن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد بشكل شبه كلي على القطاع النفطي مما جعله أكثر حساسية وعرضة لمختلف التقلبات التي شهدتها أسواق أسعار النفط، فالتقلب الذي شهدته هذه الأسعار أثر على مختلف متغيراته والتي كان من بينها ميزان المدفوعات.

– لميزان المدفوعات دور هام في تحديد الوضع الاقتصادي للبلد.

–تأثر أرصدة بعض الموازين الفرعية لميزان المدفوعات بالتغيرات التي مست أسعار النفط سواء كان هذا بالارتفاع أو بالانخفاض.

-بالرغم من تأثر الاقتصاد الجزائري بشكل كبير مما يحدث في الأسواق النفطية العالمية، لكن هذا لا يعني بالضرورة أن قطاع النفط قد فشل تماما في تطوير الاقتصاد الوطني، وبالرغم من كل الآثار السلبية التي مست هذا الميزان إلا أن مساهمة قطاع النفط تبقى كبيرة.

ثالثا: الاقتراحات: في ظل النتائج السابقة التي خلصت لها الدراسة يمكننا تقديم مجموعة من الاقتراحات كالتالي:

-يجب على الحكومة الجزائرية أن لا تواصل صب اهتمامها فقط على القطاع النفطي أثناء محاولتها زيادة إنتاج النفط، نتيجة أن إيرادات النفط قد تصل إلى مستوى الصفر في حالة نضوبه، وبالتالي لتفادي هذا التهديد الوشيك يجب على الحكومة تكثيف جهودها لتطوير إنتاج النفط وعائداته، وتخصيصها لجزء كبير من هذه العائدات لتطوير القطاع غير النفطي، كقطاع الزراعة، وقطاع الصناعة.

-استعمال الطاقات البديلة المتجددة وغير المتجددة لحماية الاقتصاد من التبعية للثروة النفطية.

-تحضير الاقتصاد الجزائري لعصر ما بعد النفط، وتأهيله للاندماج في الاقتصاد العالمي وذلك بتحسين مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات.

رابعا: آفاق الدراسة: في ختام هذه الدراسة نشير إلى أن بحثنا يعتبر مساهمة صغيرة في هذا الموضوع، وهو مزال مفتوحا للبحث والدراسة من نواحي عدة نذكر منها:

-إستراتيجية الحد من تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري

قـــائـــمـــة المـراجـع

قائمة المراجع

I. المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

2) إبراهيم طه عبد الوهاب،"**محاسبة البترول رفقا للنظم العالمية والمحلية ومعايير الجودة الدولية**"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2006.

3) الأخضر عزي،"**إشكالية وأبعاد ميزان المدفوعات الجزائري (مقاربة وصفية)**"، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن: عمان، 2018.

4) إيمان عطية ناصف،"**مبادئ الاقتصاد الدولي**"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007.

5) بسام الحجار،"**العلاقات الاقتصادية الدولية**"، بيروت، الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2003.

6) توفيق عبد الرحيم يوسف،"**الإدارة المالية والتعامل بالعملات الأجنبية**"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

7) جميل محمد خالد،"**اساسيات الاقتصاد الدولي**"، الأكاديميون للنشر والتوزيع المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2014.

8) جودة عبد الخاق،"**الاقتصاد الدولي في المزايا النسبية في التبادل اللامتكافئ**"، دار النهظة العربية، مصر، 1992.

9) حافظ برجاس،"**الصراع الدولي على النفط العربي**"، بيسان للنشر والتوزيع والاعلام، لبنان، 2000.

10) حسين القاصي، سمير الشيشاني،"**محاسبة البترول**"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

11) حسين عبد الله "**البترول العربي**", دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر , 2003.

12) خالد أحمد فرحان المشهداني وآخرون،"**التمويل الدولي**"، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

13) خالد أمين عبد الله،"**محاسبة النفط**"، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2011.

14) دومينك سالفاتور،"**الاقتصاد الدولي**"، بن عكنون، الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية، 1993.

15) زينب حسين عوض الله،"**الاقتصاد الدولي**"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005.

16) سفيان عمراني،"**أثر تغيرات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية**"، دار الوفاء للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، مصر، 2018.

17) سمير التنير،"**التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ماضيا وحاضرا**"، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2007.

18) صديق محمد عقيقي "**تسويق البترول**" مكتبة عين الشمس، مصر، 2003.

19) صلاح يحياوي، الصوفي فاروق،"**أساسيات في تصنيع النفط**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981.

20) ضياء مجيد الموسمي،"**ثورة أسعار النفط**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2004.

21) عبد الخالق مطلك الراوي،"**محاسبة النفط والغاز**"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011.

22) عبد الرحمان يسري احمد، إيمان محب زكي،"**الاقتصاديات الدولية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

23) عبد القادر السيد متولي،"**الاقتصاد الدولي:النظرية والسياسات**"، عمان، دار الفكر للنشر والتوزيع، 2011.

24) عبد المطلب عبد الحميد،"**اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية**"، دار الجامعية لطباعة والنشر، الطبعة الخامسة، الأردن، 2015..

25) عدنان تايه النعيمي،"**إدارة العملات الأجنبية**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى،2012.

26) الفار إبراهيم محمد،"**سعر الصرف بين النظرية والتطبيق**"، دار النهضة العربية، مصر، 1991.

27) فتجي أحمد ذياب عواد،"**اقتصاديات المالية العامة**"، دار الرضوان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013.

28) مجدي محمود شهاب،"**الاقتصاد الدولي المعاصر**"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007.

29) محمد أزهر السماك،"**اقتصاديات البترول**"، مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1981.

30) محمد شهاب مجدي، سوري عدلي ناشد،"**أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**"، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، 2006.

31) موسى سعيد مطر وآخرون،"**التمويل الدولي**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008.

32) نبيل جعفر عبد الرضا،"**اقتصاد النفط**"، دار حياء الثراث للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2011.

33) هاني عمارة، "**الطاقة وعصر القوة**"، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، دون سنة نشر.

34) يسري محمد أبو العلا،"**مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري**"، دار النهضة العربية، 1996.

ثانيا: المحاضرات

35) محمد أحمد الدوري، "**محاضرات في الاقتصاد البترولي**"، جامعة عنابة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

36) محمد العربي ساكر،"**محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق**"، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2006.

ثالثا: الأطروحات

37) سمية موري،"**أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية**"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،(غير منشورة)، تخصص مالية دولية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015.

38) عقبي لخضر،"**أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ميزان المدفوعات**"، دراسة حالة الجزائر 1990-2013، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،(غير منشورة)،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2017.

39) ياسين مصطفاي،"**أثر تقلبات أسعار البترول على النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة (1986/2016)**"، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية،(غير منشورة)، تخصص تقنيات كمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أو لحاج، البويرة، الجزائر.

رابعا: المجلات

40) جاب الله مصطفى،"**تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات حالة الجزائر**"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، المجلد 1، العدد 9، الجزائر، جوان 2016.

41) حاجي سمية، مفتاح صالح،"**السياسة النقدية ومعالجة خلل ميزان المدفوعات (1990-2014)**"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ، العدد 9، المجلد الأول، الجزائر، 2017.

42) سفيان خيضر،صالح حميداتو،"**تغيرات أسعار النفط الدولية وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري**"، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، العدد 2، المجلد 1، 2017.

43) علي رجب،"**تطور مراحل تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية**"، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد الثامن والثلاثون، العدد 141، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، الكويت، ربيع 2012.

44) فوزية غالب عمر،" **دراسة تذبذب أسعار النفط على المستوى العالمي والتحليلي الاحصائي للسلسة الزمنية 2000–2009**"، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد الرابع والثلاثون، المجلد التاسع، البصرة، العراق، 2013.

45) نوري حاشي وآخرون، "**ميزان المدفوعات وعلاقته بتلقبات سعر الصرف في دول المغرب العربي**"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 01، 2020.

46) وسيلة بوفنش، "**اقتصاد ما بعد النفط: الإمارات العربية المتحدة نموذج رائد في التنويع الاقتصادي**"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، جوان 2017.

خامسا: المذكرات

47) أسامة بن كينيوار، جمال الدين حوتة،"**أثر تقلبات أسعار المحروقات على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الصدمتين 2008و 2014**"، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ،(غير منشورة)،تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد الصديق بن يحي، الجزائر، 2018/2017.

48) أمين غوبال،"**أثر التغيرات في أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر(1990–2015)**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير،(غير منشورة)، تخصص مالية وتأمينات وتسيير المخاطر،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي،سنة 2015-2016.

49) حمادي نعمة،"**تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل في التنمية الدول العربية**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،(غير منشورة)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2009.

50) حنان لعروق،"**سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي–دراسة حالة الجزائر**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية،(غير منشورة)، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004-2005.

51) حورية بن طرية،"**دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970–2014**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية ،(غير منشورة)، تخصص مالية

وتجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016-2017.

52) خالد أحميمة،"**أزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي**"، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005-2011، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013/2012.

53) رشيد بوعسلة،"**انعكاسات سوق البترول العالمية على الاقتصاد العربي خلال الفترة (1973-2006)**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التسيير،(غير منشورة)، تخصص إحصاء واقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2009/2008.

54) سلملى مزمار، صداد سهيلة،"**أثر تقلبات أسعار النفط على مالية الدولة (2000-2020)**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ،(غير منشورة)، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2020/2019.

55) سليمة لرقط، نعيمة غسمون،"**آثار تقلبات أسعار الفط على ميزان المدفوعات (دراسة فياسية لحالة الجزائر خلال 2000-2019**"، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية،(غير منشورة)، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2021/2020.

56) عباس فاضل رسن التميمي، "**تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في أسعار الأسهم-دراسة تطبيقية في أسواق الأسهم لعينة من الدول المصدرة والمستوردة للنفط الخام**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمصرفية،(غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2011.

57) عبد الرؤوف عبادة ،"**محددات سعر النفط منظمة أوبك وآثاره على نمو الاقتصاد في الجزائر (دراسة تحليلية وقياسية 1970-2008)**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية،(غير منشورة)، تخصص نمذجة اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2010-2011.

58) عزي خليفة،"**سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، (غير منشورة)،تخصص علوم اقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة المسيلة، الجزائر.

59) فاطمة الزهراء بن طالب،"**أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة قياسية لحالة الجزائر(1970–2010)**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر،(غير منشورة)، تخصص مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014.

60) قاسم ناهض القدرة،"**اختلال ميزان المدفوعات الفلسطيني أسبابه وطرق علاجه**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر،(غير منشورة)،كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر،غزة، 2013.

61) نبيلة بن جامع" **أثر تغيرات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي في الجزائر**"، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية،(غير منشورة)، تخصص نقود، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، 2015-2016.

62) نذير مياح،"**السياسة الصناعية في قطاع المحروقات في الجزائر للفترة 1989–2008 – الأهداف والأدوات**"، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية،(غير منشورة)، تخصص الاقتصاد الصناعي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2009/2010.

سادسا: التقارير والنشرات

63) بنك الجزائر، التقرير السنوي لميزان المدفوعات، 2014

64) بنك الجزائر، التقرير السنوي لميزان المدفوعات، 2018

65) بنك الجزائر، التقرير السنوي لميزان المدفوعات، 2021

66) بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، ديسمبر 2021

سابعا: المواقع

67) وكالة الأبناء الجزائرية، www.aps.dz/ar/economie، تاريخ النشر 24-02-2022، بتوقيت 12.51

68) **www.opec.org**

II. المراجع باللغة الأجنبية

Les rapports:

69) Annual statistical bulletin 1999.

70) Annual statistical bulletin 1999.

71) Annual statistical bulletin 2010-2011 edition.

72) Bulletin statistique de la banque d'Algérie, séries rétrospectives, statistiques monétaires 1964-2020, statistiques de la balance des paiements 1992-2020.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى بحث العلاقة بين تقلبات أسعار النفط ورصيد ميزان المدفوعات الجزائري من خلال التطرق إلى أثاره على أهم مكونات ميزان المدفوعات حيث تطرقت الدراسة إلى عرض تطور مكونات ميزان المدفوعات في جانبها الاول وتحليل انعكاسات تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة.

حيث أبرزت الدراسة أن تقلبات أسعار النفط كان لها اثر كبير على مكونات ميزان المدفوعات المتمثلة في رصيد الميزان التجاري وهذا راجع للاهية النسبية الكبيرة لصادرات قطاع النفط، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة أن وضعية ميزان المدفوعات بقيت مرهونة بوضعية قطاع النفط من ما يؤكد ان استقرار وتحقيق نتائج إيجابية في ما يخص مكونات رصيد ميزان المدفوعات مرتبط بخروج الاقتصاد الجزائري إلى تنويع حقيقي وتحول من إقتصاد نفطي إلى اقتصاد غير نفطي.

الكلمات المفتاحية: ميزان المدفوعات الجزائري، أسعار النفط، الميزان التجاري الجزائري

ABSTRACT:

This study aims to examine the relationship between the fluctuations in oil prices and components of the Algerian balance of payments, and on the basis that the national economy is a first class economy. Oil exports in this economy occupy about 98%. Therefore, the oil sector is considered one of the main pillars on which relies As a result of this excessive dependence, the national economy has been severely affected by the fluctuation in oil prices, which has caused great fluctuations in the stability of the national economy, whether internally or externally.

Where the study highlighted that fluctuations in oil prices had a significant impact on the components of the balance of payments represented in the balance of trade, and this is due to the great relative importance of exports from the oil sector of the balance of payments, is linked to the exit of the Algerian economy to real diversification and the transition from an oil economy to a non-oil economy.

Key words: Algerian Balance of Payment, Oil Prices, Algerian Trade Balance